مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٨)

النخب السعودية

دراسة في التحولات والإخفاقات

الدكتور محمد بن صنيتان

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

ابن صنيتان، محمد

النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات/ محمد بن صنيتان.

٢٢٠ ص. - (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨)

ببليوغرافية: ص ٢٠٩ - ٢١٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-450-86-2

١. النخبة - السعودية. ٢. السلطة السياسية - السعودية.

أ. العنوان. ب. السلسلة.

321.509538

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت، فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، نيسان/أبريل ٢٠٠٤

الطبعة الثانية: بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٥

النخب السعودية

دراسة في التحولات والإخفاقات

المحتويـــات

القسم الأول

الإطار النظري لمفهوم النخبة

القسم الثاني

النخب السعودية: المكوّنات والخصائص

قائمة الأشكال

تقديم

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة الظواهر النخبوية. وهو اهتمام تشترك به كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لما تقوم به النخب من قدرة على تكوين وتأطير للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع كان. وتزداد أهمية النخب في الأنظمة المركزية، كما هو الشأن في الوطن العربي. وليست المملكة العربية السعودية استثناء.

وفي هذه الدراسة سوف ينصب اهتمامي على دراسة النخب السعودية. فالمجتمع السعودي تتوزع على خريطته نخب متعددة وليس نخبة واحدة.

إن المجتمع السعودي استطاع أن يفرز نخباً كان وراءها بالأساس متغير التعليم، ومتغير **النفط والإرادة السياسية.** لذلك كان لزاماً عليّ تحديد مفاهيم النخب والطبقة حتى يمكن لي الاطمئنان لهذا المفهوم، والاستناد إليه كمقولة تفسيرية لما لحق بالمجتمع السعودي من تحوّلات، وانتهيت إلى أن النخبة السعودية تتكون في حقيقة الأمر من نخب صغرى عدّدتها كالتالي: النخبة الوزارية، النخبة الاستشارية، النخبة المشايخية (المؤسسة الدينية)، النخبة البيروقراطية (المؤسسة الإدارية)، نخبة الانتلجنسيا (النخبة الفكرية). وحاولت قدر الممكن معرفة خصائصها وسماتها، فتبين لي أنها ما زالت خاضعة إلى الثنائيات القديمة التي تميز المجتمع السعودي ببدوي أو حضري، ودليل ذلك استحواذ المثلث النجدي: الرياض، القصيم، حائل؛ والمثلث الحجازي: مكة، المدينة، جدة، على الوضع النخبوي الذي مكنهم من الاستحواذ على مقدرات المجتمع. فما زال للولاءات المناطقية والإقليمية، إضافة إلى العلاقات الأسرية دور كبير في الولوج إلى النخبة، علاوة على ضرورة الاستناد إلى سندٍ سياسي أو اقتصادي يزكي هذا الدخول.

لقد أدى هذا التعرّف إلى بروز مظاهر التملق والسمسرة والانتهازية، مما أفقد النخبة عموماً دورها المفروض الذي يتطلب حمل المجتمع على التخلص من عيوبه. ولم تستطع الانتلجنسيا أن تفعل الكثير، وتكون قاطرة التغيير الحقيقي لضيق المساحات المتاحة لها.

و إذا كان لا بد من كلمة توضيحية تشير إلى أهم نتائج الدراسة وأخطرها، وهي القول بأن النخب السعودية لم تفلح في أن تكون ريادية، بل هي عامل يُغذّي أحياناً الثنائيات القديمة، والنزعات البالية الفانية القائمة على التفاخر الإقليمي أو المناطقي، والمفاضلة القائمة بين الحضر والبدو، مع ما للاستتباعات الخطيرة التي زكاها النفط، كالسلوك الاستهلاكي، والبذخ التفاخري، وعلاقات السمسرة، والمحسوبية من أثر حاسم، غير أن تطورات العقد الأخير، تحت ضغط حرب الخليج وتبعاته الاقتصادية والمالية (أزمة البطالة وارتفاع كلفة المعيشة)، وما يحدث في دول الجوار من تحوّلات، قد تدفع النخب إلى مراجعة مقولاتها وسلوكها.

ونتيجة لتلك المعطيات، سوف ينصبّ جهدي خلال كامل البحث على معرفة مكوّنات النخب السعودية ومحاولة تشخيص جملة الأسباب التي حدّت من فاعليتها وأعاقت أداءها لجملة وظائفها الرّيادية التي يفترض أن تقوم بها، والمتمثلة خاصة في المساهمة من موقع متقدم في التحديث الاجتماعي والسياسي الحقيقي والعميق بما يدعم المواطنة والمشاركة السياسية الواسعة والعدالة الاجتماعية، حتى غدت هذه النخبة أحياناً «نخبة مضادة» تدعم بعض الموروثات التقليدية.

ويفترض في البحث أن يبرهن قبل ذلك على وجود نخب سعودية فعلياً، وخصوصاً أن البعض من الباحثين ينكرون على المجتمع السعودي أن تكون له نخبه الناشئة من رحم تحولاته الاجتماعية والسياسية الحديثة.

وإذا كان لا بد من تقديم فصول الكتاب، فإن الفهرس العام وفهارس الأقسام والفصول هي أثرى تعبيراً عمّا يمكن إيراده في هذه المقدمة.

لذلك سأكتفي بالتذكير بما ورد في الكتاب من أقسام كبرى، وهي قسمان:

القسم الأوّل: خصّصته لنظرية النخبة، حيث فرعته إلى فصلين:

الفصل الأول: نظرية النخبة.

الفصل الثاني: الدراسات النظرية للنخب السياسية في الوطن العربي.

واجتهدت قدر الإمكان في الإحاطة بهذا المفهوم، والإلمام بتقاطعاته الكبيرة مع «الطبقة» والحراك وغيرهما من المفاهيم، دون أن أنسى سمات النخبة **كالانغلاق، والدوران، والاستمرار**.

القسم الثاني: وهو القسم الذي تناولت فيه مكونات النخبة السعودية وخصائصها، وخصصت له فصولاً، هي:

الفصل الثالث: النخبة الوزارية.

الفصل الرابع: النخبة الاستشارية.

الفصل الخامس: النخبة المشايخية.

الفصل السادس: الانتلجنسيا (النخبة المثقفة).

الفصل السابع: النخبة البيروقراطية.

الفصل الثامن: النخبة السعودية والحراك الاجتماعي.

الفصل التاسع: النخبة المضادة.

الفصل العاشر: الدوران والاستمرار والانغلاق.

الفصل الحادي عشر: النخبة سجينة مواريثها المناطقية والبيروقراطية.

ثم أنهيت بحثي بخاتمة الكتاب التي جاءت بمثابة التلخيص للأفكار الكبرى في الكتاب، أتبعتها باستمارة البحث والمراجع.

وأود أن أشير إلى جملة التقنيات المستعملة كالاستمارة، والبيانات المسحية الدقيقة، والجداول الإحصائية التي فيها من التفاصيل ما ينير الراغب أكثر في الإطلاع على واقع النخب السعودية.

وفي النهاية، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأستاذي الجليل الطاهر لبيب الذي أشرف على هذا العمل، والجامعة التونسية التي احتضنته، وكل من شجعني وأسدى النصيحة إليّ.

إشكالية الدراسة وفرضياتها

إن إخفاق النخب في المجتمع السعودي في إنجاز مهامها ووظائفها تلك يعود، في اعتقادي ـ وذلك ما سأحاول البرهنة عليه خلال كامل هذا البحث ـ إلى جانب التهميش والتشرذم (الانقسام الداخلي)، الى استفحال العائلية والإقليمية كبنية اجتماعية وثقافة ـ رمزية. فالعائلية والإقليمية كموروث اجتماعي ما زال يضايق النخب بكل شراسة، وما زال أيضاً يتحكّم في مسارات إنتاج المجتمع لذاته على نحو بمقتضاه تتوزع جملة التبادلات الرمزية والثروة والسلطة. وإذا كان هذا الأمر ينسحب على غالبية مجتمعات الخليج العربي، فإن «الحالة السعودية» تمثل تفرداً وخصوصية يقتضي البحث العلمي الرصين التوقف عند تفاصيلهما كثيراً. فالسعودية تستحوذ على رأس مال رمزي ثري، فالجغرافيا (المكان) تجود عليها بخيال يشكّل لها جغرافية روحية فائقة النفوذ. فمنها انطلقت الرسالة المحمدية، وفي مدنها تشكلت التجربة النبوية، فتأسست معالم المعمار المادي والرمزي الإسلامي.

يضاف إلى ذلك، نشأة الدولة الحديثة على أثر تحالف مركب بين الدعوة الدينية والعصبية القبلية. وهو تحالف ما زال يتحكم في الممارسة السياسية والاجتماعية للدولة ذاتها. وقد ارتهن بدوره إلى حد بعيد إلى «النفط» كهندسة دقيقة ومحكمة حددت بدورها أيضاً التشكيلات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

إن الفرضية التي سأحاول إثباتها والدفاع عنها على اعتبار أنها إجابة مؤقتة عن سؤال بداية انطلق منها البحث، وهو: هل توجد نخب سعودية؟ والتي ظلت تردد خلال كامل البحث: عجز النخب عن المساهمة الفاعلة في المجتمع السعودي، وذلك لثقل الموروثات التقليدية ونزوعها إلى بنية اجتماعية عتيقة ـ العائلة ـ المناطقية ـ الحارتية، إضافة إلى تهميش قطاعات وفئات واسعة من المجتمع؛ إن هذه الفرضية التي تبنيتها والتي سعيت إلى إثباتها والبرهنة على صحتها من خلال كامل البحث قد التفت عموماً حول:

ـ ما الذي أعاق فعلاً النخب السعودية وحدّ من آدائها وفاعليتها؟

ـ ما الحراك الذي تشهده هذه النخب وما طبيعته؟

ـ كيف شوّه النفط وعي النخب بذاتها و بالآخر وبالعالم؟

ـ كيف تعيش النخب السعودية التحولات الاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع السعودي ومجتمعات الجوار؟

لقد واجهتني بعض الصعوبات، فلقد كان البحث الببليوغرافي يشتكي باستمرار من قلة الدراسات حول النخب السعودية، ورغم ذلك فقد حاولت تعويض هذا النقص بما أنجزته من وثائق إحصائية مسحية تمّ إنجازها داخل البحث نفسه، رغم ما أبدته مفردات النخبة والجهاز الإداري البيروقراطي من تحفظات كبيرة.

المنهج المتّبع

لم أتعامل مع المنهج تعاملاً إسقاطياً، بل سعيت إلى اعتماد «المنهجية» المفتوحة التي «تصالح» في الآن نفسه عدة «مناهج» مجملة خدمة للفكرة الناظمة التي انطلقت منها ورغبت في البرهنة على صحتها والاقتناع بها، فاستثمرت على وجه الخصوص المنهج الوصفي تعاضده مناهج أخرى كالمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي... إلخ، مستفيداً في الوقت ذاته من عدّة تقنيات أعدّها أدوات «تجريبية» تخدم أغراض المناهج المذكورة سابقاً.

ولم يكن الوصف مثلاً كمنهج مختار يعنى بذكر تفاصيل الظاهرة على اعتبارها «مشهداً» استناداً إلى «فطنة البصر» رغم أهمية ذلك، بل حاولت بالوصف أن أفهم الظاهرة فهماً أفضل من خلال الوقوف على مظاهرها وكشف المخفي منها ـ وذلك ما يعنيني بالدرجة الأولى ـ لأجل حصر السمات وتدقيق ملامح النخبة ما يضبط فيما بعد مكوناتها وعلاقاتها المعقدة، وذلك ما يسمح لي بحمل التعريفات تلك إلى الخلفيات الثقافية والاجتماعية المتباينة لمفردات النخبة هذه.

مراحل البحث

لئن كان البحث العلمي عموماً هو بمثابة النسيج المحاك الذي لا يكشف عن مختلف مكوّناته إلا عند انتهاء إنجازه، فإن تقسيم البحث إلى مراحل قد ينطوي على شيء من التعسّف الذي قد يقطّع أوصال البحث، ورغم ذلك فإنني مجبر خضوعاً إلى السنن الأكاديمية إلى مقاربة مراحل البحث مقاربة لا تغدو فيها هذه الأخيرة حقباً تتابع بصورة ميكانيكية، بل هي عبارة عن «عمليات» معرفية يتداخل بعضها في بعضها الآخر في تماسك، وما تمييزها إلا

شكل من أشكال الإجرائية البيداغوجية التي تستهدف توضيح الخطوات العلمية التي أثمرت البحث في صيغته النهائية.

ولكل الأسباب المذكورة، فإن البحث الذي أُنجز قد اقتضى المرور بهذه العمليات، دون أن يفيد ذلك أنها مستقلة بعضها عن بعض كما أشرت سابقاً.

* **البحث الببليوغرافي**: وهو الجهد الذي بذلته في الحصول على المعلومة والوثيقة. فما إن استقر رأيي على الموضوع في صيغته شبه النهائية حتى حرصت على جمع الوثائق المكتوبة وغيرها، المتعلقة بكل ما هو متعلق بنظريات القبيلة، والنخبة، والبداوة، والرّيع.

ثم حاولت في ما بعد أن يكون البحث لصيق الواقع الحقيقي والعيني للمجتمع السعودي، فحرصت على الحصول على المعلومة التي يكون مصدرها الأشخاص الذين تقتحم بهم «المخفي» من الظاهرة المدروسة، وأعني النخبة، فتنفتح أمامك سبل جديدة في البحث، ولم يكن هذا أمراً ممكناً لولا شبكة العلاقات القائمة بيني وبين العديد من مفردات النخب، استثماراً لمخالطتي للمجتمع، وموقعي الوظيفي، ومسلكي المدرسي.

البحث الميداني

لا يمكن للبحث الأكاديمي المتعلق بظاهرة اجتماعية تُعنى على وجه الدقة بالنخب السعودية أن يتغافل عن البحث الميداني، فالدراسات النظرية في مثل هذه البحوث لا تستوفي النخب حقها باعتبارها كائناً «عيانياً» بالدرجة الأولى، رغم أن تحديده وتدقيق ملامحه لا يتسنى للباحث إلا بذلك الزاد النظري. لذلك لم أقتصر على تقنية واحدة، بل على خلاف ذلك، حاولت اعتماد «تقنيات مجمّعة»: الاستبيان، الملاحظة بكافة أشكالها، من المجردة إلى المشاركة إلى الأحاديث المعمقة مع بعض مفردات النخب التي تنحو أحياناً إلى ما يشبه استرداد «سير ذاتية»، ثم جمع بيانات إحصائية دقيقة.

إن البحث الميداني هو الذي قادني حقيقة إلى «عالم النخب». فالعمل الميداني مكنني من رؤية النخب على نحو مخالف لما اعتدت.

ولهذا الغرض وزّعت على مفردات النخب ١٠٠ استمارة. ورغم حرصي وترددي المستمر عليهم، لم أتمكن في النهاية إلا من الحصول على ٦٧ استمارة تكرم أصحابها بالإجابة عما احتوته من أسئلة.

ولم تكن هذه التقنية الوحيدة المستعملة في البحث الميداني، بل استعملت عدّة تقنيات أخرى، منها: الملاحظة بكافة أنواعها، وخصوصاً الملاحظة بالمشاركة، فموقعي الوظيفي على اعتبار أنني قريب من النخب، مكنني لزمن طويل من معاشرة العديد من مفردات النخب المنتمية لمختلف الأوساط المهنية والمناطقية.

كما أنني أجريت مسحاً إحصائياً دقيقاً وشاملاً يتناول العديد من الجوانب والمتغيرات على أغلب مفردات النخب، وقد بلغ عددهم ٢٣٠٠، وهم موزعون كالتالي:

- أعضاء مجلس الوزراء	١٧٠
- أصحاب المراتب الممتازة	٩٠
- أعضاء مجلس الشورى	٦٨
- الحاصلون على درجتي الماجستير والدكتوراه من أمريكا الشمالية	٤٧٢
- رؤساء وأعضاء لجان الغرف التجارية في كل من الرياض والدمام وجدة	١٥٠٠

تحليل مختلف نتائج تقنيات البحث الميداني: إن تحليل الاستبيان، والمسح الإحصائي، وإعادة قراءة جميع «المقاطع» والمشاهد التي لاحظتها، وفهم محتوى الأحاديث التي أجريتها مع مفردات النخب أو غيرها تتطلب تفكيك المادّة الخام من المعلومات والوثائق الإحصائية وغيرها حتى تغدو ذات معان دالّة تخدم الفكرة الموجهة التي حكمت أطروحتي، والتي ترى أن النخب في المجتمع السعودي منغلقة على نفسها كثيراً، يحاصرها التوجس والحيطة، ترفض المكاشفة، وتخفي علاقاتها، كما أنها تميل إلى التكتم.

التحرير: وأعني مباشرتي مرحلة الكتابة التي حملت الأفكار التي انتهيت إليها في مقاربتي للنخب السعودية، وقد قادتها الفكرة الموجهة التي أشرت إليها آنفاً.

وكنت قد التزمت في كل ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يولي عناية خاصةً لذكر الخصائص المميزة للنخب في محاولة لإبراز سماتها المتغيرة والثابتة، ولا يعني اختيار هذا المنهج الاقتصار عليه، أو إلغاء بقية المناهج الأخرى، ذلك أنني تعاملت معها وبها دون حرج كلما رجّحت إمكانية الاستفادة منها، فقد استندت عند العرض إلى المنهج التاريخي طوراً، والمنهج الإحصائي طوراً آخر.

القسم الأول

الإطار النظري لمفهوم النخبة

مقدمة

كان مقصدي من استعراض تراث نظرية النخبة مدفوعاً باعتبارين:

الاعتبار الأول حكم الأعراف الأكاديمية والعادات المنهجية بتناول الدراسات السابقة للظاهرة المدروسة، فليس لي محيص من تتبع سنن من قبلي، ولا سيما أن هذا التراث قد تراكم لأكثر من قرن ونيف من السنين.

ويأتي **الاعتبار الثاني** ضمن الحرص على تنزيل البحث ضمن السياقات المختلفة لمقاربة النخبة عموماً، وذلك استناداً إلى استعراض أعمال مماثلة لما سأقوم به، فكأنني مهدت الطريق وأصلحت تربة الانطلاقة للظاهرة التي سأدرسها.

وهذا ما أوحى لي بأن أبدأ **القسم الأول** لدراستي بالدراسات السابقة في تراث نظرية النخبة.

وقد خصصت الفصل **الأول** لاستعراض نظرية النخبة، في حين خصصت الفصل **الثاني** لمناقشة الدراسات النظرية للنخب السياسية في الوطن العربي.

الفصل الأول

نظـريــة النخبــة

تمهيد تاريخي

تعود البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد النابهين، كما تعود كذلك إلى المذهب الذي تقوم عليه طائفة البراهمة، وهو مذهب ساد الهند في فترة مبكرة من تاريخها. فضلاً عن ذلك، وجدت مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبّرت بشكل أو بآخر عن فكرة النخبة، وكان لها تأثير بعيد في النظريات الاجتماعية، غير أن التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة يرجع إلى دفاع سان سيمون (Saint - Simon) عن حكم العلماء ورجال الصناعة، إلا أن النخبة اتخذت معاني ومضامين متنوعة، وبالذات عندما أقر هذا الأخير مسألة الفروق الطبقية وأكد التفاوت بين الفقراء والأغنياء، مما حدا أتباعه فيما بعد على دفع الفكرة نحو الاشتراكية.

وقد اتخذت كلمة نخبة (Elite) في القرن السابع عشر دلالة مغايرة لمعناها الحالي، فقد استخدمت لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، وما لبث هذا الاستخدام أن اتّسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية، أو المراتب العليا من النبالة.

وينسب بوتومور إلى **قاموس أكسفورد** أن أقدم استخدام معروف في اللغة الإنكليزية لكلمة «نخبة» كان في عام ١٨٢٣م، حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية، ولكن هذا المصطلح لم يستخدم استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا في أواخر

القرن التاسع عشر، حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للنخبة[1].

ويعرّف باريتو النخبة بأنها طبقة من الناس لديها أعلى المؤشرات المتعلقة بنشاطها، فمفهومه للنخبة مرتبط بتمايز الأفراد المنتمين إلى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، ففي مؤلفه **محاضرات في الاقتصاد السياسي** يسهب هذا الأخير في توضيح فكرة المنحنى الاعتدالي وتوزيع الثروة في المجتمع. أما في مؤلفه **النظم الاشتراكية**، فإنه ذهب إلى أنه إذا كان الأفراد قد اتخذوا طابعاً تدرجياً طبقاً لمؤشرات عديدة، كمستوى الذكاء واستعدادهم لتعلم الرياضيات، ومواهبهم الموسيقية وطابعهم الأخلاقي... الخ، فإن هناك احتمالاً بأن يجد منحنيات توزيعية مماثلة لمنحنى التوزيع للثروة، وبالكيفية نفسها. وإذا كان الأفراد قد اتخذوا طابعاً تدريجياً مستنداً إلى درجة قوتهم السياسية والاجتماعية أو تأثيرهم، فإن المجتمعات لا بد من أن تشهد أن هؤلاء الأفراد سيشغلون أوضاعهم هذه داخل التسلسل القائم على الثروة، وإذاً فما يطلق عليه الطبقات العليا هي عادة الطبقات الأغنى، وتمثل هذه الطبقات بعد ذلك نخبة أو «أرستقراطية».

ولكن في مؤلف باريتو الشهير **العقل والمجتمع** *(The Mind and Society)* طرأ على تفكير باريتو تغير واضح، فهو لا يهتم بمنحنى توزيع خواص أو سمات معينة بما في ذلك القوة والتأثير، بل يهتم أساساً بالتعارض القائم بين أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة، أي النخبة الحاكمة، وأولئك الذين لا يملكون شيئاً، أي الجماهير. ويرى بوتومور أن هذا التغير الذي طرأ على تصور باريتو كان إحدى الدعائم التي قامت عليها أعمال موسكا (Mosca) الذي يعدّ أول من قدم نظرية التفرقة بين النخبة والجماهير، وأوّل من حاول إقامة علم للسياسة جديد مستنداً في ذلك إلى تفرقته هذه[2].

أما موسكا، فهو يفسر النخبة من خلال محاولة إثبات أن في كل مجتمع سواء كان متقدماً أو غير متقدم تتشكل طبقتان متميزتان من الناس: طبقة تحكم، وأخرى لا تحكم. والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً

---

(١) توماس بيرتون بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري [وآخرون] (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية، وأشدّ احتكاراً للقوة، بالإضافة إلى تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة. أما الطبقة الثانية، فهي الأكثر عدداً والخاضعة لتوجيه الطبقة الأولى وتحكمها. ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذان طابعاً قانونياً بشكل أو بآخر، كما يتخذان طابعاً تعسفياً أو عنيفاً على نحو معين عند الاقتضاء. ويفسر موسكا تحكم الأقلية في الأغلبية كون الأولى منظمة وتملك مقاليد السلطة وتلقى تقديراً عالياً وتمارس تأثيراً عميقاً في المجتمع، في حين أن الثانية غير منظمة ومتفرقة.

والملاحظ في نظرية موسكا أن النخبة لم تعد تحتلّ مكانة عليا فوق بقية قطاعات المجتمع وشرائحه، ذلك أنها قد غدت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع من خلال نخبة فرعية، وتشكل هذه النخبة الفرعية جماعات كبيرة تمثّل «الطبقة الوسطى» التي تشمل فئات الموظفين والمدنيين والمديرين وموظفي «الياقة البيضاء» والعلماء والمهندسين والمثقفين، ومهمة هذه الجماعة لا تقتصر على إمداد النخبة بالكفاءات والمهارات، بل إنها في حد ذاتها عنصر حيويّ في حكم أي مجتمع.

وقد وجه غرامشي (Gramsci) انتقاداً لنظرية موسكا، فالطبقة السياسية لدى هذا الأخير تعتبر معضلة غامضة، إذ لا يفهم على وجه الدقة ما الذي يعنيه موسكا بالنخبة، فهو تصور ملتو وفضفاض، فيبدو حيناً كما لو كان يفكر في الطبقة الوسطى، وحيناً آخر كما لو كان يقصد الملك عموماً، وحيناً ثالثاً كما لو كان يعني ما أطلق عليهم «المتعلمين»، على أنه يبدو في غالب الأحيان كما لو كان يفكر في «الطاقم السياسي»، وقد يؤكد في مواضع أخرى من كتاباته أن الطبقة الوسطى لا تعدو أن تكون القطاع المثقف من الطبقة الحاكمة. ويبدو أن مصطلح الطبقة السياسية عند موسكا يقارب مفهوم النخبة عند باريتو، وهو مفهوم حاول هذا الأخير من خلاله تفسير ظاهرة تاريخية، هي طبقة المثقفين ووظيفتها في الحياة السياسية والاجتماعية[٣]. ويلخص بوتومور تصور كل من موسكا وباريتو للنخبة كما يلي: «في كل مجتمع هناك بالضرورة أقلية تحكم بقية قطاعات المجتمع، وهذه القلة التي هي أساساً الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة، والتي تتألف من أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الهامة، وأولئك الذين يستطيعون التأثير في القرارات السياسية تأثيراً مباشراً، تخضع بدورها لتأثيرات مهمة في عضويتها خلال فترة زمنية معينة. وغالباً ما يكون مصدر هذه التغيرات ولوج أفراد من ذوي المستويات الدنيا في المجتمع إلى مجال القلة الحاكمة، أو اتخاذ جماعات اجتماعية جديدة، أو إحلال النخبة القائمة بنخبة مضادة، كما يحدث عادة في الثورات.

وأهم ما يعنينا هنا هو أن تصورات باريتو وموسكا حول ظاهرة دورة النخبة قد اختلفت اختلافاً شديداً، فباريتو يصرّ - وبقوة - على الفصل بين الحكام والمحكومين في كل مجتمع رافضاً وجهة النظر القائلة بأن النظام السياسي الديمقراطي يختلف عن غيره من الأنظمة في هذا المجال، كما أنه يفسر دورة النخبة تفسيراً سيكولوجياً خالصاً، مستعيناً بفكرة الرواسب (العواطف)، في حين أن موسكا كان أكثر وعياً بفكرة تباين النخبة، أي المستوى الأعلى من الطبقة السياسية ذاتها، وبالمصالح أو القوى الاجتماعية التي تمثلها النخبة، كما أنه كان مدركاً لطبيعة النخبة في المجتمعات الحديثة من حيث روابطها الوثيقة ببقية قطاعات المجتمع، تلك الروابط التي تتم أساساً من خلال المستوى الأدنى من الطبقة السياسية، والذي أطلق عليها «الطبقة الوسطى الجديدة». وهكذا يبدو واضحاً أن موسكا قد سمح بوجود فارق بين الديمقراطية الحديثة والأنظمة السياسية الأخرى، كما أقر إلى حد ما وجود تفاعل بين القلة الحاكمة والأغلبية بدلاً من تسليم مطلق بسيطرة الأولى على الأخيرة، وأخيراً، فإن موسكا يفسر دورة النخبة تفسيراً سوسيولوجياً وسيكولوجياً في آن واحد، حينما أكد فكرة ظهور نخب جديدة (أو ظهور عناصر جديدة من داخل النخبة ذاتها)، وبزوغ قوى اجتماعية تعبر عن مصالح جديدة كالمصالح التكنولوجية أو الاقتصادية في المجتمع.

وقد حدّد لازويل (Lasswell) - تواصلاً مع موسكا - النخبة السياسية بأنها تتألف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، فهؤلاء يتسلمون قيادة التشكيلات الاجتماعية التي يتحدرون منها، والتي يتم من خلالها تقدير حساب كل شيء خلال فترة زمنية معينة[٤].

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٣١.

أولاً : نظرية النخبة كرّد فعل على «طبقة» ماركس

استخدم كلٌ من باريتو وموسكا وميشليز مفهوم النخبة السياسية لتفنيد الماركسية التي تنطلق من مسلمة أن المجتمع بأسره يُحكم بواسطة نخبة هي طبقية بالأساس، ذلك أن فحص بناء القوة في المجتمعات المختلفة يوضح أنه توجد في كل تجمع بشري فئتان متميزتان: **الأولى** هي أقل عدداً وأنفذ سيطرة وأشد احتكاراً للقوة، فضلاً عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة. أما **الثانية** فهي أكثر عدداً وتخضع لتوجيه وتحكّم الأولى، وبالتالي فإن أي مجتمع سيشهد انقساماً أولياً بين حكام وهم النخبة، ومحكومين وهم الجماهير. وهذا التمايز سوف يستمر لامتلاك الفئة الأولى للقوة والامتيازات التي تفتقدها على عكس ذلك الفئة الثانية كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

فنظرية النخبة، باعتبارها رد فعل على نظرية ماركس حول الطبقة الحاكمة، كانت مدفوعة بالبحث عن أساس جديد لمصدر التحكم السياسي في المجتمع غير ملكية وسائل الإنتاج، فيختلف تبعاً لذلك منظرو النخبة مع ماركس وأيضاً في ما بينهم في ما يتعلق بركائز قوة «الجماعة الحاكمة»، إذ يرى ماركس أن القوة هي بالذات كامنة في ملكية أدوات الإنتاج، بل هي كذلك[٥]، في حين يرى غيره من منظري النخبة من جهة أخرى وجود ركائز أخرى للقوة تتساوى أو تفوق أحياناً في أهميتها الركيزة الاقتصادية التي تملك أدوات الإنتاج.

ويعزى لميلز[٦] فضل أسبقيته في إيجاد التقارب بين مفهومي النخبة والطبقة من خلال صياغته لمفهوم «نخبة القوة» في المجتمع الأمريكي في منتصف هذا القرن، إذ يرى ميلز أن القوة في المجتمع الحديث هي «قوة نظامية»، أي أن هناك منظمات رئيسية في المجتمع يمكن ترتيبها على أساس التدرج الهرمي لـ«المكانة»، وتتكون النخبة من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في هذه المنظمات، وتستمد تماسكها من قوة الروابط القائمة بين المنظمات.

ويرى ميلز أنه لكي توجد نخبة قوة قومية يتعين تحقيق نوع من الاتصال

(٥) كارل ماركس، **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة محمد عيتاني، ٥ مج (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢).

(٦) C. Wright Mills, *Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956).

قد يتخذ صورة تبادل الوظائف أو الاتفاق حول السياسات والقيم، وهذه المنظمات في رؤية ميلز ليست اقتصادية بالضرورة، وكذا نمط الحكم الذي تمارسه، فقد اعتقد أنه من الأصوب ردّ مجالات التحكم والسيطرة إلى علاقات تدعيم متبادل لكونها أكثر من علاقات محكومة بالحتمية الاقتصادية، ولذا فإن الجماعة السياسية التاريخية ليست جماعة اقتصادية بالضرورة طالما أنها تضمّ بين أعضائها عناصر لا تأتي إلى مراكز السلطة والسيطرة من خلال تحكمها في علاقات اقتصادية. ويرى هذا الأخير أنه إذا ما أعطي النظام السياسي والمؤسسة العسكرية مكانتهما الصحيحة بجانب النظام الاقتصادي، فإنه يترتب على ذلك رؤية الدوائر العليا في المجتمع الرأسمالي باعتبارها أكثر تعقيداً من مفهوم الطبقة الحاكمة الذي صاغه ماركس، وكذا الأمر مع مفهوم النخبة الكلاسيكي لدى باريتو وموسكا وميلز. إن هذه الرؤية دفعت إلى النظرة المتمثلة في بناء النخبة والدولة في داخل المجتمع الرأسمالي من منظور توافق شبه كلّي بين مفهومي الطبقة والنخبة.

ثانياً: التمييز بين مفهوم النخبة ومفهوم الطبقة الحاكمة

تبين لنا ممّا سبق أن تناول نظرية النخبة يدفعنا ضرورةً إلى تناول نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي عموماً، حيث وردت نظرية النخبة في تعارض مع الماركسية، وبالذات في القضايا التالية(٧):

١ ـ توجد في كل مجتمع بشري ـ باستثناء الأكثر بدائية ـ فئتان من الناس، يمكن التمييز بينهما تمييزاً يقوم على الملكية أساساً واستتباعاته السلطوية:

أ ـ طبقة حاكمة.

ب ـ طبقة أو أكثر محكومة.

٢ ـ لا يمكن تفسير وضع السيطرة الذي تمارسه الطبقة الحاكمة دون

---

(٧) انظر: ماركس، المصدر نفسه؛ محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ٢ مج (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠)، ص ٢٠١، وقباري محمد اسماعيل، **أصول علم الاجتماع السياسي: نظرة انتقادية للماركسية** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ١٣٧ ـ ١٩٣.

اعتماد ملكية وسائل الإنتاج الاقتصادي، وإن كانت هذه السيطرة تمتد أيضاً لتشمل القوة العسكرية والنشاط الفكري.

٣ ـ إن هناك صراعاً لا يهدأ بين الطبقة الحاكمة والطبقة أو الطبقات الخاضعة، وإن طبيعة هذا الصراع ومجراه يتأثران أساساً بتطور القوى الإنتاجية، أي التغير الذي يطرأ على التكنولوجيا.

٤ ـ إنه من السهل تحديد أبعاد الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، ذلك أن التعارض بين المصالح الاقتصادية يبدو أوضح ما يكون في هذه المجتمعات، ولا يمكن أن تعوقه عن الظهور أية روابط شخصية، كتلك التي كانت سائدة في المجتمع الإقطاعي، هذا فضلاً عن أن تطور الرأسمالية قد أدّى إلى استقطاب متطرّف للطبقات : استقطاب لم يشهده أي نمط من أنماط المجتمعات التي عرفتها الإنسانية حتى الآن. والمجتمع الرأسمالي الحديث يتميز بعد ذلك كله بتركز هائل في الثروة يصاحبه فقر مدقع مع سعي تدريجي لإزالة الطبقات الاجتماعية الوسطية أو الانتقالية.

٥ ـ إن صراع الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي سينتهي حتماً بانتصار الطبقة العادلة، وسيتبع هذا الانتصار إقامة مجتمع لاطبقي، وهناك عدد من المبررات تسند حدوث المجتمع اللاطبقي :

المبرّر الأول أن الرأسمالية الحديثة تميل إلى خلق طبقة عاملة متجانسة قوية، بحيث يصعب أن تظهر من خلالها في المستقبل تقسيمات اجتماعية جديدة.

المبرّر الثاني هو أن الكفاح الثوري للعمال يخلق بينهم تعاوناً قوياً وعاطفة تضامن شديدة، وأن مثل هذه العاطفة تتدعم وتتقوى من خلال المذاهب الأخلاقية والاجتماعية التي تتبناها الحركة الثورية، وهي مذاهب واضحة في فكر ماركس.

أما المبرّر الثالث، فهو أن الرأسمالية ذاتها تخلق ظروفاً مادية وثقافية مهنية للمجتمع اللاطبقي، أي تزرع بذور فنائها. فالظروف المادية تتمثل في ما تقدمه الرأسمالية من إنتاج هائل يجعل من الممكن إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس، وما يترتب على ذلك من إزالة حدة الكفاح من أجل البقاء. أما الظروف الثقافية، فتتمثل في ما تسهم به الرأسمالية من نهوض بالحياة الريفية،

وعلى الأخص في مجال التعليم وانتشار المعرفة العلمية، واهتمام الجماهير بالحياة السياسية[٨].

أما بالنسبة الى موسكا وباريتو، فإن «الطبقة الحاكمة» تتألف من أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية المهمة في المجتمع، وتقوم نظرية النخبة عند موسكا وباريتو على أن شاغلي أوضاع القوى يشكلون بالفعل جماعة متماسكة. وهذا القول قد لا يصدق على المجتمعات الديمقراطية كالمجتمعات الغربية مثلاً، فالحكام في الدول الديمقراطية ليسوا جماعة مترابطة أو متحدة تماماً، وهم أيضاً ليسوا في مركز «النظام الشمسي»، بل إنهم يشكلون دوائر متباعدة، كلّ منها منشغلة أساساً باعتباراتها المهنية والفنية؛ ولا تعدو علاقاتها بعضها ببعض أن تكون مماساً عند الطرف. إذاً هم لا يشكلون مؤسسة واحدة، بل دائرة مؤلفة من مؤسسات، فالانقسام والتوازن بين الدوائر المختلفة يمثلان أعظم ضمان وأمان للمجتمع الديمقراطي، وليس هناك من يستطيع أن يقف في مركز الدائرة، لأن الدائرة ليس لها بالطبع مركز معين.

وما توصل له ميلز[٩] يدعم ذلك، إذ شخّص الأمر في معرض تناوله لنخب المجتمع الأمريكي على النحو التالي تفصيله:

١ ـ تحول المجتمع إلى جملة جماعات صغيرة مستقلة لديها قدر من التأثير في صنع القرارات السياسية، مما حول بدوره المجتمع إلى «مجتمع جماهيري»، تقرر فيه نخبة القوة كل القضايا المهمة؛ مبقية الجماهير في حالة سكون وهدوء، مستعينة لتحقيق ذلك بمدح الجماهير وخداعها والتفنن في الترويح عنها.

٢ ـ الفساد المتفشي داخل نخبة القوة ذاتها، وهو فساد عزاه ميلز إلى الحالة التي لا تكون فيها الجماهير منظمة تنظيماً دقيقاً يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة، فضلاً عن سيادة قيمة جمع المال.

ويرى بوتومور أن مفهومي الطبقة الحاكمة و النخبة الحاكمة قد استخدما لوصف الأحداث السياسية وتفسيرها؛ لذلك فإن قيمتهما يجب أن تتحدّد في

---

(٨) بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ٤٣ ـ ٤٤.

(٩) Mills, *Power Elite*, p. 31.

ضوء قدرتهما على تقديم إجابات معقولة وممكنة عن التساؤلات المهمة المتعلقة بالنظم السياسية، مثل: هل يشكل حكام المجتمع طبقة اجتماعية؟

كيف يتم اختيار أعضاء هذه الجماعة؟ ما هي الأسس التي تستند إليها قوتهم؟ هل هذه القوة غير مقيدة أم تخضع لقيود تفرضها جماعات أخرى في المجتمع؟ هل هناك فروق مهمة ومنتظمة بين المجتمعات المختلفة في هذه الوجوه، وكيف يمكن تفسيرها؟

ويجيب بوتومور على ذلك بقوله: «وحقيقة الأمر أن المفهومين يتفقان على تأكيد التفرقة بين الحكام والمحكومين بوصفها تفرقة تعبّر عن أخطر جوانب البناء الاجتماعي، غير أنهما يقرّان هذه التفرقة بطريقة مختلفة، فمفهوم «النخبة الحاكمة» يقابل بين الأقلية المنظمة الحاكمة من ناحية، والأغلبية غير المنظمة أو الجماهير من ناحية أخرى، أما مفهوم «الطبقة الحاكمة»، فيقابل بين الطبقة المسيطرة والطبقات الخاضعة التي قد تكون على درجة من التنظيم أو في حالة تأهب لإقامة تنظيمات. ومن خلال هذه التصورات المختلفة ينشأ الاختلاف في النظرة إلى العلاقة بين الحكام والمحكومين، ففي النظرية الماركسية -التي تستخدم مفهوم الطبقة الحاكمة - نجد أن الصراع بين الطبقات يصبح القوة الأساسية التي تحدث التغير في البناء الاجتماعي، أما في نظريات النخبة ـ برغم الحقيقة التي مؤداها أن باريتو قد امتدح كثيراً تصور ماركس للصراع الطبقي، بل وصل إلى حد وصفه بأنه تصور حقيقي إلى أبعد حد ـ فإن العلاقة بين الأقلية المنظمة والأغلبية غير المنظمة تبدو وكأنها علاقة إيجابية. وعندما تحاول نظريات النخبة مواجهة المشكلة المترتبة على ذلك، وهي تفسير ظهور النخب الحاكمة وسقوطها، فإنها تضطر إما إلى التسليم بفكرة الانهيار المتكرر للنخبة (باريتو) أو تبني فكرة ظهور «قوى اجتماعية جديدة» بين الجماهير (موسكا)، وهي فكرة تجعل نظريات النخبة قريبة إلى حد ما من الماركسية[١٠].

ثالثاً: دورة النخبة

يعود مفهوم دورة النخبة إلى فكرة أساسية من أفكار باريتو السياسية، هي في اعتقادنا الأهم على الإطلاق. وقد تكون دورة النخبة عملية بمقتضاها يدور الأفراد بين النخبة الواحدة، أو عملية بمقتضاها تحتل نخبة معينة مكان نخبة

---

(١٠) بوتومور، المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.

أخرى، «فالطبقة الحاكمة» قد لا تنحصر في عدد أفرادها فحسب، بل كذلك في نوعيتهم نتيجة ولوج أسر الطبقات الدنيا إلى مستوى الطبقة الحاكمة.

أما بوتومور، فإنه يؤكّد أن كولا بينسكا (Kola Binska) ميّزت أكثر من غيرها بين ثلاثة أنماط من دورة النخبة:

النمط الأول: الدورة التي تحدث بين فئات أو جماعات مختلفة من النخبة الحاكمة ذاتها.

النمط الثاني: الدورة التي تحدث بين النخبة وبقية سكان المجتمع، وهذه تأخذ شكلين، كما يلي:

أ ـ أفراد من مستويات دنيا ينجحون بالانضمام إلى النخبة القائمة.

ب ـ أفراد من مستويات دنيا يشكلون نخباً جديدة تدخل في صراع القوة مع النخبة القائمة.

النمط الثالث: أفردت له بينسكا دراسة تناولت فيها حدوث العمليتين الأخيرتين في المجتمع الفرنسي[(١١)].

غير أن باريتو سعى إلى تفسير دورة النخبة في ضوء التغيرات التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة من ناحية، وتلك التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الاجتماعية الدنيا من ناحية أخرى.

ويعزو باريتو قيام الثورات لتراكم عناصر الانهيار الكامنة في المستويات العليا من المجتمع، في الوقت الذي تنمو فيه عناصر التفوق لدى المستويات الدنيا، ويعود هذا الأمر حسب رأيه ـ كما أوضحه بوتومور ـ إلى مفهوم الرواسب في مؤلفه **الصفوة والمجتمع**، حيث يفرق بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية.

فالأفعال المنطقية هي تلك الموجهة نحو تحقيق أهداف ممكنة والاستعانة بوسائل ملائمة تماماً لتحقيق هذه الأهداف، أما الأفعال غير المنطقية فهي تلك التي ليست موجّهة نحو تحقيق أية أهداف، أو تلك الموجهة نحو تحقيق أهداف ممكنة، ولكنها تستعين بوسائل لا تمكّن من تحقيق هذه الأهداف.

---

(١١) السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا**، سلسلة علم الاجتماع؛ الكتاب ٣٤، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٨٥.

ويرى باريتو أن معظم الأفعال الإنسانية ليست منطقية، ولقد أجهد باريتو عقله في البحث عن القوى الكامنة وراء الأفعال غير المنطقية والطرق والأساليب التي من خلالها تتخذ شكل أفعال غير منطقية متكررة الحدوث، ولقد اكتشف وجود هذه القوى في ستة رواسب، حددها كما يلي :

١ ـ راسب التعامل.

٢ ـ راسب استمرار الجماعات ورواجها.

٣ ـ راسب الألفة الاجتماعية.

٤ ـ راسب النشاط.

٥ ـ راسب التعامل الشخصي.

٦ ـ راسب الجنس.

أما الوسائل أو الطرق التي من خلالها تحدّد هذه الرواسب الأفعال، فتفترض ظهور أفعال منطقية عالجها باريتو تحت عنوان «المشتقات»: (Derivation)، ولم يعرف مصطلح المشتقات تعريفاً دقيقاً، بل إنه استخدمه بطرق مختلفة لوصف الأحداث الاجتماعية[١٢].

ويرى بوتومور أن دراسة كولا بينسكا عن النخب في فرنسا هي محاولة لإثبات صدق نظرية باريتو عن طريق تحليل عملية الدورة في مجتمع بعينه، وقد استشهد بظهور أفراد أو أسر معينة وأفولها في كل مرحلة من مراحل التاريخ الفرنسي، إلا أن بينسكا لم تربط بين حجم الدورة من ناحية، والتغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي أو السياسي من ناحية أخرى.

أما موسكا، فإنه يصف دورة النخبة بقوله : حينما تصبح الرغبة في القيادة وممارسة القوة السياسية هما الشيئين الوحيدين اللذين يمتلكهما الحكام الشرعيون، وحينما تتشكل طبقة أخرى خارج نطاق الطبقة الحاكمة، ثم تجد نفسها محرومة من القوة على رغم قدرتها على المشاركة في مسؤوليات الحكم، حينئذ يصبح هذا القانون عقبة في طريق قوة أساسية. وهذا الرأي يكاد ينطبق على واقع نخبة المجتمع السعودي.

---

(١٢) بوتومور، المصدر نفسه، ص ٦٨.

ويميز شومبيتر بدوره بين أنماط مختلفة من الدورة، خاصة في الأجزاء التي خصصها من مقالة له في معالجة ظهور وانهيار الأسر داخل الطبقة، والحركة عبر الخطوط الطبقية، وظهور وانهيار الطبقات ككل.

فقد اهتم شومبيتر بالعوامل آلفردية والاجتماعية المؤثرة في دورة النخبة. فعند معالجته لحركة الأُسَر عبر الطبقات، يذهب إلى أن عملية الصعود الاجتماعي تتأثر بنشاط الفرد وذكائه في الوقت الذي تتأثر فيه أيضاً بالظروف الاجتماعية، مثل انفتاح الطبقة العليا وفرص القيام بمشروعات في ميادين جديدة من النشاط الاقتصادي. أما عند معالجته لظهور وانهيار الطبقات ككل، فإنه يمنح خصائص الأفراد وزناً معيناً، ولكنه يؤكد باستمرار على أن التأثير الأعظم في هذا المجال يأتي عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة في وظائف جماعات النخبة، وذلك عند قوله: «إن وضع كل طبقة داخل البناء الاجتماعي العام يتوقف على الأهمية المخلوعة على وظيفة هذا الوضع من ناحية، وعلى درجة نجاح الطبقة في أداء هذه الوظيفة من ناحية أخرى»(١٣).

على هذا النحو يكون كل من موسكا وبيرن وشومبيتر، على عكس باريتو، يرى أن الجماعات الاجتماعية قد تتشكل في المجتمع نتيجة لتغيرات اقتصادية أو سياسية، وأن مثل هذه الجماعات قد تزيد بالتالي من تأثيرها الاجتماعي إلى المدى الذي تزداد فيه حيوية النشاطات التي تمارسها بالنسبة الى المجتمع ككل، وأن هذه النشاطات قد تؤدي إلى إحداث تغيرات في النظام السياسي والبناء الاجتماعي العام. وهو يكشف اهتمام هؤلاء الثلاثة بظهور الجماعات وانهياراتها الاجتماعية، وعلى الأخص تلك المتميزة بوظائفها الاقتصادية عن التأثير الملحوظ لنظرية ماركس حول الطبقات. ويبدو هذا التأثير واضحاً أيضاً عندما فضل هؤلاء الثلاثة وغيرهم مصطلح الطبقة الحاكمة على مصطلح النخبة لوصف هذه الجماعات ولتقديم نموذج تصوري للمجتمع، فيه تسود إمكانية التباين البنائي والتاريخي للطبقة إذا ما قورنت بالتفرقة العامة الجامدة التي تقوم على النخبة الحاكمة والجماهير(١٤).

أمّا عن انغلاق النخبة أو انفتاحها، فإن موسكا يرى أن الدول الديمقراطية تتميز نخبها بالانفتاح، إذ إن حجم الحركة بين المستويات

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٦.

الاجتماعية المختلفة يمثل أعظم خاصية للمجتمعات الرأسمالية الحديثة، وذلك عند قوله: «أصبحت مراتب الطبقات الحاكمة في المجتمعات الأوروبية الحديثة مفتوحة إلى حد كبير، فالحواجز التي كانت تحول بين أفراد الطبقات الدنيا وبين التحاقهم بالطبقات الأعلى قد تلاشت أو ضعفت إلى حد بعيد، وأن تطور الدول من مرحلة السلطة المطلقة إلى مرحلة السلطة النيابية الحديثة قد ساعد على إتاحة الفرصة لمشاركة كل القوى السياسية في حكم المجتمع وإدارته[١٥]».

إن ذلك هو ما حدا موسكا على تفسير خاصّ لنشوء النخب وسقوطها يستند إلى حصر الأسباب التي تحدث تغييراً في ميزان القوى السياسية، فإذا ظهر مثلاً مصدر جديد للثروة، أو زادت الأهمية لنوع معين من المعرفة، أو ظهر دين جديد، أو انتشرت أفكار جديدة، فإن الطبقة الحاكمة ستكون عرضة للتفكك والانهيار حتى تعوضها نخبة جديدة قادمة[١٦].

أما المؤرخ البلجيكي هنري بيرن[١٧] (H.Pirenne)، فإنه ذكر أن كل مرحلة مميزة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بسيطرة طبقية مختلفة من الرأسماليين الذين ظلّوا يسيطرون على الاقتصاد حتى تلك النقطة التي سبقت الانقطاع، فقد أصبحوا عاجزين عن مواءمة أنفسهم مع الظروف التي نتجت من الحاجات التي لم تكن معروفة قبل انقطاع الاستمرار، وهي ظروف تقتضي ظهور وسائل جديدة لأشياعهم. وما يلبث هؤلاء الرأسماليون أن يعلنوا عن تقاعدهم ساعين إلى اتخاذ وضع الأرستقراطية حتى يستطيعوا المشاركة في إدارة شؤون المجتمع والإسهام فقط بتقديم رأس المال، وتظهر بعد ذلك فئة من الناس تتصف بالجسارة والإقدام على إنجاز المشروعات لكي تحتل مكانة فئة الرأسماليين القدامى.

ولقد ميز بيرن بين فترات أساسية حدثت فيها مثل هذه التحولات هي: ظهور تجار المدن ابتداءً من القرن الحادي عشر، ونمو التجارة الدولية في القرن السادس عشر، وأخيراً الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. وبعد أن أقام بيرن هذه التفرقة أوضح أنه عند كل نقاط التحول تظهر مجموعة جديدة

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٣.

من أفراد المستويات الدنيا في المجتمع، ما تلبث أن تتزعم مجالات النشاط الاقتصادي.

رابعاً: اتجاهات تناول النخبة

ينطلق دارسو النخبة من منطلقات قد يكون بعضها التوق إلى وضع نظرية شاملة عن المجتمع، أو على الأقل وصف وتحليل الجماعات الحاكمة باعتبارها مدخلاً من المداخل العديدة لفهم الواقع السياسي والاجتماعي، وقد تكون أيضاً تشخيص نخبة بعينها دون الاعتناء بكامل البنيان الاجتماعي.

وضمن التوجه الأول، يرى جورج لينشوفسكي[١٨] أنه عندما يكون الغرض من القيام بدراسة النخبة هو تطوير نظرية شاملة عن نخبة المجتمع يكون من المتعين إثبات:

١ ـ أن وراء أصحاب السلطة الرسمية في الدولة تختفي جماعة ما ثابتة ومستديمة، لها من السمات المعنية ما يميزها من الجماعات الأخرى.

٢ ـ أن هذه الجماعة تمارس نفوذاً سياسياً حاسماً.

٣ ـ أن هذه الجماعة تكون بمثابة قاعدة لحشد الأعضاء الذين يشتركون في الحكم.

وقد يكون لمثل هذه الجماعة بناء غير رسمي أو مقيد. ووفقاً لعدد منظري النخبة، فإن هذه الجماعة في إطار النسق الديمقراطي الرأسمالي تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية، والامتياز والمكانة، وذلك بشكل مكتسب أو موروث. وبسبب هذا الوضع التفوقي في المجتمع، فإن هذه الجماعة تسمى عادة بـ«النخبة»، غير أن ذلك لم يمنع بروز تسميات أخرى مميزة استخدمها العديد من المؤلفين، منها: «الصفوة»، «حكم القلة»، «الطبقة الحاكمة»، «المرتبة المهيمنة»، ثم ذلك الاسم الأكثر شيوعاً وحداثة «المؤسسة».

ومجرد الإقرار بأن هذه الجماعة موجودة أمر لا يكفي، إذ يكون من

---

(١٨) جورج لينشوفسكي، **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**، ترجمة عادل مختار الهواري (القاهرة: الموقف العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٠.

المتعيّن أيضاً إثبات ما إذا كان تكوين هذه الجماعة مستقراً وراسخاً، وبالتالي ما إذا كانت تنحو إلى الخصوصية[١٩].

ورغم التباينات النظرية الكبيرة، فإنه يجوز لنا أن نحدّد اتجاهات دراسة النخبة على النحو التالي :

أ ـ **الاتجاه التنظيمي** : ويمثله موسكا وروبرت ميشيلز، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن النخبة تمتلك القوة لقدراتها التنظيمية والدقة في تقدير مصادر القوة في المجتمع. وهذا الضبط الذي تمارسه النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي القوى المعارضة التي تواجهها.

ب ـ **الاتجاه السيكولوجي** : وتمثله كتابات باريتو (Pareto) الذي اعتبر مبحث النخبة قسماً جديداً من أقسام علم الاجتماع ومجالاته، فحاول إقامته مستنداً إلى أبعاد سيكولوجية خالصة. فالنخبة لديه ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يذهب ماركس، ولا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو موسكا وميشيلز، ولكنها نتاج لما أطلق عليه «الخصائص الإنسانية الثابتة غير التاريخية».

ج ـ **الاتجاه الاقتصادي**: ويمثله بيرنهام (Burnham) الذي تقوم نظرته للنخبة على المزاوجة بين مفهوم كل من موسكا وميشيلز وباريتو ـ الذين يحاولون نقض النظرية الماركسية حول الطبقة الحاكمة، لكون الماركسيين رفضوا نظرية النخبة بوصفها تعبيراً عن أيديولوجية برجوازية ـ وبين نظرية الماركسية ذاتها، وقد أودع آراءه في مؤلف شهير له نشر في عام ١٩٤١ بعنوان **الثورة الإدارية** (Managerial Revolution) أكد فيه على أن النظام الرأسمالي سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية. وقد تأثر بيرنهام بالنظرية الماركسية في فهمه للأسس التي تستند إليها النخبة وتفسيرها، فتحكّمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها مكانة السيطرة في أي مجتمع، ويتضح ذلك عندما يقول : «إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة، فعلينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول».

د ـ **الاتجاه النظامي**: ويمثله س. رايت ميلز (C. Wright Mills) الذي

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢.

يرى أن مكانة النخبة وبناءها لا يتوقفان على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، ولكنهما يتحددان في ضوء البناء الاجتماعي الاقتصادي لمجتمع معيّن. وقد وجد ميلز أن هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية، والشركات الكبرى، والهيئات السياسية، فالنخبة عند ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث، وأن القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام. ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتلّ أهمية محورية في المجتمع، وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي[٢٠].

خامساً: تحديد سمات النخبة

يعمد دارسو النخبة إلى اعتماد عدة مناهج وتقنيات قصد حصر هوية مَن مِن الأفراد يشكلون النخبة، فهي ليست مفهوماً إجرائياً يقوم على تصديق افتراض، بل هي حقيقة تاريخية تكاد تشكل «جسماً» تاريخياً. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعضاً من ذلك:

١ ـ الملاحظة التاريخية من خلال المصادر التاريخية لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة.

٢ ـ تشخيص المناصب من خلال تحديد مجموعة من المناصب الرئيسية

في المجتمع، يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة، وهو ما هو معتمد في هذه الدراسة.

٣ ـ دراسة صناعة القرار، فمن يشارك في صنع القرار السياسي هو بالضرورة عضو من أعضاء النخبة.

٤ ـ معرفة سمات السمعة، فالسمعة والشهرة قد تكونان من مميزات أعضاء النخبة، غير أن هناك مجموعة محددات أخرى أساسية لا بد من معرفتها عند دراسة النخبة:

ـ الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية التي يتحدر منها أعضاء النخبة، وهو ما اتخذناه أحد محددات النخبة في دراستنا هذه.

(٢٠) اسماعيل علي سعد، **أسس علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).

ـ السلوك الاجتماعي السياسي والقيم التي يتبنونها ابتداءً من القيم السياسية حتى معيشتهم الخاصة.

ـ منظورهم لأنفسهم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث، وهنا يتم الاعتماد على تحليل مضمون خطاباتهم وكتاباتهم إن كان لهم ذلك.

ـ الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي لهم.

وكما ذكرنا سابقاً فقد استخدمنا التقنيات الدالة على التحدرات الاجتماعية والجغرافية، لتحديد النخبة السعودية، ساعين إلى إبراز ظاهرة الإقليمية، مستندين في ذلك إلى انتشارها في مستوى التعليم والمناصب العليا والقروض ذات القيمة المرتفعة ـ حسبما يتضح من الجداول والبيانات والرسوم البيانية التي سيقع عرضها لاحقاً ـ كما اعتمدنا أيضاً على تحديد المناصب في المجتمع السعودي كدالة على وجود نخبة، كما أننا استبعدنا التقنيات المتعلقة بالخصائص الشخصية ـ إلا عند الحاجة ـ والسلوك الاجتماعي والسياسي، أو تحليل مضمون خطاباتهم ومقالاتهم، أو تتبع سمعتهم وشهرتهم، أو الانكباب على دراسة صناعتهم للقرارات. ولم أضع تلك الاعتبارات ضمن أهدافي للدراسة لجملة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية.

أما الاعتبارات الموضوعية، فتتعلق بما يمكن أن يكون تحاملاً أو تأويلاً في غير محله للخصائص النفسية والسلوكية. أما الذاتية، فإنها تكمن في تحفظ السعودي عامّة، وأفراد النخبة خاصّة، الحديث إلى الباحثين في ما يخص مسائل ما زالوا يعتقدون أنها محض شخصية.

خاتمة

يعتبر من أكبر شروط فهم الظاهرة ضرورة التكافؤ بين الإطار النظري للتحليل وبين الظاهرة نفسها موضع الدراسة. وبتأمل نظرية النخبة يتبين لنا تركيزها على أهم مداخل فهم النظم السياسية، علاوة على وضع المسلك الصالح في التحليل لفهمها وتفسيرها، إذ إن التركيز على قمة النظام السياسي يعطي إمكانات معينة للتحليل، ويمكّن من فهم الظواهر على ما هي عليه، ويتطابق مع حقيقة الظواهر الناشئة في الواقع الفكري والسياسي مع الحرص

على بيان إمكانية تكرارها حينما تجتمع الأسباب نفسها على نحو يقارب الحتمية.

إن نظريّة النخبة تُعدّ من أهمِّ النّظريات لدراسة النظم السياسية وتحليلها، حيث إن طبيعة المجتمعات السياسية تبيّن أن السّلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، مما يحتم وجود نخبة على شكل «هيئة» تتولى إدارة المجتمع. وهذا ما استقر عليه التاريخ السياسي البشري في كل المجتمعات حتى البدائية منها، فالقبائل البدوية مثلاً كان يتولى أمرها شيخ القبيلة الذي على رغم ما يقال عن الزعامة لا ينفرد بالسلطة، ولكن يلتف حوله بعض وجهاء القبيلة لسمات مميزة فيهم، ممّا يرشحهم أن يكونوا بالتعبير السياسي الحديث «نخبة» مجتمع القبيلة.

غير أن تفرد النخبة لا يقتصر على الجانب السياسي فقط، بل إن التاريخ البشري يبرز دائماً أن هناك أقلية نخبوية سواء على المستوى السياسي أو الفكري أو الثقافي أو الفني. فالتاريخ، تنجزه جماعات محدودة تقود أممها ومجتمعاتها، وتضع لها مستقبلها ومصيرها.

إلا أن التركيز على الأقلّية الحاكمة يعود إلى بدايات الفكر السياسي، إذ إن البحث دائماً كان يتجه إلى من يحكم أو الى نوع النظام الحاكم، والتفرقة بين النّظم الأوتوقراطية والديمقراطية أمرٌ قديمٌ، وهذا التّقليد مستمر في الخبرات التاريخية والإنسانية المعرفيّة إلى حدّ الآن.

فهناك قاسم مشترك، هو التركيز على قمة النظام السياسي، واعتبار ذلك مدخلاً للفهم أولاً، ثم للإصلاح ثانياً.

وقد يقترب مفهوم الدولة في التاريخ العربي والإسلامي من مفهوم النخبة، فله الدلالات نفسها تقريباً: التميّز بالتداول والتغير والواقع السياسي العربي يبين أن هناك استمرارية لمفهوم الدولة في التراث العربي، وطبيعة السياسات الداخلية وتوجهاتها والسياسات الخارجية وتحالفاتها توضح أنها مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة النخبة السائدة والتي بدورها مرتبطة بشخص قائدها السياسي، مما يفقد ثبات قواعد واضحة للعملية السياسية، وذلك ما يؤدي بالنظام السياسي إلى أن يرتبط بطبيعة النخبة ذاتها، بل ومزاج قائدها أحياناً.

إن كل تلك العوامل تمثل قابليات وإمكانات تجعل من نظرية النخبة

مدخلاً أكثر صلاحية لتحليل وفهم النظم السياسية العربية، فالواقع السياسي العربي يؤكد باستمرار على أهمية ومحورية دور النخبة في هذه النظم، ومن ثمة كان تحليلها يمثل مفتاح أساس لفهم هذه النظم والعمليات المتعلقة بها، رغم أن نظرية النخبة تقيّم الجماهير على أنها إلى حد كبير سلبية ولامبالية وأقل دراية، وأن النخب غالباً ما تتلاعب بعواطف الجماهير ومشاعرها، أكثر مما تتأثر بها، فالاتصال بين الجماهير والنخب يتجه من أعلى إلى أسفل. فالانتخابات «الشعبية» و«المنافسة الحزبية» وإن احترمت قوائمها لا تمكن الجماهير من الحكم، وتظل قيمتها الوحيدة رمزية، تربط الجماهير بالنظام السياسي بإعطائهم لحظة الانتخاب دوراً يلعبونه، وحزباً ينتمون إليه فحسب.

فنظرية النخبة تؤكد أن مقولة «السياسة العامة تعكس مطالب الشعب» خرافة أكثر منها حقيقة حتى في المجتمعات الديمقراطية، فالناس بطبعهم لا يبالون بالشأن العام، وأقل دراية بالسياسة العامة. فالنخب هي التي تشكل رأي الناس في الموضوعات السياسية وقضاياها أكثر من أن يشكل الناس رأي النخبة في الواقع، فالسياسة العامة تعكس تفضيلات، وقيم النخب. وقد لخص عبد المطلب غانم الأفكار الأساسية لنظرية النخبة على النحو التالي :

- ينقسم المجتمع إلى قلة لديها القوة الأغلبية تفتقر إليها، وعدد صغير فقط من الأشخاص يخصصون الأشياء ذات القيمة للمجتمع، أي يصنعون السياسات العامة، ولا تصنعها الجماهير.

- ليست القلة الحاكمة مشابهة للجماهير المحكومة، فالصفات تعبأ من الشريحة الاجتماعية الاقتصادية العالية في المجتمع بنسبة أكبر من حجمها في المجتمع.

- ينبغي أن يكون دخول من هم من غير النخبة إلى النخبة بطيئاً ومستمراً حتى يستمر الاستقرار وتتحاشى الثورة، فلا يسمح الدخول إلى دوائر الحكم من غير النخبة إلا من يقبلون الاتفاق الأساسي القائم بين النخبة.

- لدى النخبة اتفاق عام على القيم الأساسية للنظام الاجتماعي وعلى الحفاظ على النظام.

- لا تعكس السياسة العامة مطالب الجماهير، وإنما القيم السائدة للنخبة، والتغيرات في السياسة العامة تغيرات جزئية وتدرجية أكثر منها ثورية.

ـ تخضع النخب النشطة لنفوذ توجيهي محدود نسبياً من الجماهير، ذلك أن النخب تؤثر في الجماهير أكثر من تأثير الجماهير في النخبة[٢١] .

ومن هذا المنطلق، سوف يتم الاعتماد على نظرية النخبة لتحديد معطياتها وإمكاناتها المنهجية، والتي يمكن أن تسهم في فهم وتفسير الظاهرة السياسية في الواقع العربي، وخصوصاً النخبة السعودية التي تعنينا في بحثنا باعتبارها المقولة الأنسب لفهم المجتمع السعودي كما سبق أن أشرنا، وذلك للأسباب المتعلقة بنشوء التشكيلة الاجتماعية وهلامية تكوينها، طبعاً إلى جانب ضعف المبادرة الشعبية، وانعدام مؤسسات تمثيلية رسمية تعبّر عن توجّهاتها.

ونحن واعون أن الحديث عن النخبة السعودية يقتضي منّا تجاوز بعض الاعتراضات التي تخص ضعفها وتشتتها، بل وهلاميتها.

---

(٢١) **تحليل السياسات العامة في مصر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

الفصل الثـــاني

الدراسات النظرية للنخب السياسية في الوطن العربي

أولاً: النخبة البحرينية[1]

قام حارس فرج بدراسة النخبة السياسية البحرينية التي تقلد أعضاؤها مقاليد السلطة سواء في الإمارة أو الوزارة أو البرلمان، قابلتها «نخبة مضادة» تألفت من أولئك المتذمرين الذين لم يستوعبهم النظام الحاكم في مناصب قيادية كالمثقفين والصحفيين وبعض رجال الأعمال والمتحدرين من أصل إيراني، وبعض شيوخ العائلة الحاكمة الذين ينادون بعودة المجلس الوطني، دون أن تغفل الدراسة بعض شيوخ من الأسرة الحاكمة الذين لا يشملهم خط الوراثة، ويطمحون للوصول إلى الحكم.

وقد توصل الباحث إلى نتائج مهمة على مستوى النخبة في البحرين يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ـ على مستوى الإطار العام للنخبة

تضافرت مجموعة من العناصر المتداخلة الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والسياسية في تحديث البحرين، وعلى وجه الخصوص النفط الذي أثر تأثيراً عميقاً في تحديث البحرين، على الرغم أن البحرين وعلى خلاف بقية مجتمعات الخليج كان يتمتع بشيء من النشاط الاقتصادي قبل النفط تمثل

---

(١) حارس فرج، «نخبة البحرين،» ورقة قدمت إلى: **النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥**، تحرير علي الصاوي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٦٥- ٩٤.

بالتجارة والزراعة والغوص. ولكن النفط كان الفاعل القوي في نمو الخدمات العامة، وخصوصاً في مجال التعليم والصحة. كما أضاف طبقة جديدة هي طبقة موظفي الحكومة. إذ كانت الطبقات قبل البترول تنحصر في :

أ ـ طبقة الشيوخ (أفراد الأسرة الحاكمة).

ب ـ طبقة التجار (اللؤلؤ).

ج ـ طبقة الغواصين (عمال استخراج اللؤلؤ).

د ـ طبقة أصحاب المحلات التجارية الصغيرة.

٢ ـ آليات تجنيد النخبة السياسية

يتم تجنيد النخبة من خلال ثلاث آليات هي :

أ ـ الوراثة.

ب ـ التعيين.

ج ـ الانتخاب.

٣ ـ السمات العامة للنخب السياسية

أ ـ الطابع العائلي، أي الانتماء إلى الأسرة الحاكمة، ورغم انفتاح النخبة لأعضاء جدد إلا أن الطابع العائلي ما زال الأقوى.

ب ـ الانقسام الطائفي حيث تتوزع النخبة بين الشيعة والسنة .

ج ـ التنوع المهني مع تفوق للتجار ورجال الأعمال.

د ـ التعليم والثقافة، حيث تطعم النخبة من أولئك الحاصلين على مؤهلات عالية من خارج البحرين.

٤ ـ دوران النخبة واستمرارها

تتصف النخبة في البحرين بالدوران والاستمرار والانغلاق وسيطرة الأسرة الحاكمة، شأنها في ذلك شأن النخبة في المملكة العربية السعودية. من هذا يتضح أن النخبة السياسية في البحرين، سواء في بنيتها أو أدائها، تتشابه إلى حد كبير مع النخب الخليجية.

ثانياً : صانعو القرارات الاستراتيجية[٢]

دراسة لكبار موظفي الدولة وكبار رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية

حدد الباحث المالك أهدافه من وراء هذه الدراسة بالأهداف التالية :

١ ـ دراسة ومقارنة طريقة اتخاذ القرارات الاستراتيجية في القطاعين الخاص والعام في المملكة العربية السعودية.

٢ ـ دراسة ومقارنة نوعية السلوك الإداري لكبار موظفي الدولة وكبار رجال الأعمال في المملكة.

٣ ـ تحديد وتحليل العقبات التي تواجه صانعي القرارات الاستراتيجية في القطاعين وتحدّ من فاعليتهم.

٤ ـ تقديم مقترحات عملية تساعد على زيادة فعالية القطاعين.

وقد شملت عين الدراسة ١٢٧ مسؤولاً من كبار موظفي الدولة، وكذلك ١٣٩ من كبار رجال الأعمال. واستخدم الباحث في جمعه للمعلومات الأسلوبين التاليين :

ـ أسلوب الاستبيان.

ـ أسلوب الأسئلة المفتوحة.

وتوصل الباحث في دراسته إلى أن هناك فروقاً واضحة بين القطاعين في المملكة. فعند مقارنة كبار موظفي الدولة مع كبار رجال الأعمال السعوديين، وجد : أن درجة الرضا والإشباع النفسي والالتزام الوظيفي والجرأة في اتخاذ القرارات والاستعداد للمخاطرة أكبر عند رجال الأعمال منها عند موظفي الحكومة، والعكس صحيح. فموظفو القطاع العام أكثر محافظة وتقيداً بالروتين من رجال الأعمال. وعندما قام بتصنيف صانعي القرارات من القطاعين العام والخاص، تبين له : أن غالبية كبار رجال الدولة (٦٣ بالمئة) يتعاملون بالأسلوب البيروقراطي المطول، و٢٧ بالمئة يأخذون بأسلوب التكيف مع

(٢) سليمان محمد المالك، «دراسة كبار موظفي الدولة وكبار رجال الأعمال في (المملكة)،» (دراسة دكتوراة غير منشورة، جامعة جورجيا، ١٩٨٩).

الموقف. أما ٩ بالمئة منهم فيأخذون بطريقة رجال الأعمال من خلال الأسلوب المبسط في علاج المشاكل أو صناعة القرارات الاستراتيجية. وعكسهم تماماً رجال الأعمال الذين منهم ٥٣ بالمئة يأخذون باسلوب التكيف، و ٢٠ بالمئة يميلون الى اتباع الأسلوب البيروقراطي.

وقد أكد الباحث أن الفرق بين القطاعين حقيقة فعلية.

وحصر الباحث المؤثرات على فعالية القطاع الحكومي في التالي :

أ ـ **مشكلات إدارة التنمية**، كالحاجة الى تنسيق الخطط والأعمال بين التخطيط والتنفيذ، والاضطرار لتوفير معلومات حديثة ودقيقة وشاملة للمخططين. وكذلك الحاجة إلى تطوير الخبرات والمهارات لموظفي الدولة، فضلاً عن إخفاق وزارة التخطيط في أداء الدور المطلوب منها واقتصارها على جمع وتنظيم وتبويب الخطط المعدة من قبل الوزارات والمصالح الحكومية.

ب ـ **التعقيد البيروقراطي**، كالروتين الطويل والممل والإجراءات وتطويلها، وغموض الأنظمة والقوانين وصعوبة تحديد المهام والصلاحيات ؛ وتعقد طرق الاتصال ؛ وعدم الرضا والالتزام المهني والأخلاقي في أداء الوظيفة.

ج ـ **الفساد المالي والإداري**، كاستغلال الموظف لمركزه الوظيفي، وتحقيق المكاسب المادية من اختلاس وسرقة للمال العام ؛ وقبول الرشوة ؛ والواسطة ؛ والمحسوبية ؛ والمحاباة ؛ وخدمة الأهل والأقرباء وأبناء المنطقة على حساب أهل الاستحقاق من المواطنين. وكذلك الفساد الاجتماعي كالنفاق والكذب والمدح الكاذب والتقرب والتزلف.

د ـ **التضخم الوظيفي والإداري**، فهناك الكثير من الموظفين والكثير من الإدارات.

هـ ـ **المركزية الشديدة وعدم الوضوح**.

أما في القطاع الخاص، فقد حصر الباحث العقبات التي تعترضه على النحو التالي :

ـ اعتماد القطاع الخاص على المصروفات الحكومية.

ـ اعتماد القطاع الخاص بشكل كبير على العمالة الوافدة.

ـ ضعف النضج الإداري في القطاع الخاص .

ـ ملكية القطاع العام لبعض المشاريع ذات الطابع التجاري .

ـ القانون التجاري والمؤسسات المالية العاجزة عن علاج بعض المعاملات التجارية المعقدة.

و ـ مواجهة الصناعات المحلية عقبات في ما يتعلق بالمنافسة الأجنبية وعدم فعالية التسويق محلياً وخارجياً، وضعف حماية المنتج الوطني.

وتعتبر هذه الدراسة دراسة استكشافية للقطاعين العام والخاص وتتفق مع كثير من النقاط التي توصلت إليها في دراستي.

ثالثاً : النخبة بين أدعياء الوطنية وممارسة التحيز[٣]

لقد ناقش فيها الكاتب دور النخبة في الواسطة التي تأخذ شكل المحاباة، والمحسوبية، مما أدى إلى الانطواء الذاتي ؛ والشعور الفئوي ؛ والصور الانغلاقية التي بدأت تظهر وتتسع في المجتمع، والتي جعلت من النخبة الذين درسوا في أوسع البلاد ديمقراطية وأكثرها تسامحاً يعودون وهم لا يزالون يحملون أفكاراً تجزيئية، وصوراً اقليمية.

ويعزو الكاتب هذه الظاهرة إلى الغموض في الأنظمة والتعليمات، كما يرجع ترعرع الواسطة والمحسوبية إلى بعد تاريخي، إذ كان لهولاء الحاملين لفيروس المحسوبية أسبقية في العمل الإداري إبان تأسيس الكيان، وقد فوضت لنفسها ميزات إدارية نتيجة ظروف خاصة تهيأت لها، لوجود تعليم بين فئاتها أفضل من غيرها نسبياً. وعندما تساوت كافة فئات المجتمع في التعليم والتأهيل، بل تفوق أبناء القطاع الواسع على هؤلاء في القدرة والعطاء للوطن، دب الذعر والخوف من الفئات المستفيدة التي شعرت بضآلة حجمها، فأسرعت إلى استثمار أسبقيتها في مواقع الهرم الإداري، فركزت أقرباءها وأبناء حاراتها ومناطقها للإبقاء على مكاسبها في التأثير والمواقع.

---

(٣) مرزوق صنيتان بن تنباك، **النخبة بين أدعياء الوطنية وممارسة التحيز** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣). والكتاب في الأصل محاضرة ألقاها الكاتب في النادي الرياضي يوم الثلاثاء في ١٩٩١/١١/٢٠.

رابعاً : النخبة اليمنية(٤)

قامت بلقيس أبو أصبع بدراسة حالة النخبة الوزارية اليمنية (١٩٧٨م ـ ١٩٩٠م). فعرفت الباحثة إجرائياً النخبة الحاكمة في اليمن باستخدام معيار المنصب، والذي تركز على ٥٥ وزيراً، وحللت الخلفية الاجتماعية لأعضاء مجلس الوزراء من حيث العمر، حيث أثبتت الدراسة شبابية النخبة أو فتوتها، لأن أكثر من تولوا مناصبهم كانوا أقل من ٥٠ عاماً، وكذلك الخلفية التعليمية، إذ أثبتت الدراسة أن النخبة الوزارية تحظى بمستوى تعليمي يفوق بقية أفراد الشعب، أي أن نسبة الحاصلين على تعليم جامعي أعلى تقدر بـ ٧٦,٤ بالمئة مقارنة بنسبة الأمية المتدنية في اليمن. وقد اتفقت دراستي مع هذه الدراسة في ما يتعلق بتحديد النخبة بناءً على معيار المنصب والمنطقة، واختلفت معها في ما يتعلق بالخلفية الاجتماعية التي اعتمدت على معيار العمر فقط، بينما دراستي اعتمدت على عدّة معايير، منها : الخلفية العائلية، والاقليمية، ودوران النخبة وانغلاقها.

وأما التخصص المهني، فقد انتهت الدراسة إلى أن معظم الوزراء تكدسوا في ثلاثة تخصصات، وهي : الاقتصاد، والقانون، والهندسة، وهي تخصصات مهمة للتنمية، تحتاجها اليمن كثيراً، كما أن هناك وزراء تولوا مناصب وزارية في غير اختصاصهم، ولذلك يبدو أن الصدقية السياسية هي عامل أهمّ من درجة الارتباط بين التخصص العلمي ونوعية المناصب الوزارية. أما من حيث مكان الدراسة، فمعظم الوزراء تلقوا تعليمهم الجامعي خارج البلاد.

أما في ما يخص الانتماء المناطقي، فتشير بيانات الدراسة إلى أن محافظة صنعاء استأثرت بأغلبية النخبة، حيث إن ٢٦ وزيراً هم أصلاً من صنعاء العاصمة وخواصّها. وتأتي بعدها منطقة تعز، وتتوزع النخبة على سبع محافظات فقط، وهي المحافظات الحضرية، وتحرم منها أربع محافظات.

وأما الانتماء الديني والمذهبي للنخبة، فإن الأعضاء يتوزعون على أربع «طوائف»، هي: الزيدية، والشافعية، وهما الأكثرية، والإسماعيلية، واليهودية، وهما الطائفتان الصغريان.

---

(٤) بلقيس أبو أصبع، «النخبة اليمنية،» ورقة قدمت إلى: **النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥**، ص ١٩٣ ـ ٢١٨.

أما معدل دوران النخبة في اليمن فإنه مرتفع جداً بالنسبة الى دوران النخب العربية، فقد شغل ٢٣ وزيراً مناصبهم معظمهم لمرة واحدة.

وتتفق دراستي مع دراسة بلقيس من حيث اقليمية النخبة، وتختلف معها في انفتاح النخبة وانغلاقها.

خامساً: النخبة السياسية في مصر: دراسة للحالة الوزارية في مصر(٥)

وقد أكدت الباحثة أن دراستها حققت الفرضيات الأساسية التي طرحها مشروع الدراسة. فقد كشفت عن دور النخبة المصرية وأنماط تجنيدها عن الطبيعة الشخصية للحكومة في مصر. وعن هامشية الجهاز التنفيذي في عملية صنع القرار؛ وعن استمرار النخبة منذ عام ١٩٥٢م وبقائها.

وقد أكدت الجمل على أن السلبية السياسية أو الحياد السياسي الذي اتصفت بهما غالبية أفراد النخبة السياسية في مصر، وتكوينها البيروقراطي، إضافة إلى افتقادها المعارضة والمنافسة السياسية الفاعلة؛ وسيطرة الطبيعة الشخصية (أو الشللية) في الحياة السياسية المصرية، ساهمت كلها هذه العوامل في بقاء النخبة واستمرارها، بالرغم من أن أدائها وكفاءتها، في مواجهة التحديات التنموية والسياسية، كانا موضع تساؤل وشك.

وهذه الدراسة تتفق في الكثير من النقاط المثارة والنتائج المتحصلة مع دراستي.

سادساً: النخبة الإماراتية(٦)

قامت ابتسام سهيل بدراسة الخلفية الاجتماعية لأعضاء المجلس الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استخدمت الباحثة المعايير التالية: التعليم، السن، الوظيفة، الإمارة، والأساس الاجتماعي لها، وكيف تتم عملية التجنيد السياسي بها، وما هي معاييرها ومعدل دورانها.

---

(٥) مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(٦) ابتسام سهيل، «نخبة الإمارات،» ورقة قدمت إلى: **النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥**، ص ٣٥٧ ـ ٤٢٠.

وقد توصلت الباحثة إلى نتائج عدة على النحو التالي:

١ ـ دخول بعض العناصر المتعلمة إلى عضوية المجلس الوطني، فالتعليم استطاع بعض الشيء أن يكسر من حدة الجمود الاجتماعي المهيمن على تركيبة هذه النخبة. وكان هناك تزايد في أهمية التعليم كأحد المعايير المهمة في تجنيد النخبة.

٢ ـ عدم التجانس بين أجيال النخبة في المجلس الوطني، إذ تبين انتماء أفراد المجلس إلى جيلين: تقليدي وحديث.

٣ ـ هيمنة فئة التجار والمؤسسات الحكومية المحلية على نسب التمثيل في المجلس الوطني، وقد شكلت المؤسسات المحلية باستمرار المصدر الرئيسي لتجنيد معظم أفراد النخبة، مما يفسر سيطرة الإقليمية على توجه أعضاء المجلس.

٤ ـ تنقسم مصادر تجنيد النخبة الحاكمة في المجلس الوطني إلى مصدرين: **الأول** تقليدي، ويتمثل في القبائل والعشائر والعائلات المتحالفة مع الأسر الحاكمة والتجار، بينما يتمثل المصدر **الثاني** في النخبة الصاعدة من ذوي المؤهلات العلمية الحالية والخبرة الوظيفية.

٥ ـ تشكل روابط القرابة والتحالف معياراً مهماً في عملية التجنيد السياسي للنخبة الحاكمة، ويتضح ذلك من خلال القبائل والعشائر والأسر التي مثلت مصادر لتجنيد أعضاء النخبة في المجلس الوطني، والتي ارتبط تمثيلها في النخبة بشكل أساسي بمدى ولائها وتحالفها مع الأسر الحاكمة.

٦ ـ تعاظم أهمية جماعة التجار كفئة مؤثرة في المجتمع من حيث كونها إحدى المصادر الرئيسية للتجنيد في النخبة الحاكمة.

٧ ـ تزايد أهمية النخبة الصاعدة كمصدر للتجنيد في النخبة الحاكمة، مما يعكس الدور المتنامي لأفراد هذه النخبة.

٨ ـ جمود النخبة الحاكمة في المجلس الوطني.

وتتشابه النخبة الإماراتية مع النخب في المملكة العربية السعودية، شأنها شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث انغلاقها وجمودها وتزايد أهمية التعليم في الحراك النخبوي. وكذلك السيطرة العائلية والعشائرية كأحد مصادر تجنيد النخبة.

سابعاً : المجتمع المصري(٧)

يذكر لينشوفسكي أن روبرت نجبورغ قسم وحدات التنظيم غير الرسمي في المجتمع المصري الحديث إلى الأسرة، والدفعة، والشلة، والتي تكونت بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢م، وقد ناقشها على النحو التالي :

١ ـ الأسرة

وهي أسهل الوحدات الجاهزة للتنظيم غير الرسمي للدخول في إطار النخبة، إذ إن الأسرة وما يتعلق بروابط القرابة والزواج هي من المحددات المهمة لولوج النخبة، خاصة في الأسر الممتدة كالأسر العربية مثلاً، ويتضح ذلك جلياً عندما نتطرق إلى المجتمع السعودي، وكيف تلعب العائلة دوراً بارزاً في تكوين النخبة.

فدور الأسرة كوحدة للتنظيم السياسي في تكريس مصالح القرابة والنسب ما زال قائماً في المجتمعات العربية، ولا سيما المجتمع المصري، وهي من أقوى العوامل التي لم تستطع أن تقضي عليه الانقلابات العسكرية وحكوماتها، كما حصل في عهد عبد الناصر، كما لم تستطع أن تلغيها الوحدات التنظيمية الرسمية كالأحزاب والتجمعات داخل البناءات الإدارية الرسمية وكل عوامل الاتصالات الشخصية خارج نطاق الأسرة، فالصلات الأسرية ما زالت شيئاً حيوياً بالنسبة الى السياسات الداخلية للنخبة، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

٢ ـ الدفعة

شكلت الدفعة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وحدة حيوية للاختيار، ووحدة غير رسمية للتنظيم في مجال النخبة السياسية، ويرى روبرت نجبورغ أن جميع الوزارات في مصر والمعاهد الحكومية وشركات القطاع العام والمؤسسات، وكذلك الجيش، تعتبر ساحات يجري في داخلها صراع داخلي شديد بين الدفعات، وفي المؤسسات الحكومية التي يكون مطلوباً فيها أكثر من مجرد مهارة مهنية واحدة ومحددة، صارت الدفعة تحظى بأهمية أكبر.

---

(٧) روبرت نجبورغ، **التنظيم غير الرسمي في الصفوة في مصر** (القاهرة: دار الموقف العربي، [د. ت.])، ص ١٠٩ ـ ١٣٦.

ويقابل الدفعة في المجتمع السعودي ما اصطلحنا على نعته بزملاء البعثة الدراسية في الخارج. ففي مصر المهندسون والمحامون ورجال الاقتصاد والعلماء وغيرهم جميعهم يشكلون حالة من الأهلية الوظيفية تبعاً لمهاراتهم. فمثلاً يكون هناك تنافس شديد على المناصب الإدارية بين خريجي كليات التجارة والهندسة، لأن كلاً من الجماعتين يزعم بأن ما تلقاه من تعليم يجعله أفضل تأهيلاً لمهام الإدارة، وعادة لا يكون العامل الحاسم في عملية الاختيار والترقية هو الإنجاز، بل فاعلية شبكات الدفعة، غير أن الدفعة ليست متماسكة لدرجة التضحية، فالشخص قد يزكي زميله في الدفعات بكلمات طيبة، ولكن الدفعة قد توفر القاعدة التي يمكن في إطارها إرساء القواعد الشخصية الوثيقة.

٣ ـ الشلة

وهي مجموعة صغيرة من الأصدقاء، يجمعهم معاً العمل لتحقيق الأهداف الفردية، خاصة تحقيق التقدم في الحياة العلمية وفي مجال الخدمة المدنية أو العسكرية أو السياسية. ولا بد من التفريق بين الدفعة والشلة في مجال النخبة، حيث يكون تأثيرهما أكثر في الحراك الاجتماعي، وبين الدفعة والشلة في مجال البيروقراطية، حيث يكون هذا المجال أكثر استقراراً، كما أن قوة الشلة في مجال النخبة تعتمد على قوة المراكز الشخصية لأعضائها.

ودور الشلة في مصر يتواءم مع دور الشلة في المجتمع السعودي من حيث دعم بعضهم بعضاً في تسلّق سلّم الحراك الاجتماعي. وانسياب الشلل إلى داخل النخبة يرجع إلى عملية المد والجزر في الأحداث السياسية، ومن هنا يتضح أن التنظيمات غير الرسمية المؤدية الى النخبة في المجتمع المصري هي تلك ما ذكر سابقاً من الأسرة والدفعة والشلة، ولكن تظل التبعية العامل الذي قد يكون وحيداً للدخول إلى النخبة وإحدى محددات الحراك الاجتماعي.

كما أن التنظيمات الرسمية تشبه إلى حدّ ما التنظيمات غير الرسمية، فالحزب الوطني ومؤسسات الجيش والجامعات والقطاع العام والمؤسسات البيروقراطية الأخرى، قد تنشأ داخلها آفاقٌ من التحالف الشخصي. ولهذا فالتبعية هي من المظاهر التي تشكل قوة استقرار تكافلية على هامش النسق السياسي المعاصر.

ثامناً : النخبة الكويتية[8]

قام سعيد عبد المسيح بدراسة النخبة السياسية الرسمية (مجلس الوزراء) في الكويت، فركزت الدراسة على الأصول الاجتماعية للنخبة الوزارية من حيث الخلفية العائلية والعمر، ومصادر التجنيد السياسي، والاستمرارية الوزارية، والانتماءات الطائفية والإقليمية والسياسية، والخلفية التعليمية والتخصص المهني.

وقد حدّد الباحث مجال الدراسة الزمني من الفترة ١٩٩١م، وهو تاريخ غزو العراق للكويت، إلى عام ١٩٩٦م.

وأظهرت نتائج البحث أن هناك مجالات استجدت فيها تغيرات، وأخرى تشكلت فيها استمرارية بالنسبة الى الحكومات في الفترة التي هي محل الدراسة، ثم عمد إلى مقارنتها بفترة سابقة، وهي من ١٩٦٢م ـ١٩٨٥م، فالمعايير التي تشكل استمرارية في دراسة النخبة الوزارية تتمثل في أن عائلة الصباح ما زالت تشكل مكانة محورية ومهمة في النخبة الوزارية، ولا سيما احتكار المناصب الوزارية السيادية (الدفاع ـ الخارجية ـ الداخلية ـ الإعلام)، وهناك أيضاً استمرارية في مصادر التجنيد النخبوي، حيث تمثل البيروقراطية والبرلمان والعمل الدبلوماسي مصادر لذلك، بالإضافة إلى ندرة الأكاديميين الذين يمثلون مناصب وزارية، كما تشمل الاستمرارية تفوق عدد الوزراء الحاصلين على شهادات عليا في العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية، دون أن يغفل الاستقرار الوزاري العالي الذي ما زال مستمراً، حيث لا يقل عن ٥٠ بالمئة ممّن يتوزرون هم وزراء سابقون.

ومع ذلك، فقد توصلت الدراسة الى أن هناك عوامل أخرى شهدت تغيرات، **أولها** أن معدل العمر أصبح في الأربعينيات، أما **الثاني** فإنه مستوى التعليم للنخبة الوزارية، مما يؤكد أن هناك عوامل تغير وعوامل استمرار في النخبة الوزارية الكويتية. وبصفة عامة، فإن عوامل الاستمرار ترجح كفتها على عوامل التغير، ويقترح الباحث لمزيد من الانفتاح والتجديد، فصل رئاسة

---

(٨) سعيد عبد المسيح، «النخبة الكويتية،» ورقة قدمت إلى: **النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، ١١ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥**، ص ٤٢٩ ـ ٤٤٨.

الوزارة عن ولاية العهد، وكسر احتكار العائلة الأميرية للوزارات السيادية، وعدم استمرار الوزراء في مناصبهم لمدد طويلة.

وهذه الدراسة تتجانس مع دراستي في ما يتعلق باحتكار العائلة الحاكمة للسلطة والتجنيد البيروقراطي للنخبة.

القسم الثاني

النخب السعودية: المكوّنات والخصائص

مقدمـــة

أشرت حينما كنت بصدد تحديد مفهوم النخبة أنه قد يكون من الأصوب علمياً- إذا ما أردت الوضوح والدقة غاية - أن أتحدث عن نُخب في صيغة الجمع عوض الحديث عن نخبة. فهذه الأخيرة إذا ما تفحصت مكوّناتها وجدتها مكوّنة من نخب صغرى متعددة، تختلف في ما بينها باختلاف انحدار أفرادها الاجتماعي ونوعية المعرفة والثقافة التي يحملها هؤلاء الأفراد، والقيم والمعايير التي يحتكمون إليها في مختلف تصرفاتهم وأفعالهم، وكذلك موقعهم من جهازي الدّولة والبيروقراطية. . .إلخ، خصوصاً في ظل مجتمع كالمجتمع السعودي يتسم بانتقالية صامتة، كما ينعتها سعد الدين إبراهيم[(١)]، أي أن أنماطاً عدّة تتداخل فيه: أنماط إنتاج مشوّهة: رأسمالي، رعوي، زراعي، وأنماط ثقافية: ثقافة تقليدية دينية، وأخرى مدنية علمية حديثة، وثالثة قبلية وبيروقراطية مدنية.. كل هذه الأنماط الهجينة والمشوّهة من شأنها أن تعدد مكونات النخبة، فلا يمكن الحديث والحال كما عليه عن نخبة «صافية» ذات ملامح ثابتة ووحيدة. لذلك اخترت في دراستي أن أبحث في مختلف هذه المكونات أو الشرائح اعتماداً على أجهزة الدولة والبيروقراطية أساساً، أي النخب التي نشأت في الدولة وحولها وفي الإدارة وحولها. فكنت منسجماً مع المنطلقات النظرية التي وصفتاها، والتي تفيد بأن مجال السياسة والتعليم والمعرفة والإدارة كانت أكثر من غيرها حضوراً دون التغافل عن التقاطعات الخفية مع المال. فالاقتصاد «النفطي» لم يترك المجالات مستقلة على غرار

---

(١) **الانتلنجسيا العربية: المثقفون والسلطة: أعمال الندوة المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ ١٩٨٧**، تحرير سعد الدين ابراهيم، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨).

الصناعة أو المال، أو الإعلام والمال، بنخبة الولايات المتحدة الأمريكية، فهي التي تصنع النخبة وتحددها، ذلك أن النفط لا يزال تابعاً للدولة. وتتحكم به البيروقراطية التي ما زالت العائلية والإقليمية تلتفّ حولها، مما يجعل الحديث حتى ولو على سبيل المجاز عن غنيمة «النفط» أمراً واقعاً.

لكل هذه الأسباب مجتمعة لم أكتف بنخبة واحدة، بل ناقشت نخباً متعددة:

- النخبة الوزارية.
- النخبة الاستشارية.
- النخبة المشايخية.
- النخبة البيروقراطية.
- النخبة المثقفة.

ولعل عدد الصفحات التي تحدثت فيها عن كلٍّ من هذه النخب قليلة، إلا أن الجداول والقوائم والأشكال هي بمثابة إحصاءات وأرقام معناها وحقيقتها أكثر بكثير من عدد صفحاتها، ولا تغني القارئ الصفحات مهما كثرت ما لم تكن هناك أدلة وبراهين وحقائق مؤيدة بالأرقام، مجسمة بالجداول والبيانات المستقاة من المادة العلمية التي لو ضمنتها دراستي لتجاوز عدد صفحاتها عدد صفحات الرسالة، فأنا هنا اخترت المادة الكبيرة من خلال الجداول والبيانات والرسوم البيانية والأشكال الإحصائية. وقد عبرت عن هذه النخب بصفحات قليلة في عددها، كثيرة في حقائقها، وأفردت لكل نخبة فصلاً مستقلاً.

أما النخب الأخرى، فقد عبرت عنها بصفحات قليلة في عددها، كثيرة في حقائقها، نزولاً عند رغبة الأستاذ المشرف الذي تابع عملي مبحثاً مبحثاً.

الفصــل الثالث

النخبــة الـوزاريـة

إن اختيار بحث النخبة الوزارية من بين النخب الأخرى يخدم أغراضاً مخصوصة، بما لا تخدمها به بقية النخب، فمجلس الوزراء كواقع عملي يمثّل الجهاز التشريعي والتنفيذي للدولة، وهو الآلية الإدارية والسياسية لأداء الدولة، كما أن مجلس الوزراء هو أقرب الدوائر السياسية والبيروقراطية من عملية صنع القرار، وهو الأداة الرئيسية لتنفيذ عملية القرار، فالعلاقة بين المجلس العائلي والنخبة الوزارية ذاتها تكشف عن طبيعة الدور السياسي الموسع الذي تضطلع به العائلة المالكة في علاقتها بالحكومة التي هي جزء منها، فالفاعلون من أعضاء العائلة المالكة أعضاء في النخبة الوزارية، ويشغلون دوماً الوزارات السيادية وغير السيادية منها.

ولكون غالبية أعضاء النخبة التنفيذية يتمّ اختيارهم من قبل المجلس العائلي، إما عن طريق التسلسل الوظيفي داخل الجهاز الإداري للدولة، أو عن معرفة شخصية، ولذلك فإن دراسة النخبة الوزارية تسمح بكشف العلاقة المتينة والرابطة القوية بين الجهاز البيروقراطي والجهاز التشريعي والتنفيذي السياسي. واختياري لهذه النخبة يرتبط بالقيمة الاجتماعية التي يتميز بها كبار موظفي الدولة في المجتمع السعودي، ويعتبر الوزير أعلى منصب سياسي يمكن الوصول إليه في المملكة العربية السعودية من غير الأسرة المالكة. وبهذا اعتبرت من «المرتبة الخامسة عشرة» التي عادة ما تكون وظيفة وكيل وزارة أو ما يماثلها إلى مرتبة وزيرٍ دالّة على الوضع النخبوي في المملكة.

أولاً: مجلـس الـوزراء(١)

هو أعلى جهاز تنظيمي (تشريعي) تنفيذي إداري في المملكة العربية

(١) انظر: عمر الخولي، **الوزارات والوزراء في المملكة العربية السعودية** (جدة: المؤلف، ١٩٩٨)، والسيد خليل هيكل، **القانون الإداري السعودي** (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٩٤)، ص ٤٤.

السعودية، أنشئ في عهد الملك عبد العزيز مؤسّس الدولة السعودية الحديثة بموجب المرسوم الملكي رقم: ٥/١٩/١/٤٢٨٨ وتاريخ: ١/٢/١٣٧٣هـ الموافق ٩/١٠/١٩٥٣م، ولكنه توفي ولم يرأسه. وحتى بعد تعيين مجلس الشورى يظل مجلس الوزراء محافظاً على جميع وظائفه السابقة، فمجلس الشورى يقتصر على تقديم المشورة للملك الذي هو رئيس مجلس الوزراء.

وقد بدأ المجلس عمله بست وزارات، هي: الخارجية، والداخلية، والمالية، والدفاع والطيران، والصحة، والمواصلات، وانتهى بثلاث وعشرين وزارة، وهذه حالته الراهنة الآن. أمّا رئيس المجلس فهو الملك، وذلك بموجب نظام مجلس الوزراء، ويعقد المجلس جلسته كل أسبوع، وجرت العادة أن يكون يوم الاثنين من كل أسبوع.

أمّا وزير الإعلام، فهو المتحدّث الرسمي باسم المجلس في ما يتعلق بوقائع الجلسة، في حين أن الحدّ الأدنى للنصاب لاعتبار جلسة مجلس الوزراء صحيحة هو حضور ثلثي أعضاء المجلس. ويعين الوزراء بالمملكة بمقتضى **الأمر الملكي** : فهو الأداة القانونية الوحيدة لتعيين الوزير أو إعفائه أو قبول استقالته .**أمّا الوزارة**، فهي إحدى الوحدات الإدارية العليا التي تتكون منها السلطة التنفيذية، ولذلك فإن الوزير بوزارة يكون ضرورة هو أحد أعضاء الحكومة ويمثّل السلطة التنفيذية.

ويشترط في الوزير أن يكون سعوديّ الأصل والمنشأ، مشهوداً له بالصلاح والكفاية، وأن لا يكون محكوماً عليه بجريمة مخلّة بالشرف. وهذا في الوقت الحاضر. أما في الماضي، فهناك من شغل حقائب وزارية من غير سعوديي الأصل والمنشأ والولادة، فكان هناك من الوزراء من كان سورياً أو مصرياً أو ليبياً.

يتولى الملك بنفسه ـ الذي هو رئيس مجلس الوزراء كذلك ـ اختيار الوزير وتعيينه ومتابعة أعماله وعزله، ولا يعتلي الأخير كرسي وزارته إلا بعد أداء القسم.

أمّا وزير الدولة، فهو وزير بلا وزارة، ويشارك في المجلس، وله صوت فيه.

ومنذ تولي الملك فيصل مقاليد الحكم واعتلائه على العرش، ارتبطت رئاسة الحكومة بالملك وولي العهد، إذ أصبح الملك هو رئيس مجلس الوزراء

وولي العهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء. واستحدث في عهد الملك فيصل كذلك وظيفة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وقد أصبح عرفاً سياسياً دارجاً، منذ ذلك الوقت حتى الآن. وولي العهد يشغل بالإضافة إلى ولاية العهد وظيفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وكذلك يشغل منصب وزير وعضو في مجلس الوزراء. وكذلك النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، يكون وزيراً وعضواً في مجلس الوزراء، وقد ينفرد نظام العرش السعودي بذلك عن بقية الأنظمة الملكية في الوطن العربي.

وهذا الأمر يجعل استقالة الحكومة الجماعية أمراً غير ممكن لوجود الذات الملكية وولاية العهد في رئاسة الحكومة.كما لا يكون في مقدور مجلس الشورى محاسبة الحكومة أو طلب استقالتها، لوجود الملك رئيساً للحكومة وولي العهد نائباً للرئيس. كما أن محاسبة الحكومة أو انتقادها من غير مهام مجلس الشورى المحددة له بالمرسوم الملكي الذي تم إنشاؤه بموجبه، وكذلك الشأن بالنسبة الى المجتمع الذي ينظر الى شخص الملك وولي العهد نظرة أبوية، ويكون المجتمع ومجلس الشورى أدبياً ملتزماً بهذا السلوك، فلا ينقد الحكومة أو يحاسبها طالما رئيسها الملك ونائبه ولي العهد، ولكن يمكن نقد كل وزارة على حدة أو تقديم التماسات أو عرائض للمقام السامي.

وقد سبق أن بينت أنه لم تخضع الأسرة المالكة أو خط وراثة العرش لدراستي، وعندما أتطرق لأحد أعضاء المجلس العائلي أو الأسرة المالكة، فذلك لشخوصهم في الحكومة وليس لشخصياتهم في العائلة المالكة.

ثانياً : سمـات النخبـة الوزارية

تتميز النخبة الوزارية ببعض السمات التي يمكن حصرها في ما يلي :

١ ـ القاعدة في تعيين الوزراء هي للولاء والثقة، وليست بالضرورة دوماً الكفاءة. لذا فقد جاء السؤال الثامن والعشرون من الاستبانة، والذي يوزع أفراد عينة البحث وفقاً لرأيهم في المعايير التي تراعى في التعيينات للمناصب العليا، أن نسبة الهواجس الأمنية والتأكد من الولاء هي ٨٦,٦ بالمئة، إذ إن التأكد من الولاء من أهمّ الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند التعيينات في المناصب العليا دون إغفال الاعتبارات الأخرى كالتعليمية وحسن الأداء، إلا أن هذه الاعتبارات تأتي لاحقاً للهواجس الأمنية والولاء. وليس النظام السعودي استثناء في كافة الأنظمة العربية، وليس هناك غضاضة حينما يتأكد النظام من وجود

الولاء في من سينتمي له، بل هو مطلب ضروري ومطلوب لمسيرة أداء الحكومة بتناغم ووحدة هدف، إلا أن الذي يحصل في النخبة السعودية ليس الإبعاد لهواجس أمنية، بل لأمزجة بيروقراطية ونيات مناطقية. كما أنه لا يوجد مقياس تحدد بموجبه معايير وضوابط المعرفة للولاء، ولكن الاختيار يتم وفق المزاج وحسن الظن والثقة في من يرشح الأشخاص للحقائب الوزارية، أو مجرد الترقي في سلم البيروقراطية، وأحياناً لمصالح شخصية للمرشح لتمريرها عن طريق من يرشحه.

٢ ـ معظم الوزراء، ولا سيما منذ عهد الملك خالد حتى الآن، شباب ومؤهلون تأهيلاً علميّاً جيداً.

٣ ـ تتسم ممارسة الوزراء لمهامّهم بالفردية، حيث يندر الاعتماد على فريق مستشارين يساعدونهم على صنع القرار أو أي من مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب أداءهم وتلاحظه.

٤ ـ وجود فراغ «مؤسساتي» داخل الوزارات لضعف التقنيين الإداري، فالهياكل الإدارية ما زالت بسيطة، وأحياناً أخرى غير فاعلة، تنشغل دائماً بتنفيذ الأوامر الصادرة لها من مجلس الوزراء أو أمانته، وتعتمد على الأنظمة والتعاميم التي تكون قديمة في الكثير منها، وأحياناً تعتمد على التوجيه المباشر أو تقدير رغبة الملك أو بعض أفراد الأسرة المالكة.

٥ ـ السمة العائلية للنخبة، حيث يمكن أن يوجد في جلسة مجلس الوزراء أخوان وزراء أو أعضاء في المجلس، وقد يوجد ثلاثة أو أربعة أبناء عمومة، وقد تجد عائلة مختصة في توليد وزراء ونواب وزراء وموظفي مرتبة ممتازة وخامسة عشرة، بحيث نستطيع أن ندّعي وبدون تعسف «التجنيد الارستقراطي للنخبة».

فقد اتضح من السؤال السادس عشر من استمارة البحث أن ٤١ بالمئة من أفراد العينة قد اعترف بأنه قد سبقه واحد أو أكثر من أفراد عائلته إلى منصب قيادي، وهكذا قد يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر لوجوده في منصب قيادي، وبالتالي مكّنه من أن يصبح في دائرة النخبة.

التعيين في الحكومة، كما جاء في توزيع أفراد عينة البحث، يتم وفقاً لوجود علاقة قبل التعيين في المنصب الحالي بواحد أو أكثر من الوزراء أو

المسؤولين في المؤسسات، إذ جاء أن نسبة من لهم صداقة بواحد أو أكثر من هؤلاء المسؤولين هي ٧٤,٦ بالمئة، كما جاءت نسبة الاعتبارات العائلية بـ ٧٣,١ بالمئة، وقد أفاد بها المستجوبون من العينة. و٧٠,١ بالمئة أفادوا بأن معايير اختيار كبار موظفي الدولة لمساعديهم تأتي بناء على معرفة سابقة. وهذه النتيجة البحثية الأكاديمية للاعترافات الشخصية للمستجوبين برهان قوي على التأثير العائلي في المنصب، ودور الواسطة في ترقي المناصب في الدولة، سواء على مستوى العائلة أو على مستوى المنطقة. وهذا ما يؤكد هذه الظاهرة في سمات النخبة، فحقائب مجلس الوزراء تكاد تكون جلها موزعة بين منطقتي حاضرة الحجاز ونجد، وبين عدد ضئيل جداً من العوائل في تلك المنطقتين، وكذلك مراتب الوزراء غير الأعضاء في مجلس الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة والخامسة عشرة، كما سنأتي عليها بالتفصيل عندما يأتي الحديث عن الأصول المناطقية والجغرافية للنخبة الوزارية.

ثالثاً: حراك النخبة الوزارية وانغلاقها

تقتضي دراسة النخبة معرفة مفردات النخبة، سلوكاً، واتجاهاً، وأهدافاً، بالاستناد إلى مواقعها ونجاعة قدرتها على صنع القرار وتوجيهه إلى ميدانه وغرضه، وسأستبعد في بحثي هذا السلوك الشخصي لأعضاء النخبة، كما أوضحت سابقاً. فأنا منذ البداية استبعدت الدلالات والتقنيات والمؤشرات الدالة على الخصائص والسلوكيات الشخصية لأفراد النخبة، فلم أخضع شخصياتهم للرأي العام عنهم، أو تتبع سمعتهم وشهرتهم، أو أخضع مقالاتهم وخطاباتهم لأدوات تحليل مضامين الخطاب، متجاوزاً ذلك إلى سلوكهم الرسمي، وفاعلية أدائهم لواجباتهم المنوطة بعهدتهم، وقد أوضحت مبرراتي سابقاً.

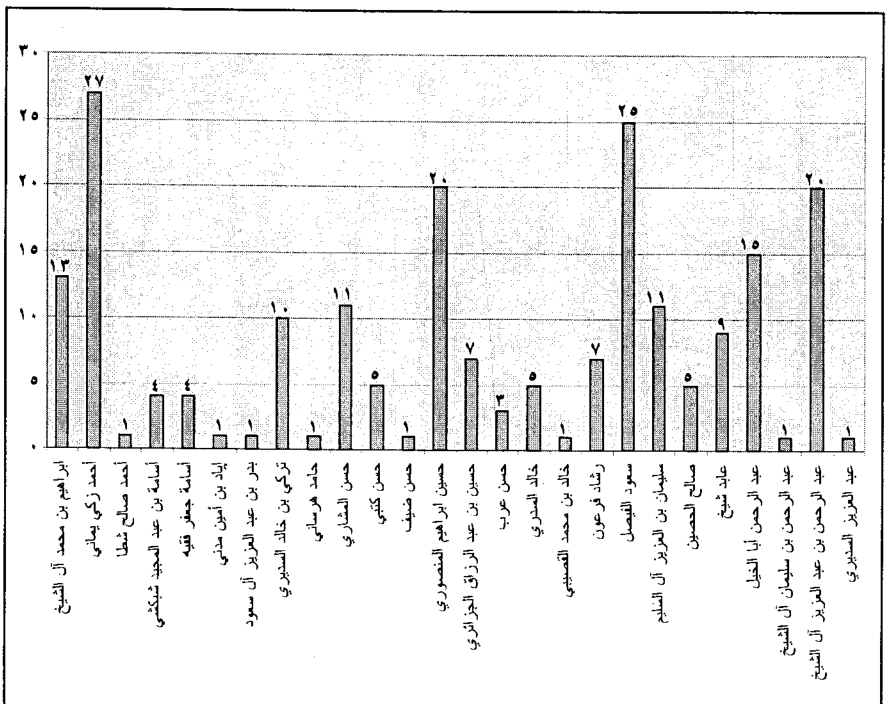
وعندما تناولت النخبة الوزارية أولاً، فإني لا أتناولها لكونها تشمل أفضل الناس قيمةً ونوعاً، وتنفرد بخصال أخلاقية ومواهب فردية، بل لكونها تشمل أفراداً يشغلون مكانة مهمّة ومؤثرة في أعلى جهاز تنفيذي بالمملكة، ممّا يجعلهم مهيئين لصنع القرار ـ ولو نظرياً ـ.

ومن قراءة الشكل رقم (٣ ـ ١) الذي يوزع أعضاء مجلس الوزراء حسب مدة خدمتهم بالسنوات، وبحسب ما هو مبيّن في الأشكال:

(٣ ـ ١)، و(٣ ـ ٢)، و(٣ ـ ٣)، و(٣ ـ ٤)، يتضح أن الذين استمروا في عضوية مجلس الوزراء من عشر سنوات إلى سبع وأربعين سنة كانوا اثنين وثلاثين وزيراً، من ١٠٥ وزراء، أي بنسبة ٣٠ بالمئة، وبلغ عدد الوزراء الذين شغلوا وزارات لمدة سنة واحدة فقط: عشرة وزراء، أي بنسبة ١٠ بالمئة. ومن الملاحظ أن هؤلاء تزامن تعيينهم مع تولي الملك سعود رئاسة مجلس الوزراء، إذ تولى رئاسة مجلس الوزراء في ٣/ ٧/ ١٣٨٠هـ حتى ٩/ ١٠/ ١٣٨١هـ عندما استقال الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد من رئاسة مجلس الوزراء في ٣/ ٧/ ١٣٨٠هـ، فيعتبر المجلس مستقيلاً طالما قد استقال رئيسه، ثم شكل الملك سعود مجلساً جديداً برئاسته.

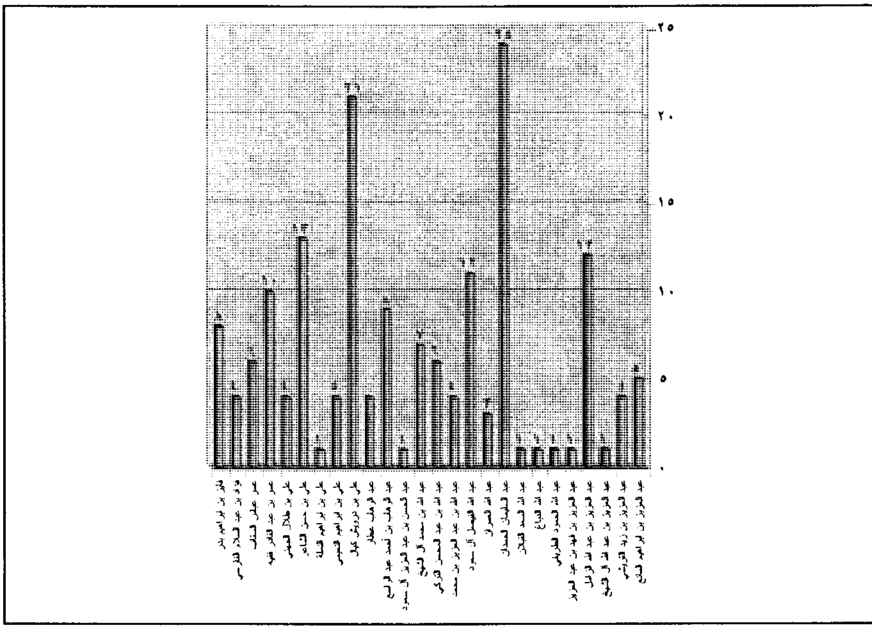
الشكل رقم (٣ ـ ١)

أعضاء مجلس الوزراء حسب مدة خدمتهم بالسنوات



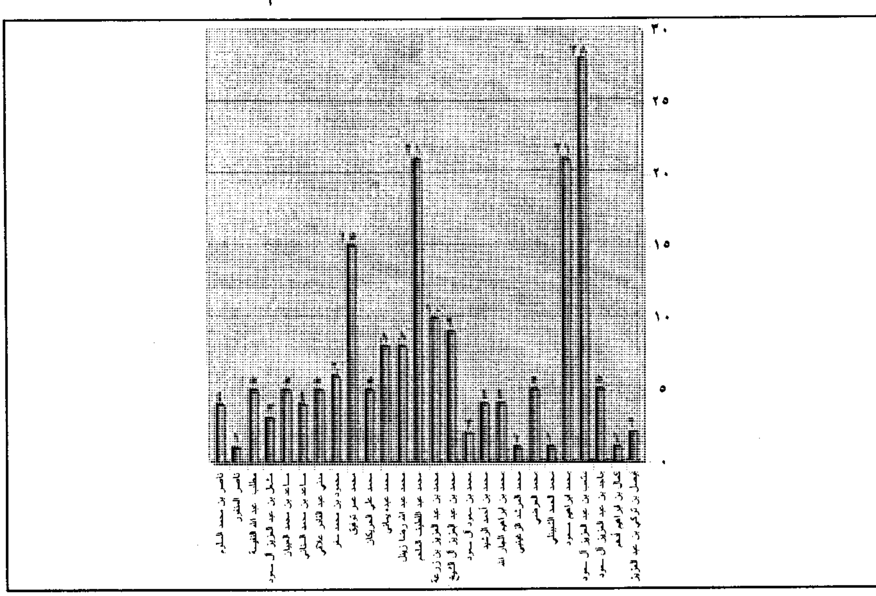
الشكل رقم (٣ ـ ٢)

أعضاء مجلس الوزراء حسب مدة خدمتهم بالسنوات



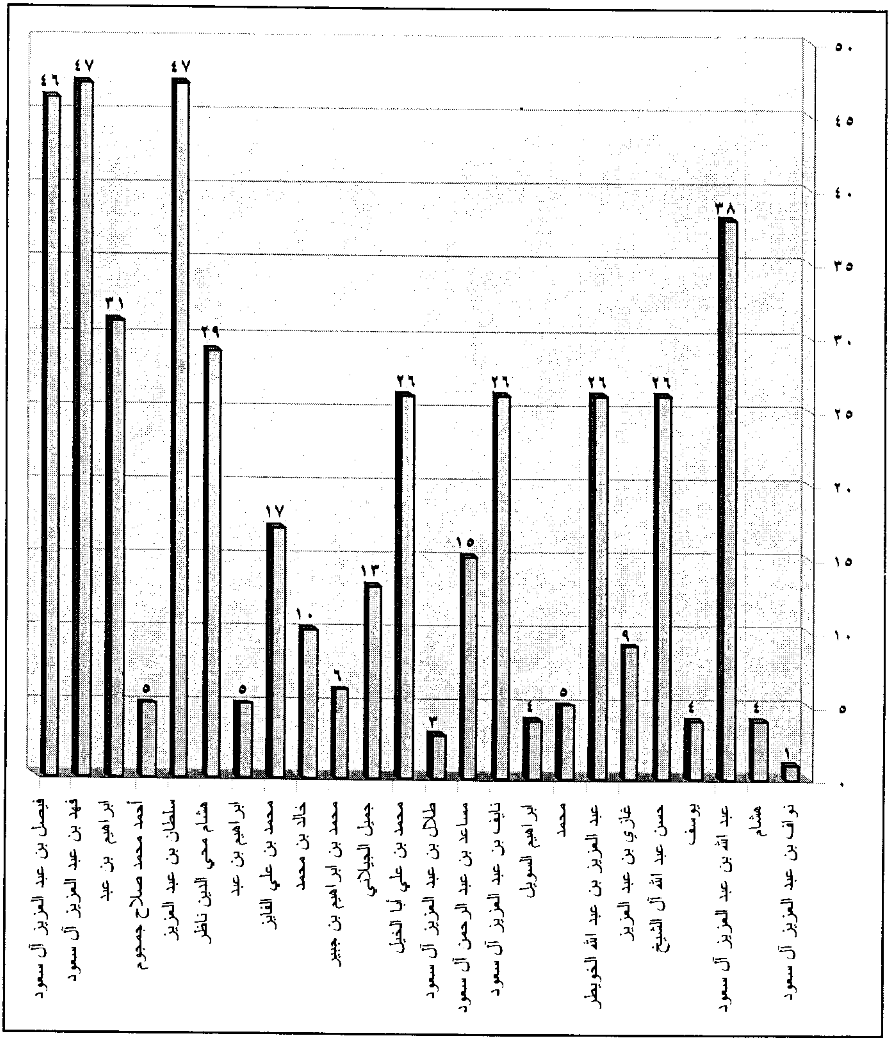
الشكل رقم (٣ ـ ٣)

أعضاء مجلس الوزراء حسب مدة خدمتهم بالسنوات



الشكل رقم (٣ ـ ٤)

أعضاء مجلس الوزراء حسب مدة خدمتهم بالسنوات



ثم حدثت إقالة جماعية للوزراء في ١٨/٥/١٣٨٢هـ عندما أصدر الملك سعود الأمر الملكي رقم ١٧ وتاريخ ٥/٥/١٣٨٢هـ القاضي بإقالة جميع الوزراء من مناصبهم، ثم كلّف الأمير فيصل بن عبد العزيز برئاسة مجلس الوزراء مرة أخرى وبتأليف وزارة جديدة، وتمّ تشكيلها بالفعل بعد أسبوعين من إقالة الوزارة الأولى بموجب الأمر الملكي رقم ٢١ وتاريخ ٣/٦/١٣٨٢ هـ.

أما الذين شغلوا الوزارة أربع سنوات، وهي المدة المحددة لدورة مجلس الوزراء بموجب الأمر الملكي رقم١/ ١٤ وتاريخ ٣/ ١٤١٤هـ (٢٠/ ٨/ ١٩٩٣م) فقد بلغوا خمسة عشر وزيراً، أي بنسبة ١٤ بالمئة.

ولو قارنّا بين أنظمة الأردن ومصر والسعودية[٢]، من حيث دوران النخبة، لوجدنا أن عدد الوزراء في الأردن قد بلغ ٥٠٦ وزراء، وذلك حتى ١٧/ ٢/ ١٩٩٨م، في حين بلغ بمصر مثلاً حتى ١٨/ ١/ ١٩٩٧م ٤٠٢ وزير. وأما المملكة، فقد بلغ عدد الوزراء منذ قيام مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ حتى عام ١٤٢٠هـ ١٠٥ وزراء، أي أن عمر مجلس الوزراء السعودي ٤٧ عاماً.

وذلك ما يؤكد انغلاق النخبة، فهي قليلة الدوران والحراك، وإن حصل تغيير فإنه يكون أفقياً فحسب، أي **إحلالاً**، وليس تغييراً بالمعنى الحقيقي، مما يفيد تبادل مناصب، وليس رغبة في التغيير من أجل التغيير للارتقاء في الأداء واستحضار أفكار جديدة، أو الرغبة في توسيع دائرة المشاركة وحقن دماء جديدة تعطي النخبة طاقة وحيوية، وتمثيلاً جيلياً وسكانياً يمثل كافة الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية. وقد استمرت هذه الانغلاقية حتى بعد صدور الأمر الملكي رقم ١/ ١٤ تاريخ ٣/ ١٤١٤هـ المشار إليه أعلاه، فلم يتمّ تنفيذه إلا في حدود ضيقة جداً، أوضحنا نسبتها في الصفحة السابقة، وقد بلغت ١٤ بالمئة، وقد جاءت بعد الأمر الملكي مباشرة.

وهذا لا يعني عدم حقن دماء جديدة إطلاقاً لتنشيط دورة النخبة في كل تشكيل جديد، إلا أن نسبة ذلك تبقى ضئيلة. ولا تخرج هذه التشكيلة بعيداً عن الدوائر العائلية والإقليمية التي سبق أن تكلمت عنها كثيراً، ففي التشكيل الجديد بموجب الأمر الملكي رقم: أ/ ٢٩ وتاريخ: ٢/ ٣/ ١٤٢٠هـ، دخل مجلس الوزراء ثلاثة وزراء جدد، هم: وزير الحج، ووزير التخطيط، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية. وهذا العدد الضئيل لا يعتبر دوراناً حقيقياً في مفهوم النخبة، ولا يعطي صدقية للأمر الملكي السابق الذكر، ولا بدّ لصدقية الأمر الملكي أن يتم تفريغ الحقائب الوزارية بكاملها، وإذا حصل استثناء فيكون على أضيق نطاق وفي حدود وزارات السيادة التي تحتفظ دائما بها العائلة المالكة، والتي يقتنع المجتمع السعودي أنها لن تفرط بها. وهذا لن يتم

(٢) الخولي، المصدر نفسه.

إلا إذا كان هناك فصل تام بين الحكومة وولاية العرش، ورغبة جادة وصادقة في توسيع المشاركة التي يجب أن تغطي كافة الوطن.

وإذا استمرت الحالة على ما هي عليه، فيسكون النظام السياسي في المملكة العربية السعودية أمام تحدٍّ حقيقي، خصوصاً أمام التأثير المتزايد لرياح الديمقراطية، والتأثيرات القادمة من الدول العربية المماسة للمملكة (اليمن، الأردن، الكويت، وأخيراً البحرين)، التي تمنح حقوقاً سياسية أكبر للمواطنين.

ومن الصعب - حسب اعتقادي - على النظام السياسي السعودي الاستمرار على هذا النمط الذي أصبح ظاهرة كاد ينفرد بها، مما يسبب حرجاً حتى على بعض أعضاء المجلس العائلي الذين يلمس منهم الرغبة في إحداث هيكلة نوعية على مسار الممارسة. وقد صرح بعضهم أكثر من مرة عن هذا الحرج أو على الأقل لنفسه سجل موقفاً له. ولا بد من أن يكون هناك مراجعة للتجربة وكسر انغلاق النخبة، مما يعطيها قوة دفع من خلال ضخ دماء جديدة وقدرات واعدة لمواجهة المستقبل.

وعلى الرغم من التطورات النوعية أحياناً ذات الصعد الاجتماعية والاقتصادية في بنى المجتمع السعودي بشرائحه وبأسره، وبالذات القبائل التي يتكوّن معظم السكان منها، فإن نسبة مشاركتها في النخبة الوزارية تكاد تكون معدومة على رغم أن بعض أبنائها حاصلون على أعلى المؤهلات العلمية، وقد بدأوا يعون لما يتعرضون له من تهميش. وهذا الوعي يرجع إلى انتشار التعليم في وسطهم الذي يفترض أن يكون له أثره الواضح في زيادة كفاءة الصاعدين منهم، والذين يستمدون من التعليم شرعية لصعودهم ومنافستهم. أما العامل الآخر الذي لا يقلّ أهمية عن التعليم في كسب ذلك الوعي، فهو وجودهم كقاعدة عريضة للهرم الإداري والقطاع العسكري وكفاح آبائهم في تحقيق الوحدة الوطنية وتأسيس الكيان، ممّا ولّد لديهم إحساساً بـ«العصبية» والحرمان في الآن نفسه، خصوصاً إزاء تجاوزات «البيروقراطية» في توزيع منافع الوطن حسب مشيئتها وترك الفتات منها مشاعاً لبقية المواطنين.

إن الولاء الإقليمي والحاراتي تجاوز الولاء الوطني لدرجة أن واقع تفكير البيروقراطية لم يتجاوز بعد حدود مصالح العائلة والإقليم والحارة، فعلى الرغم من أن الإقليمية والحاراتية ظاهرة تاريخية تجاوزها الزمن، إلا أنه في المجتمع

السعودي لا تزال من الظواهر الحية والمؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى المذهبية.

وهذه حقيقة قائمة وحالة ذهنية تربط الأفراد في ما بينهم بحكم ذلك الشعور السائد كونهم ينتسبون إلى جغرافية واحدة، وليس إلى أصل ودم كما في حالة القبيلة، كما تربطهم مصالح مشتركة وثقافة ولهجة واحدة يأنس بعضهم إلى بعض. ومن ثوابت تلك الثقافة التي تحرضهم على الاستئثار بمكتسبات الوطن والاستئثار بالفرص الوطنية التي يفترض أنها تكون مشاعة لجميع أبناء الوطن الواحد أن المسؤول البيروقراطي فيها يتصرف كل بحكم موقعه في الهرم البيروقراطي وعمق امتداد نفوذه، وكأنه حقه الخاص يعطي من يشاء ويمنع من يشاء.

ومن المفارقة المؤسفة أن هذه الظاهرة غير الوطنية تلبس بإصرار وقصد على القبيلة، وذلك بدافع إقصائهم أو الاكتفاء بإعطائهم السوية بالهامش المتاح من خير الوطن.

إن الإحساس وإدراك الواقع تجاوزا أن يكونا نخبويين، بل شملا كل الأوساط المحرومة من التنمية، ومن المشاركة في فرص التعليم العالي، والوظائف العليا، والحظوظ في دخول الكليات العسكرية، والإحالة على التقاعد لكبار العسكريين من القبائل. فهذه الإحالة لا تتم بدوافع أمنية ـ بل إن القبائل، كما ذكرنا مراراً، هم عدة الحكم التي يرجع لها النظام عند أية هزة تحصل له ـ إلا أن البيروقراطية بتحريض مناطقي عائلي هي التي ترسم الخطوط الحمراء التي لا يجب أن تتجاوزها القبائل وشرائح اجتماعية أخرى في أكثر مناطق المملكة.

ففي عهد الملك خالد وما بعده أعطي لأصحاب المؤهلات العليا، بالإضافة إلى المعايير الأخرى التي تعرضنا لها كالعائلية والإقليمية، أهمية في التنصيب الوزاري، حيث أصبح معظم أفراد النخبة الوزارية ينتمون إلى الشريحة المؤهلة تأهيلاً عالياً. فقد بلغ عدد الجامعيين ٥٦ تقريباً، أي ما نسبته ٥٥ بالمئة من مجموع الوزراء طيلة عمر مجلس الوزراء، وهولاء ينتمون إلى «الطبقة العليا» «والوسطى»، لأنهم قبل توليهم وظائفهم تلك كان لهم نصيب وافر من ترقي السلم الاجتماعي، الذي يكون غالباً من خلال التدرج الوظيفي. فالسؤال الثالث والعشرون من الاستبانة والذي يوزع عينة البحث وفقاً لعملهم

السابق، وجد أن ٩٢,٥ بالمئة من العينة هم موظفون للدولة، فالتدرج الاجتماعي مرتبط بدوره بالتحصيل العلمي، والتدرج الوظيفي داخل الأجهزة الحكومية والشركات الكبيرة (كآرامكو مثلاً)، فللنخبة المثقفة فيه حصّة وافرة من النمو الاقتصادي، تحصل عليه من خلال إفادتها من مكتسبات التنمية والمراكز الاجتماعية بحكم مواقعها أولاً، ومؤهلاتها العلمية الأكاديمية ثانياً، خصوصاً من خلال الدراسة في أمريكا وأوروبا التي تُبَوِّئ صاحبها مساهمات في الحياة الثقافية: محاضرات، ندوات، كتابات في الصحافة، استشارات متلفزة، مما يجعل للمرء صيتاً وشهرة تمهدان الطريق له للوصول إلى النخبوية.

رابعاً: الأصول المناطقية والجغرافية للنخبة الوزارية[٣]

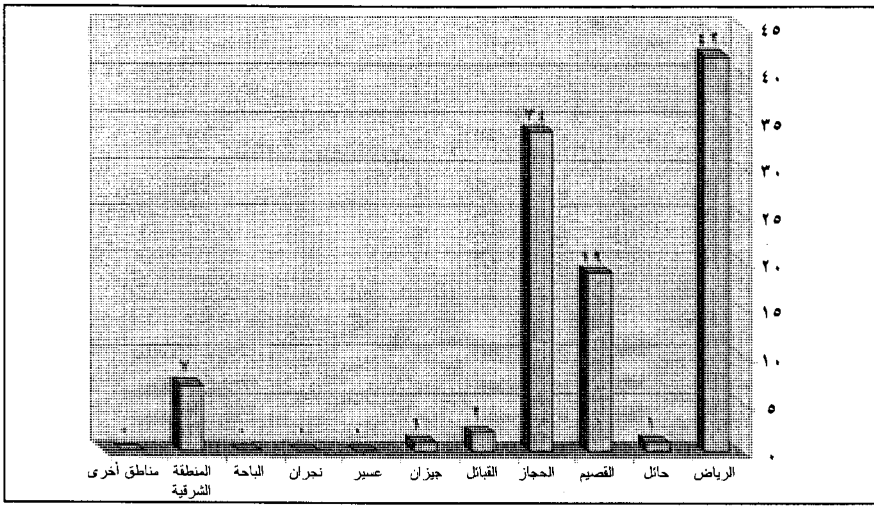
تكاد تحتكر مناطق معيّنة تزويد الحقائب الوزارية بالوزراء، فهي التي تستولي على القسم الأوفر منهم، وهذا ما يوضحه الشكلان (٣ ـ ٥) و(٣ ـ ٦). فنسبة منطقة الرياض والتي تضم أقاليم: سدير، الوشم، العارض، وهي الأقاليم التي ينتمي إليها كل الوزراء المحسوبين على منطقة الرياض، والذين بلغ عددهم ٤٢ وزيراً، ويمثلون ٤٠ بالمئة من كامل الحقائب الوزارية لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء، وخمسة وزراء من الأسرة المالكة، على رغم أنني لم أدخل الأسرة المالكة في دراستي. غير أن هناك أقاليم معينة تابعة لمنطقة الرياض لا يتحدر منها وزراء كالحوطة والدوادمي والقويعية وأقاليم أخرى، بمعنى أنه حتى الإقليم نفسه لا يشارك بكامله، بل تتم العملية بشكل انتقائي ومن خلال أسر وعوائل معينة، وهي في معظمها أو كلها ليس لها جهد يذكر في عملية التأسيس، ولكن يكون التقريب لعوامل المصاهرة أو المصالح الخاصة، وأحياناً المزاج الشخصي.

ثم تأتي بعد ذلك منطقة الحجاز، فمدن مكة وجدة والمدينة، وحدها يتحدر منها ٣٤ وزيراً بلغت نسبتهم ٣١ بالمئة في حين أن بقية مدن وقرى الحجاز لا يتحدر منها أي وزير.

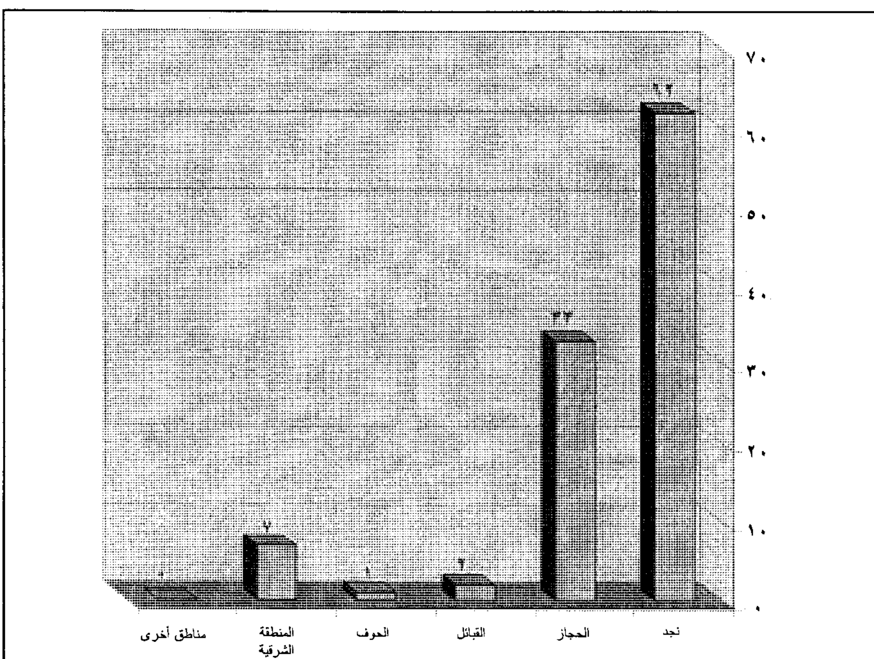
---

(٣) انظر: الأمر الملكي رقم: أ/ ٢٩ بتاريخ ٢/ ٣/ ١٤٢٠هـ؛ حفل جائزة المدينة، (المعلومات الأسياسية للشخصيات) بتاريخ ٦ رجب ١٤١٧هـ؛ النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم: أ/ ٩٠ بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ؛ نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم: أ/ ١٣ بتاريخ ٣/ ٣/ ١٤١٤هـ، والأمر الملكي رقم: أ/ ٨٦ بتاريخ ٦/ ٣/ ١٤١٦هـ.

الشكل رقم (٣ ـ ٥)
أعضاء مجلس الوزراء حسب مناطقهم



الشكل رقم (٣ ـ ٦)
أعضاء مجلس الوزراء حسب تحدراتهم الجغرافية



أما القصيم والذي يشمل مدن بريدة وعنيزة والبكيرية والرس، فإن الوزراء ذوي الحقائب الوزارية المتحدرين منها يبلغ عددهم ١٩ وزيراً، وتكون نسبتهم ١٨ بالمئة من مجموع الوزراء البالغ عددهم ١٠٥ وزراء. كما يوجد في منطقة القصيم مدن وقرى وهجر أخرى لا يتحدر منهم ولا وزير واحد، وهي مناطق القبائل. كما أن مدن القصيم، التي أغلبيتها من سكان القبائل، يوجد منها وزراء، إلا أن هؤلاء الوزراء وكبار موظفي المنطقة يختارون من العوائل القصيمية الحضرية، وليس من كل العوائل الحضرية، بل من عوائل محدودة ـ كما أوضحت ـ بل البعض منهم هم أو آباؤهم ممن عاش في الكويت أو البحرين أو الزبير.

أما المنطقة الشرقية، وهي الدمام والخبر والقطيف والأحساء والجبيل والخفجي، فقد حظيت بتحدر سبعة وزراء منها، وإن كان كلهم من منطقة الأحساء فقط، وكان تمثيلهم من بين الوزراء ٦ و٦ بالمئة، وهم يمثلون العوائل الذين تحدروا منها، ولا يمثلون المنطقة نفسها. والمناطق الأخرى غير الوارد ذكرها لا يوجد لها تمثيل وزاري. في حين يتحدر من القبائل وزيران: **الأول** هو عبد الله سعد القبلان الحارثي في عهد الملك سعود والذي لم يمكث بالوزارة سوى ستة أشهر. **والثاني** هو الدكتور طلال الجهني[(٤)]. ومن المعروف أن نسبة القبائل من مجموع السكان كبيرة جداً[(٥)]، فقد اعتبرت كل القبائل في المملكة العربية السعودية أنها بأكملها في أحسن الحالات منطقة واحدة، تتقاسم حظوظها الوزارية مع بقية المناطق، علماً أن كل المناطق تلك خاضعة لنطاق المد القبلي ذاته. وفي واقع الأمر، فإنه ـ ونظراً لارتفاع نسبة القبائل من مجموع السكان في المملكة ـ لا يوجد وجه للمقارنة بين القبائل والمناطق على المستوى العددي، بل تعتبر تلك مقارنة غير عادلة، ورغم ذلك فقد ندر عدد أبنائها في عضوية مجلس الوزراء و«المرتبة الممتازة» و«الخامسة عشرة»، والأمر نفسه في مجلس الشورى. ولقلة عددهم اعتبرناها منطقة واحدة كوجه للمقارنة فقط تتماثل مع المناطق الحضرية الأخرى، ولم تبلغ حصّتها من التوزيع إلا ١,٩ بالمئة من مجموع الوزراء.

---

(٤) وكلا الوزيرين لم يختر بصفته ممثلاً للقبائل، ولكن الحارثي اختاره عبد الله بن سليمان وزير المالية سابقاً. أما الجهني فقد اختاره أحد أعضاء المجلس العائلي «سلطان».

(٥) لا توجد إحصائية رسمية للقبائل، إلا أن الملاحظة والمشاهدة تدلنا على أن نسبة القبائل كبيرة جداً بالنسبة الى السكان في المملكة.

أما منطقة حائل، فلا يوجد منها إلا وزير واحد هو: محمد الفائز؛ وزير الخدمة المدنية، وبلغت نسبة تمثيلها في الحقائب الوزارية ٠,٩٥ بالمئة. وبالتأكيد لم يختر من أجل تمثيل حائل.

معنى ذلك أن المثلث النجديّ بلغت نسبة تمثيله في الحقائب الوزارية ٦٠ بالمئة، إذ بلغ عدد الوزراء اثنين وستين وزيراً من ١٠٥ وزراء أعضاء في مجلس الوزراء.

وتأتي منطقة جيزان بوزير دولة واحد هو الدكتور مدني علاقي، شأنها شأن منطقة حائل ونسبتها ٠,٩٥ بالمئة. ويظن الكاتب أنه اختير من أجل تمثيل منطقة جيزان. وقد خلت منطقة القطيف: الشرقية والباحة ونجران وعسير، ومناطق الشمال كعرعر والجوف وتبوك، من الوزراء.

وكذلك ما أكدته نتائج السؤال الثاني من الاستمارة، فقد جاء توزيع أفراد العينة وفقاً لأصولهم الجغرافية، إذ جاء المثلثان النجدي والحجازي بنسبة ٧٦,٢ بالمئة من مجموع أفراد النخبة المبحوثة.

وعلى رغم رفض المجتمع لإقليمية النخبة، فإن مفردات النخبة لا تتوزع بشكل عادل حتى على الخريطة الجغرافية للإقليم الواحد، ولكنها عوائل محدودة اختفت وراء المناطقية لانتمائها الجغرافي. فكثيراً من العوائل في المناطق، ولا سيما النجدية منها بالذات، تعتبر نفسها (اعتماداً على مشاركتها مشاق التوحيد) أقل حظاً من عوائل أفرزتها ظاهرة النفط لعوامل كثيرة، منها: المصاهرة، أو التغلغل البيروقراطي، أو النجاح الباهر في السمسرة للفاعلين داخل النظام، فتنفطت جيوبهم أولاً، ثم تلذذاً بالبقاء في مزاملة النخبة وتوريثها لأبنائهم وأقاربهم الذين يختفون وراءهم لتحقيق مصالحهم.

فعندما أناقش هذا الأمر بحيادية وموضوعية، فإنني أحصره في ظاهرة العائلية والفئوية من عوائل محدودة وفئات قليلة وشللية وسماسرة، إلا أن لي العذر في ذلك عندما تذكر المناطقية لوجود معظم أصحاب الظاهرة، أو أكاد (أحصرها)، يأتون من حاضرة كل من الحجاز ونجد. وهذا ما دفعني إلى استخدام مصطلح الإقليمية، على رغم قناعة البحث في أن الحسم هو لظاهرة العائلية والفئوية والسمسارية، ولكنها تنضوي في الأعم الأغلب في إقليمية نجد والحجاز.

خامساً : السمات السلوكية والسياسية للنخبة الوزارية

منذ بداية عهد الملك فهد، بدأ يظهر على مستوى النخبة التملق والانتهازية والوصولية حتى لدى أولئك الحاصلين على مؤهلات تعليمية عليا. وقد لقيت هذه الظاهرة تعاطفاً واستحساناً في الآونة الأخيرة من النسق السياسي العائلي، بل تجاوز هذا النفاق السياسي إلى نفاق اجتماعي تفشى حتى بين صغار المسؤولين، حيث تتشكل للمسؤول مهما كانت رتبته، حتى لو كانت دنيا، شخصية غير شخصيته الحقيقية في اصطناع يثير الازدراء. ومن المؤسف أن كثيراً من هذه الشخصيات تصدق هذا الاصطناع الممجوج أو على الأقل تستحسنه ولا تنكره. فالنفاق السياسي والاجتماعي أصبح ظاهرة تسود معظم فئات الشعب. ومن لا يتمثل هذا النفاق يصبح غريباً في المجتمع والوطن معاً. وقد يلحقه الأذى في رزقه أو استحقاقه في الحراك الاجتماعي. وهذه الظاهرة المتمثلة في النفاق حدت من شيوع قيم المروءة والصدق والشجاعة في المصارحة للمسؤول وتمجيد الأخلاق والسجايا الفاضلة، حيث تحولت القدوة من القيم المقدرة في المجتمع إلى قيم النفاق. حتى ساورت الوساوس من يتمسك بالقيم الفاضلة، وظن أن القيم الفاضلة هي الظاهرة الجاثمة على طباع الناس وسلوكهم من التزلف والنفاق. ولكونها أصبحت ظاهرة، فقد اكتسبت مسميات جديدة، كالمجاملة والدبلوماسية والدهاء أحياناً.

يرسخ هذا الانطباع سرعة وصول هؤلاء المتطبعين بتلك الصفات، التي أصبحت القيم البديلة في نفوس الشباب، وأكثرهم من المؤهلين تأهيلاً جامعياً، ومعظمهم من مفردات النخبة في البيروقراطية.

وعندما تتسلل هذه الظاهرة إلى الذين يفترض أن تعليمهم حصنهم من هذه السلوكيات غير الحميدة، عندها نجزم بأن المجتمع يواجه أزمة أخلاق.

وقد لا ينحصر هذا الأمر في المجتمع السعودي أو العربي فحسب، ولكنه أصبح سمة ظاهرة ملموسة في كل الأنظمة التي يستمر فيها الحكم فترة طويلة، سواء أكانت وراثية أم جمهورية، وبغض النظر عن إيديولوجياتها المعلنة. وقد بلغ هذا النفاق من الفحش درجة جعلت بعض أفراد هذه الأسر بالذات تنكره.

فقد نبّه الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ إلى هذه الخطورة ومقتها، إذ أعلن موقفه منها بصراحة في أول خطبة له بعد مبايعته على الملك في مكة المكرمة بقوله: «أسمع خطباءكم يقولون: هذا إمام عادل، وهذا كذا وكذا.. لذلك أدعوكم إلى الدين واتباع آثار السلف الصالح، واتخاذ الصراحة في القول، والإخلاص في العمل، وترك الرياء والتملق، فمتى اتفق العلماء والأمراء على أن يستر كل منهم الآخر، فيمنح الأمير الرواتب، والعلماء يدلسون ويتّملقون، ضاعت أمور الناس»[٦].

وقد أظهرت إمبراطورة إيران (فرح) عام ١٩٧٠م أيضاً، وفي السياق نفسه، تبرمها واستياءها الواضح من النفاق للعائلة الإيرانية المالكة، وذلك من خلال واحد من أكثر التصريحات العامة إثارة للنقاش في إيران في السنوات الأخيرة من حكم الشاه، إذ قالت: «إن التملق بات يفسد كل طبقات الشعب»، ثم انتقدت بشدة: «المتملقين الذين يحاولون تسمية كل مكان باسم أحد أعضاء الأسرة المالكة، متخيلين بذلك أنهم سوف يستفيدون من وراء هذا». وأوضحت كذلك بأن المعيار الوحيد لتولي الناس المناصب المختلفة يجب أن يكون الاستحقاق، وإذا كان الذين ينالون المدح يستحقون حقاً هذا المدح، فإننا نستطيع أن نأمل ربما في أن التزلف والتملق سوف يمّحيان تدريجياً»[٧].

ويرى جيمس أيبل أن الأنساق الوراثية هي دوماً التي تعمل بشكل تقليدي على تشجيع التملق، والانتهازية، والفساد. والنسق الإيراني لا يستثنى من هذا، فأعضاء الصفوة الحاصلون على قدر عالٍ من التعليم غالباً ما ينشغلون في المناورات والدسائس من كافة الأنواع[٨].

كما ظهر في ما تعارف عليه المجتمع السعودي بظاهرة «الطفرة»، وتحديداً من منتصف مدة ولاية الملك خالد وكامل عهد الملك فهد، بدأت تترسب في اللاشعور الاجتماعي ظاهرة الخصوصية، ومرجعها في الأساس ديني.

---

(٦) عبد الرحمن أبو بكر الجزائري، **توظيف العلاقات الدولية السعودية في مجال التضامن الإسلامي** ([د. م.]: الجامعة الإسلامية، ١٩٩٨)، ص ١١.

(٧) جمس أيبل، **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٧)، ص ٥٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

فالمؤسسة الدينية بدأت توجه خطابها الى الشباب وتذكرهم بخصوصية المجتمع السعودي وكذلك بالخصوصية الدينية وقواعد السلوك الاجتماعي. فالمؤسسة الدينية أصبحت رهينة هاجس الخوف من الغزو الفكري، والممارسات الإباحية في بعض البلدان التي يكثر فيها ابتعاث الشباب السعودي للدارسة أو السياحة، فدق الوعي الديني جرس الإنذار المبكر خوفاً على الدين ورغبة في ضبط السلوك الاجتماعي، وهذا إدراك مطلوب منها.

إلا أن هذا الهاجس بالخوف على الدين والسلوك الاجتماعي تحول من الخاص إلى العام، وتغلغل في مفاصل المجتمع ليس خوفاً على الدين هذه المرة، بل بالتوجيه السياسي والمعنوي، خوفاً من التطلع الهامس إلى الديمقراطية ليختفي الصوت الهامس إلى الحد الأدنى من المطالبة بمقتضيات الديمقراطية، وانتقل إلى تضخم الذات والغرور والافتخار والنظرة الفوقية للآخر متكئاً على هذه الخصوصية المزعومة.

وفاض قاموس الخصوصية السعودية بعبارات متعددة:

«نحن مجتمع لنا خصوصيتنا الخاصة»، «نحن لسنا كغيرنا»، «لا يطبق الشرع إلا في ديارنا»، «كل العالم لا يوجد لديه أمن إلا هذه البلاد».

وانطلقت كلمة خصوصية المجتمع السعودي في المقالات والتصريحات الرسمية وحتى من على منابر الخطب في الجوامع حتى أصبحت حديث المجالس، وانساق وراء هذه الخصوصية العامة انسياقاً أعمى حتى أصبحت ظاهرة ضاق بها قلة القلة من المثقفين السعوديين عبر مقالات أو روايات.

لقد قعدت هذه الخصوصية وتم الانغلاق، وأعيد إنتاجها بشكل رسمي ووثوقية مطلقة وفق تاريخ أسطوري منتقى يمجد الذات ويحرض على كره الآخر، ويقصيه من الساحة، مع تغييب للقيم الحقوقية والتأسيس للوعي الحقيقي ومؤسسات المجتمع المدني، وعدم نشر ثقافة العصر، إن لم يكن التزهيد بكل منجزاتها الإنسانية ورجمها بالأعمال الشيطانية، فهي ضد الخصوصية السعودية التي تنضبط بالهامش والمتواضع من الإنجاز وبناء القوة.

إن الصورة المثالية والهيغلية التي خدعت وخدرت العقل السعودي حتى انغمس في شوفينية مفرطة سبب كره الآخرين للمجتمع السعودي.

وقد غالى بعض شعراء النخبة الى درجة الأدلجة والانتقائية، فالشاعر الأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير، له قصيدة من ضمنها :

ارفع رأسك أنت سعودي   غيرك ينقص وأنت تزودي

وهذه وغيرها على منوالها تغنى في الفضائيات وتنشر في الجرائد وتلقى في الأمسيات.

والمفارقة التي تستدعي الوقوف عندها كثيراً، زعمها أنها من الدين، وهي ليست من الدين في شيء. إن هذه الخيرية المدعاة لو عرضناها على النصوص والنقول الإسلامية وعلى السيرة النبوية وسيرة المجتمع الإسلامي عبر عصوره الزاهية، لوجدناها تتعارض كلية حتى مع أبسط مفاهيم السيرة الإسلامية الراشدة الغالبة في عصرها والمحتذى بها في كل الدنيا.

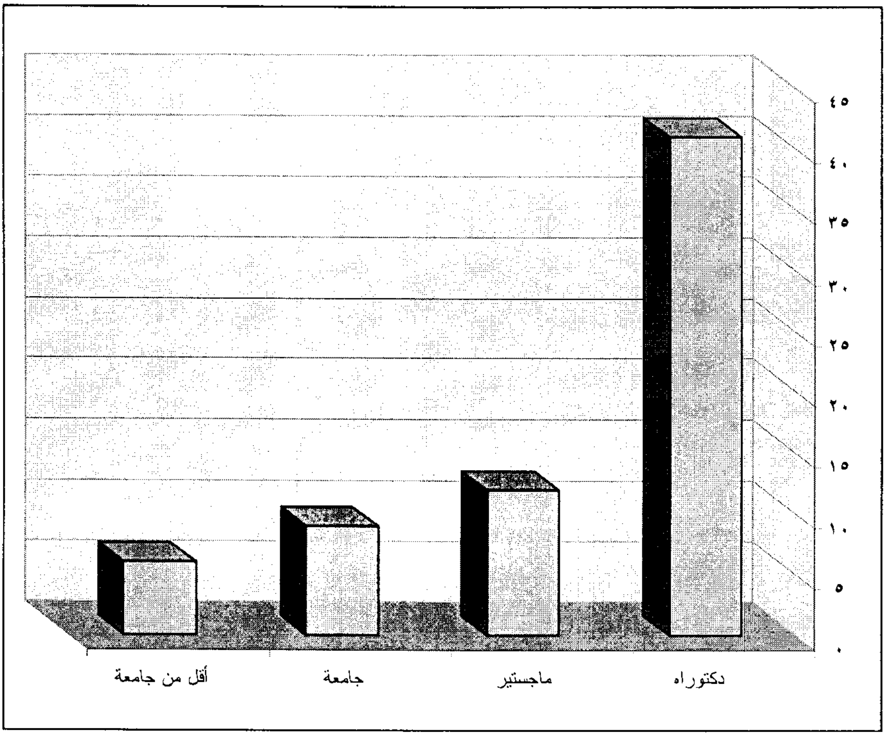
وعلى رغم ذلك يصر على تلقينها للناشئة وعبر الأجيال، والمفارقة الأخرى التي لا تقل عن المفارقة الدينية، هي تلك المفارقة السياسية التي أصبحت توجه المجالس وترشد في قنوات الخطاب الرسمي والاجتماعي أن التطوير والتحديث والتعددية والمشاركة السياسية والمطالبة بالعدل الاجتماعي، بما فيه توزيع الثروة وتحقيق تكافؤ الفرص، تعتبر صدمة عنيفة تمس الثوابت. إنه الوعي الزائف والفهم الخاطئ لقضايا المجتمع، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية.

ففي المملكة العربية السعودية يرأس الملك الجهاز التنفيذي بأكمله سياسياً وإدارياً، وهو الذي يضع من خلال مجلس الوزراء وأقسامه المتخصصة السياسة العامة للدولة، وهو الذي يشرف أيضاً على تنفيذها، كما أنه يعين الوزراء، وله الحق بصفته ملكاً ورئيس مجلس وزراء والقائد الأعلى لعموم القوات المسلحة[٩] وخادم الحرمين الشريفين، طلب تقارير من وزرائه كلٌّ في ميدان عمله، وله صلاحيات «روحية» واسعة كتحديد صلاة الاستسقاء، وإعلان عيد رمضان والأضحى، وتحديد يوم عرفة، وصلاة القنوت عند الخوف، وصلاة الجنازة في الحرمين الشريفين على شخصية ما، كما أن له صلاحية السلطة التشريعية وتعيين القضاة وكبار العلماء وأعضاء مجلس الشورى، ولا بد

---

(٩) الخولي، **الوزارات والوزراء في المملكة العربية السعودية.**

الشكل رقم (٤ ـ ٢)
أعضاء مجلس الشورى حسب مؤهلاتهم العلمية



وحسب ما يتضح من الشكل (٤ ـ٢) الذي يمثل توزيع أعضاء مجلس الشورى حسب مؤهلاتهم العلمية، فقد جاء حملة الدكتوراه في العدد الأكبر، إذ يبلغ عددهم ٤١، أي بنسبة ٦٠ بالمئة، والماجستير كان عددهم ١٢، أي بنسبة ١٧,٧ بالمئة، وحملة المؤهل الجامعي أصبح عددهم ٩، أي بنسبة ١٣ بالمئة.

أما البقية، وهي الفئة التي تحمل أقل من الدرجة الجامعية، أو لا تحمل مؤهلات تعليمية مطلقاً، فقد بلغ عددها ٦، أي بنسبة ٨ و٨ بالمئة.

ولطبيعة المجلس الاستشارية التخصصية وما تقتضيه من معرفة وخبرة وقدرة على المعالجة واستشراف إمكانية التنمية المجتمعية، تصبح هذه المؤهلات ظاهرة إيجابية للمجلس ذاته، وقد تدفع به الى القيام بأدواره في حقبة تاريخية حرجة غدت فيها تحديات العولمة أمراً واقعاً.

تكون بشكل شلل أو زمالة أو بعثة دراسية خارج المملكة أو محسوبية، ولكن كل ذلك في إطار المنطقة أو العائلة. غير أن العلاقة الأكثر حضوراً هي علاقة المنافع المتبادلة أو المحسوبية والتي تنشأ في دوائر العمل، فالعامل الحاسم وبالتحديد في وصول هؤلاء الوزراء إلى مراكزهم تلك هي المنفعة الشخصية التي لا بد من أن ترتبط بأحد أعضاء المجلس العائلي بشكل أو بآخر.

لا يعدّ هذا الأمر سمة النظام السياسي السعودي فحسب، بل إنه حتى في الغرب مجال الديمقراطيات المتحضرة يوجد نوع من العلاقات المتبادلة، ولكنها ترتكز على عملية التعبير عن المصالح التي تمارسها جماعات تقع خارج دائرة التنظيم الرسمي المباشر، وتظل فاعلية التأثير الذي تمارسه هذه الجماعة إلى الحد الذي يجعلها راعية ومساندة للنخبة السياسية.

وقد نسب عبد الرحيم حافظ[١٣] إلى الباحث واتربري (Waterbury) قوله: إنه لا شك في أن كل الأنساق والحقول السياسية بما هي حلبات تنافس وصراع لا تخلو ـ وإن بدرجة معينة ـ من الاستزلام والتعزيب ولواحقهما مهما كانت درجة عصرانيتهما وعقلانيتهما.

أما في مثل الأنظمة القائمة على علاقة التبعية الشخصية، فلا توجد مثل هذه الرعاية أو المساندة من الخارج، بل إن علاقات المنفعة المتبادلة تصبح في الواقع علاقات معكوسة، إذ تكون الشخصيات المساندة أو الراعية موجودة داخل النخبة، ويتضح تأثيرها من خلال قيامها بعمليات تجنيد أعضاء جدد في النخبة من داخل الشلة نفسها.

كما لا تخضع علاقات المنفعة المتبادلة باعتبارها أساساً يحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وتحديد التوجهات السياسية لأية ضغوطات تمارسها هذه الشلل من أجل الحفاظ على مصالحها، أو دعمها مصالح متأتية من انضمام هؤلاء الأفراد إلى صفوف النخبة التي تمارس سلطتها في داخلها. والدليل على ذلك ما تعرفه هذه النخبة سواء كانت شللاً أو جماعات ضاغطة من دوران، إذ هي لا تتغير رغم تغير التوجهات السياسية والاقتصادية وتعيين الوزراء أو التجديد لهم.

---

(١٣) عبد الرحيم حافظ، «النخبة السياسية والحراك الاجتماعي في تونس: النخبة التونسية،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية، كلية الآداب، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧).

وفي أول عهد الملك خالد وبتأثير من ولي العهد (الأمير فهد)، عمد إلى توزير بعض الفنيين من التكنوقراط كموظفين غير مطلوب منهم سوى تحقيق الجدوى كل في ميدانه. وقد أسندت اليهم الملفات الاقتصادية والاجتماعية، ونجح بعض الأشخاص في أول حكومة الملك خالد في تجسيد هذا المقصد، إلا أنهم خرجوا جميعاً من وزاراتهم، وإن كان على فترات متباعدة[١٤].

إذاً، فقد اتضح أن الدخول إلى مصاف النخبة الفاعلة، والصعود في مراتبها في إطار التجربة السعودية، لا يقوم على شرعية مستندة إلى التكوين العلمي والكفاءة الفنية ـ وإن كانت مطلوبة ـ بل إنها قبل ذلك تعود إلى عامل التبعية الشخصية بين الطرفين بحثاً عن تبادل منافع مادية أو معنوية، وهي العلاقة التي تحكم عملية تجنيد النخبة. فالملك يصنع القرار ويوزع السلطة ويعيّن الأشخاص، بحكم شبكة من العلاقات تعود إلى ما يرتئيه شخصياً. وبقاء النخبة واستمرارها رغم تداول التشكيلات الوزارية يعتمد على هذا المبدأ ذاته، فالتبعية بكل أشكالها تعدّ ضماناً للنخبة الوزارية، إذا اعتمدت على الولاء الشخصي حتى في ما دون الملك أو أحد أعضاء المجلس العائلي[١٥]. وهذا ما يجعل بشكل ما بقاء هذه النخبة واستمرار أدائها وكفاءتها في مواجهة التحديات التنموية، كلها محل شك وموضع سؤال، وخاصة أنها نخبة تؤدي عملها في إطار النسق السياسي بالنظر إلى ارتباطها بالمجلس العائلي، لا إزاء المواطنين، باعتبار المجلس العائلي المؤهل الوحيد لتعيينها ومساءلتها ومحاسبتها أو عزلها. فقد جاءت نتيجة السؤال الثلاثين الذي يوزع المستجوبين من أفراد النخبة وفقاً لرأيهم في العوامل المساعدة لولوج النخبة، أن نسبة ٩٧ بالمئة لصالح ترشيح أحد ولاة الأمر، مما يؤكد أهمية رغبة ولاة الأمر (المجلس العائلي) في تجنيد النخبة. فولاة الأمر جميعهم أو أحدهم هو العامل الحاسم في التعيينات المهمة.

إن عملية صياغة السياسات[١٦] كانت في عهد الملك فيصل تخضع

---

(١٤) خرج زكي يماني وزير البترول، ومحمد عبده وزير الإعلام، وغازي القصيبي وزير الصناعة ثم وزير الصحة، وقبلهم وزير البترول عبد الله الطريقي.

(١٥) أعتقد أنه لا يوجد في المملكة حتى الآن مواطن يطمح في استبدال الشرعية، فجميع المواطنين يرون في الشرعية رمزاً للوحدة، ولكن قد يعني بالطموح الاستقلالية بالعمل والجرأة في الرأي أو تغليب المصلحة العامة على مصلحة المعزب الضامن بقاء الوظيفة.

(١٦) مما استنتجناه من المقابلات الشخصية لبعض مفردات النخبة.

أساساً لميول وخيارات الملك نفسه، وفي عهد الملك خالد أصبحت هذه العملية يتدخل فيها ولي العهد (الأمير فهد)، في حين أنه، وفي عهد الملك فهد، خضعت عملية صياغة القرارات السياسية في مجملها لإرادة الملك الذي تجتمع كافة السلطات في يده، فالملك يملك ويحكم، أي يصنع القرار، ويتخذ القرار ويوزع السلطات ويعين المنفذين، ويراقب الجميع، وهناك تأثيرات تختلف نسبتها من شخص لآخر، ولكن في مجملها تنحصر في «المجلس العائلي»[١٧].

وعلى أثر مرض الملك فهد وكبر سنه، فقد أصبحت القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجية والداخلية منها بالذات تتم وفق ما تعارف عليه بحكومة المشاركة، إذ يكون لواحد من أفراد المجلس العائلي أو أكثر حضور فاعل وقوي في تلك القرارات.

---

(١٧) الملك، عبد الله، سلطان، نايف، سلمان.

الفصل الرابع

النخبـة الاستشاريـة

أولاً : تعريف مجلس الشورى

تعتبر مهام مجلس الشورى ـ التي تكون بمقتضى الأمر الملكي رقم: أ/ ٩١ بتاريخ: ١٤١٢/٨/٢٧ هـ ـ حتى الآن شورية من خلال إعطاء مشورته للأنظمة التي تحال عليه، فهو لا يراقب أعضاء الحكومة، بل يُستمع إلى رأيه في الاختيارات المطروحة من قبل الحكومة ذاتها.

وهو يكاد يقوم بعمل مزدوج مع ما تقوم به شعبة الخبراء واللجنة العامة في مجلس الوزراء، ولم يحدث خلال جلسات المجلس أن استدعى المجلس أي وزير أو مسؤول حكومي بناء على طلب المجلس أو أحد أعضائه، ووجه له نقداً أو استفساراً علناً على أدائه.

كما أن مداولات المجلس مغلقة وسرية حتى الآن، ولم تبث مداولات المجلس بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة (كالتلفزيون والراديو... الخ)، ويحضر الوزراء أو بعض مسؤولي الحكومة كمندوبين لجهاتهم لإعلام المجلس بمقتضى التقارير عما تم من إنجازات، ولم يحدث أن ناقشهم المجلس في عيوب أو خلل أو تقصير في الأداء.

ويعي أعضاء المجلس لما لمجلسهم من شكلية، غير أنهم يقبلون بذلك على أمل أن يتم تفعيل المجلس مستقبلاً، خوفاً من إجهاض التجربة، وتفريطاً في هذا المكسب، وهذا الخوف له أكثر من سبب :

أولاً : إن للمملكة العربية السعودية سابقة في تجميد المجالس الاستشارية والأهلية. ففي عام ١٩٢٤ أنشأ الملك عبدالعزيز مجلس الشورى الأهلي، بعد دخول مكة مباشرة، وكوّن له هيئة من ثلاث فئات : فئة العلماء، وفئة

الأعيان، وفئة التجار، ثم تقوم كل فئة باختيار عدد معين يمثلونها في المجلس، ولا يمارس المجلس مهامه إلا بعد مصادقة الملك على المجلس وعلى أعضائه، وقد اختير المجلس بموافقة ملكية.

تلا ذلك مجالس استشارية في منطقة الحجاز، وتحديداً في المدينة المنورة وجدة والطائف وينبع، ثم تصبح قاعدة ينطلق منها انتخاب مجلس شوري عام للبلاد[١].

وفي عام ١٩٢٨م صدر نظام جديد لمجلس الشورى، وظل المجلس يحمل الصفة الاستشارية دون أن يكون له دور في الاستشارة، ثم غاب المجلس حتى عن ذاكرة الناس، بل حتى عن ذاكرة أعضائه أنفسهم. فهذا المجلس لم يطرأ عليه حل أو إلغاء، حتى أصبح يتآكل ويندرس خلال غيابه في مجاهل الزمن، ولكنه يذكر تاريخياً عند التنويه في مجلس الشورى للدعاية فقط.

وفي عام ١٩٩٠م وتداعياته الداخلية والعالمية، تم تأسيس هذا المجلس مدار الحديث في هذا الفصل، وقد تزامن مع صدور ثلاثة أنظمة أصدرها الملك فهد عام ١٩٩٢م، وهي:

أ ـ نظام الحكم الذي يتألف من ٨٣ مادة، والتي تؤكد هذه المواد في مجملها على الأساس الإسلامي وحرمة القيم العائلية وواجبات مجلس الوزراء وأن الملك مرجع كافة السلطات، دون أية آلية للرقابة على أفعال الملك أو حتى الوزراء العاملين. كما تطرق النظام إلى المبادئ الاقتصادية للبلاد وآليات الرقابة على الإنفاق الحكومي.

ب ـ إنشاء مجلس الشورى، يختار الملك أعضاءه من أهل الخبرة والاختصاص، مما يؤكد أنه مجلس استشاري للحكومة وليس بصفته البرلمانية.

ج ـ مجالس المناطق، وهي التي تنظم الإدارة المحلية لمناطق المملكة، حيث يكون لكل منطقة أمير ومجلس منطقة يهتم بالشؤون المحلية للمنطقة، ويضم عدداً من الأهالي من أهل الخبرة والاختصاص والعلم، ويتم تعيينهم بأمر رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وموافقة وزير الداخلية.

---

(١) غانم النجار، «واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١٠٧.

ثانياً : إن أعضاء المجلس جميعاً معينون، فالالتزام الأدبي والمصلحي يستدعي القيام بما من شأنه إرضاء من كان عِلةً لوجوده في المجلس. ونتيجة لذلك فإن المجلس لا يثير كثيراً من القضايا التي تتعارض مع توجهات الحكومة، كما لم يحصل أن قدم أحد أعضاء المجلس كشفاً بمساءلة أي عضو في مجلس الوزراء أو أحد مؤسسات الدولة، كما يحصل في البرلمانات أو مجالس الشعب في الدول العربية الأخرى.

ويمكن أن نحصر إنجازات المجلس حتى الآن في التالي:

أ ـ الدورتان السابقة والحالية كانتا بمثابة تنظيم داخلي لشؤون المجلس، في لوائحه ونظمه، وقواعده، وطريقة تسيير إجراءاته، وإضافة التنقيحات اللازمة سعياً لإحكام التنظيم، ورغبة في جودة الأداء مستقبلاً(٢).

ب ـ الاطلاع على الأنظمة والإجراءات المعمول بها في المملكة وتنقيحها، أو اقتراح تعديلها، أو سنّ أنظمة جديدة، وفق ما يطرأ أو ما يحدث داخلياً وخارجياً.

ج ـ الزيارات المتبادلة بين أعضاء المجلس ونظرائهم في دول العالم، وهذه التجربة تعطي أعضاء المجلس تصوراً عاماً للتجارب الحاصلة في العالم، مما يثري تجربتهم، ويزيد من اطلاعهم، ويوجه رؤيتهم وفق فهمهم للمستجدات العالمية، واستباق حاجات المواطنين قبل المطالبة بها.

وتعتبر الدورتان ومدتهما ثماني سنوات في عمر المجالس البرلمانية فترة قصيرة، لا تسمحان بتبين حكم على أداء المجلس، إلا إنها فترة ضرورية للتأسيس والاستعداد.

ثانياً : الخصائص العمرية لأعضاء مجلس الشورى

إن الغالبية من أعضاء المجلس وعددهم ٥٣ عضواً هم من متوسطي الأعمار، وقد حققوا نسبة ٨٨ بالمئة. ويتضح من الرسم البياني في الشكل رقم (٤ ـ١) أن ٥٣ منهم كانت أعمارهم ما بين ٤٦ ـ ٦٦ عاماً، أي بنسبة ٨٨ بالمئة، وثلاثة منهم تراوحت أعمارهم ما بين ٣٥ ـ٤٥ عاماً، أي بنسبة ٤

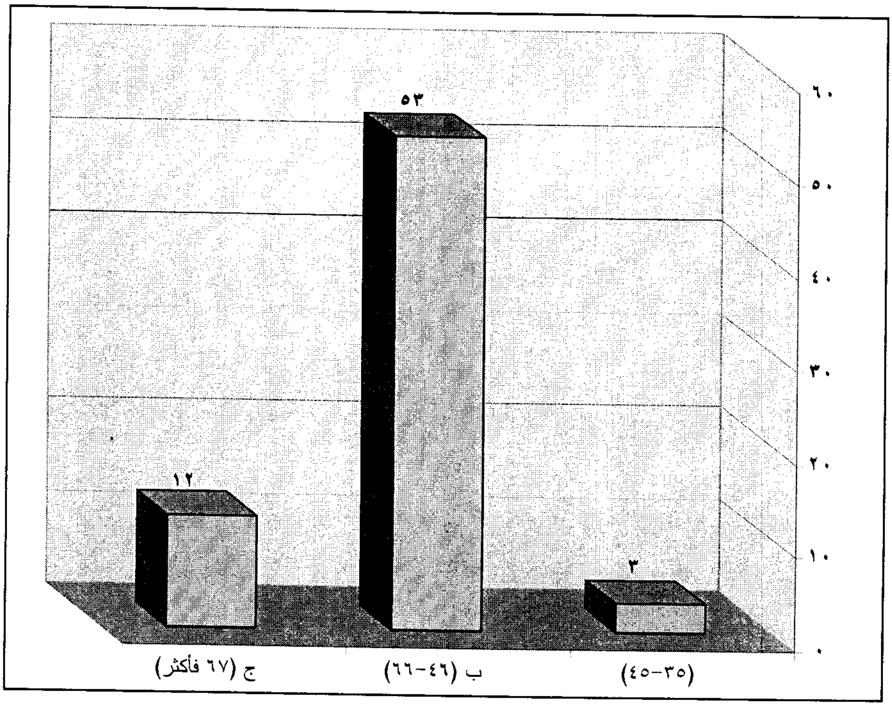
(٢) محمد العبد الله المهنا، **سجل أعمال مجلس الشورى وإنجازاته خلال دورته الأولى** (الرياض: إدارة الإعلام والعلاقات العامة بمجلس الشورى، ١٩٩٨).

بالمئة، واثني عشر منهم تراوحت أعمارهم بين ٦٧ عاماً وأكثر، أي بنسبة ١٨ بالمئة.

وقد ضمن المجلس بفئاته العمرية تمثيلاً جيلياً انتظمت بمقتضاه كافة الأعمار، وذلك ما يؤكد التواصل الجيلي والاستفادة من خبرة الكهول وثراء تجاربهم وطموح الشباب وحماسهم.

الشكل رقم (٤ ـ ١)

أعضاء مجلس الشورى حسب الفئة العمرية



ثالثاً: المستويات العلمية للنخبة الشورية واختصاصاتهم المعرفية

ومن خلال قراءة السيرة الذاتية لأعضاء المجلس[٣] والاستبانة المعدة لهذا الغرض، تبين أن معظمهم يحملون درجات عليا، وفي مجملهم تكون مؤهلاتهم من الدرجة الجامعية فأعلى، وفق قراءة الشكل رقم (٤ ـ ٢).

---

(٣) انظر: **السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الشورى** (الرياض: إدارة الإعلام والعلاقات العامة بمجلس الشورى، ١٩٩٥).

لمداولات مجلس الشورى أن تتمشى مع الخط الذي ينتهجه الملك[١٠]. وذلك ما خول له فرض بصماته كقائد في كل مجالات الدولة ومؤسساتها.

إن كل هذه الصلاحيات تسمح لشخص الملك بممارسة رقابة مطلقة على مختلف الأنشطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في ما يتعلق بالتعيين والعزل، فسلطة الملك على كل شيء في الدولة[١١].

وطالما أن كل شيء مجسد في شخص الملك ولو بشكل غير ظاهر بحكم ممارسة احتكارية عمادها رقابة موسعة يمارسها الملك على جميع الصعد، فإن السؤال المحيّر يظل يلاحق هوية الذين يستند إليهم الملك في صنع القرار، أي ما مصدر معلومات الملك بالذات التي يستند إليها في صنع قراره؟ هل هم أعضاء المجلس العائلي؟ أم الوزراء أهل الاختصاص؟ أم أصحاب المصالح والمآرب من الداخل والخارج؟

والمؤكد أن القرارات يكون مصدرها دوماً لامؤسسياً بحيث ترتبط غاياتها بمصالح ضيقة، فالسياسة «العليا» ترسم بعيداً عن مداولات مجلس الوزراء، بل قد يكون المعني بها «المجلس العائلي»، فالملك كفاعل محوري في عملية صنع القرار لا يستحضر وهو يصنع القرار المسائل اليومية، بل إن توجيهاته تقتصر على تحديد شكل النظام، مما يتضمن تغييب الوزراء ورجال الدولة عن عملية صنع القرار، فهم لا يحضرون فعلياً إلا خلال المرحلة الأخيرة، أي مرحلة التنفيذ[١٢]، أي تنفيذ السياسات التي صنعها القرار، مع الاستفادة من الخبرات الفنية للوزراء وموظفي الدولة في مجالاتهم.

وعادة ما يتمّ اختيار أعضاء الوزارة من خلال شبكات غير رسمية، يكون فيها المجلس العائلي فاعلاً قوياً بصورة أو بأخرى، والطريقة التي يقدم بها من سيتم اختيارهم سواء بالوزارة أو مجلس الشورى أو كبار وظائف الدولة عادة ما

---

(١٠) كان مجلس الوزراء يتحرج من تنفيذ بعض القرارات التي تمس معيشة المواطنين خوفاً من ردود الفعل لها، على أن مجلس الشورى أصبح (الثوب) الذي يتخفّى به مجلس الوزراء، عند حرمان العسكريين من إجازاتهم، أو سن أنظمة رفع الأسعار، أو حذف بعض الامتيازات لموظفي الدولة عسكريين أو مدنيين.

(١١) عبد الرحمن عبد العزيز الشلهوب، «الحقائق العامة لأنظمة الحكم في المملكة العربية السعودية»، **مجلة الأمن**، العدد ١٨ (شعبان ١٤٢٠)، ص ٢١.

(١٢) انظر: غازي القصيبي، **حياة في الإدارة** (الجزائر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، وأسامة عبد الرحمن، **عفواً أيها النفط** (تهامة، جدة: [د. ن.]، ١٩٨٧).

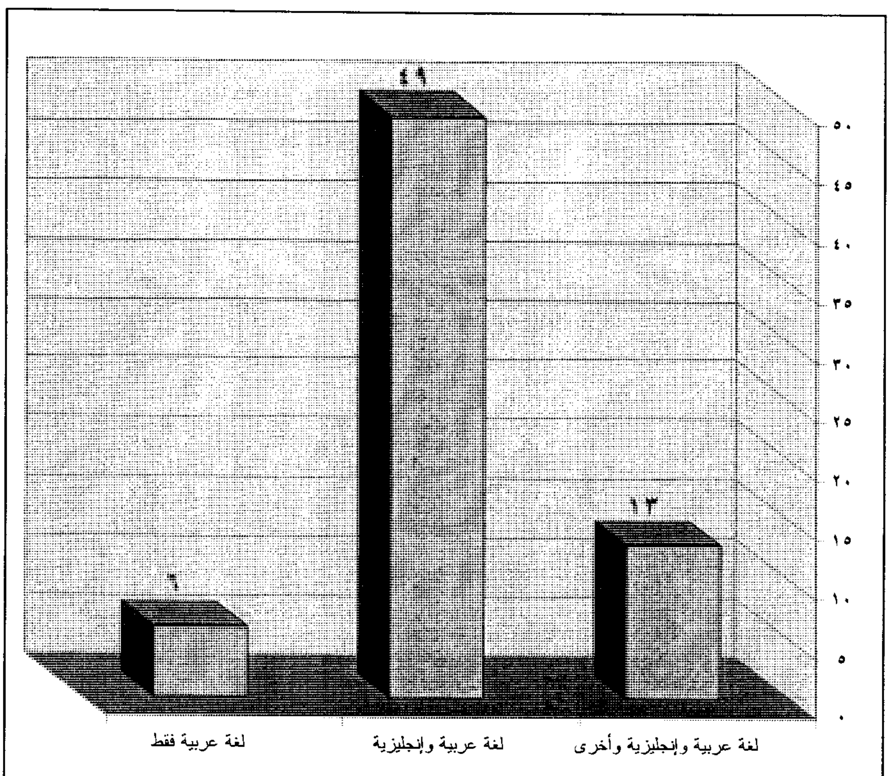
رابعاً : الخصائص العلمية والثقافية لأعضاء مجلس الشورى

يعدّ الزاد المعرفي والتأهيل العلمي من الشروط المحبّذة لإنجاح أي جهاز سياسي، ويكون الأمر متأكداً حين يكون هذا الجهاز جهازاً تمثيلياً يفترض فيه ـ ولو نظرياً ـ التعبير عن الرغبة الشعبية. لذلك تميز مجلس الشورى، وهو أحدث الأجهزة، بارتفاع مستوى تعليم أعضائه، بما يضمن انفتاحهم على العالم، وقدرتهم على التصورات المطروحة والمستقبلية، ورسم السياسات العامة للدولة والمجتمع وفق رؤية علمية وفهم تجارب الآخرين.

فالشكل رقم (٤ ـ٣) يوضح نوعية اللغات التي يجيدها أعضاء المجلس، فأصبح الذين يتحدثون اللغة الإنكليزية من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم ٦٨ عضواً، ٤٩ عضواً، أي بنسبة ٧٢ بالمئة.

الشكل رقم (٤ ـ ٣)

أعضاء مجلس الشورى حسب إجادتهم للغات



وأما الذين يتحدثون اللغة الانكليزية ولغات أخرى، فقد بلغ عددهم ٦ أعضاء، أي بنسبة ٩ بالمئة.

أما الذين لا يتحدثون سوى العربية، فقد بلغ عددهم ١٣ عضواً، أي كانت نسبتهم ١٩ بالمئة، وهؤلاء هم خريجو الجامعات داخل المملكة، ومعظمهم من خريجي الكليات الشرعية، أو الذين ليس لديهم مؤهلات جامعية فأكثر.

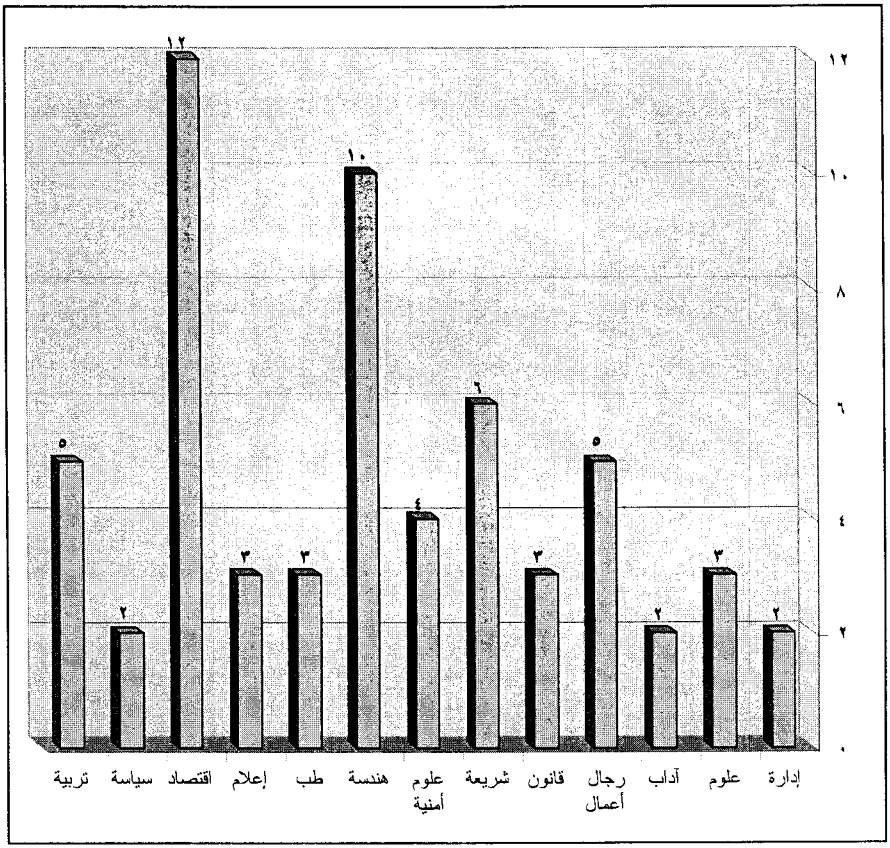
وهذه النسبة الجيدة في عدد من يجيد منهم اللغة الإنكليزية (نسبة ٧٢ بالمئة) التي هي لغة العصر، ستفتح لهم سبلاً للتفاعل الثقافي والفكري والتواصل مع التجارب البرلمانية والسياسية الأخرى، وذلك ما يعمق مسار الغيرية الثقافية ودعم الإمكانيات لسرعة التحديث، خصوصاً إذا ما علمنا أن نسبة حملة الدكتوراه بلغت ٦٠ بالمئة، معظمهم ممن تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية ذات البعد التاريخي في الليبرالية و الديمقراطية والحداثة والتقنية.

ولعل تمثلهم للتجربة الغربية يدفع بمجلس الشورى السعودي إلى التحول السريع نحو المجلس النيابي، وهو ما هو معمول به في العالم الأول، حيث التمثيل والاقتراع. وذلك بعد استصلاح التربة السعودية لقبول الديمقراطية على مستوى الصعيد الرأسي والأفقي، والقناعة بأنها الطريق الآمن لمسار المجتمع وفق التغيرات العالمية في مستهل الألفية الثالثة.

أما الشكل رقم (٤ ـ ٤)، فإنه يوزع أعضاء مجلس الشورى حسب تخصصاتهم العلمية، وقد جاءت على النحو التالي : ١٢ منهم يحملون مؤهلات بتخصص علوم آداب، و١٠ منهم علوم شريعة، و٦ متخصصون هندسة، و٥ إعلام، و٥ إدارة، و٤ منهم علوم أمنية، و٣ قانون، و٣ رجال أعمال، و٢ علوم، و٢ اقتصاد، و٢ تربية.

وهذا التنوع في التخصصات يعطي المجلس القدرة على مواجهة قضايا المجتمع من خلال تعدد التخصصات المهنية، كما يمكن المجلس من استشراف رغبات المجتمع أو طرح تصورات لما يجب أن يكون عليه المجتمع، ولا سيما أن التخصصات تغطي كافة العلوم العلمية والأدبية.

الشكل رقم (٤ ـ ٤)
أعضاء مجلس الشورى حسب تخصصاتهم العلمية



وبهذه القراءة نستطيع القول إن أعضاء مجلس الشورى تميزوا بمؤهلات عالية بنسبة ٩١ بالمئة على أساس التعليم الجامعي بمختلف درجاتهم، مما يعني القدرة على العطاء بمزيد من المعرفة والتخصص.

كما أكدت لنا الدراسة كثرة التخصصات وتنوعها في تركيبة أعضاء مجلس الشورى والتي ضمت فئات متعددة، مثل العلماء (المشايخ) وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين والتخصصات العلمية والمحامين، ومعرفتهم عدة لغات.

وهذا ما سبقت إليه البرلمانات الغربية، كما سيأتي بيانه في مبحث النخبة

المثقفة عند ذكر أعضاء البرلمان الفرنسي، مع الفارق الأساسي من حيث آلية الاختيار والأداء.

فمجلس الشورى السعودي غني من حيث نوعية التأهيل العلمي وشموله على تخصصات متعددة تغطي حاجات المجلس بقدر سعة مهامه، مما يؤكد أن المجلس هيئة استشارية لدى الحكومة أكثر منه مجلس شورى (برلمان). وتعتبر الدرجة العلميـة والتخصصات المهنية والفنية في المجلس ظاهرة صحية لوضع أسس قوية لانطلاقة المجلس وفق معايير وضوابط علمية تساعد على تسيير آلية المجلس.

إلا أن ظلالاً من الشك وعدم الصدقية تلقى على مدى استقلالية هؤلاء الأعضاء إذا لم يستحثوا الخطى بدفع المجلس إلى ما يمكنه من تحقيق تطلعات المواطنين للّحاق بالمجتمعات التي حققت أشواطاً عليا من الديمقراطية.

وعموماً يمكن أن نعدّ المستوى العلمي والثقافي الجيد عوامل إيجابية لانطلاقة المجلس ـ كما ذكرنا ـ تأثيراً على قدرته في فهم مقتضيات العصر ومستجدات الحياة، والتخطيط للمجتمع على أساس التطلعات الاقتصادية والتنموية والسياسية والاجتماعية، والاستفادة من مكتسبات العلم والتقنية والاتصالات والمعلومات.

وتلك هي المهام الحقيقية المنوطة بعهدة المجلس، والتي ستكون محك اختبار حقيقي له للحكم على مدى عطائه وإفادته وتقدير مدى نجاحه. ولن يتأتى له ذلك إلا إذا تجاوز المجلس مبدأ التعيين، وغدا مجلساً شورياً منتخباً على أسس شورية ديمقراطية تراعي الخصوصيات الثقافية والحضارية والمناطقية والمهنية للمجتمع السعودي.

ومجلس الشورى لا يعتبر بداية عهد جديد للديمقراطية، ولا يعتبر مجرد ند للحكومة، فضلاً عن أن يكون مراقباً لها، ولم يوجد ليكون كذلك، ولكن مجاراة للعبة الموجودة في المنطقة العربية، التي هي تمثيل وهمي في مسحة تمثيلية برلمانية. فالتمثيل الموجود في كثير من البلدان العربية عبارة عن أفراد محتوين من قبل السلطة طالما تكون مطالبهم تمريراً لرغبة الحكومة بمكياج برلماني ليس إلا. وقد يئس الناس من وجود تمثيل برلماني حقيقي حتى

أصبحت المطالبة بالتغيير هي المطالبة بتغيير الوجوه فقط دون التطلع إلى برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وحرية في التحدث عن إرادتهم الحرة.

ومن هنا، فإن القضايا الاستراتيجية كالأهداف الاقتصادية والسياسة المالية والأمنية والدفاعية والاجتماعية والإعلامية، ومعرفة موارد الدولة ومصروفاتها، لم تكن من أشغال مجلس الشورى، رغم وجود لجان في هيكلة مجلس الشورى، كما هي ليست من اهتمامات مجلس الوزراء باستثناء المجلس العائلي الذي قد يتعاطى مع هذه القضية بدون منهجية أو عمل مؤسسي وفق دستور مكتوب أو توجيه معلوم لعموم المواطنين أو على الأقل الجهاز الحكومي، ومكاتب الدراسات المتخصصة.

فعندما يجلس المرء مع أحد أعضاء مجلس الوزراء أو أعضاء مجلس الشورى ويسأله عن هدف المملكة الدفاعي أو الأمني أو الاجتماعي أو الأسري، فضلاً عن معرفة كيفية صرف الإيرادات، يتصبب وجهه عرقاً، ويتمتم باسطوانة مشروخة «هذه قضايا سرية». وهي ليست سرية، ولكنها غير موجودة في الواقع العملي، فلا تناقش في مجلس الوزراء ولا في مجلس الشورى، ويظن أنها سرية، أو في اعتقاده أن الإجابة بكلمة «سرية» تلجم الأفواه.

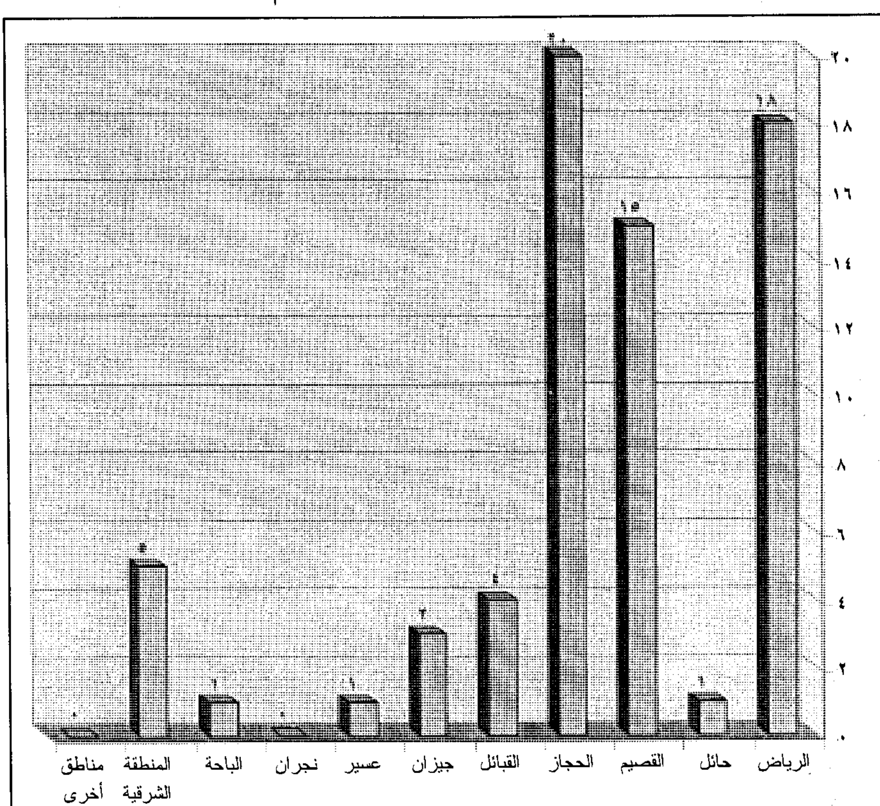
وهذا الجهل بالأهداف من قبل كبار رجالات الدولة أو أعضاء مجلس الشورى لا يعني أنه لا يكون هناك قضايا محورية تتمحور حولها سياسة الدولة، فهو شأن معني به المجلس العائلي، وإن لم يكن وفق صياغة سياسية واضحة أو معلومة، ومن أهمها وأخطرها المقدرات الاقتصادية والموارد الاستراتيجية لاستغلالها ثم استثمارها للصالح الوطني. فالمعالجة لا تتم وفق استراتيجية أو نضوج فكري وسياسي منهجي وإجرائي يتأطر بتخطيط تشارك فيه مؤسسات ومكاتب دراسات متخصصة تأخذ مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، ولكنه يتم وفق اجتهادات شخصية وفردية، وكل حالة يتعامل معها على انفراد.

وحتى وإن زيدت عضوية مجلس الشورى إلى ١٢٠ عضواً، فهو في العين المجردة مغزى لتوسيع المشاركة، إلا أن حقيقته نكوص للخطوة التي بدأ منها. فمعظم المعينين إن لم يكن جميعهم من البيروقراطيين المتقاعدين المستهلكين والمستنفدة صلاحياتهم للعمل البرلماني، ناهيك عن أنهم دواليب البيروقراطية التي عشعشت ثم فرخت في عقولهم بمنطق أنه لا يوجد في الإمكان أحسن مما كان، لأنهم لم يقدموا للوطن عندما كانوا على رأس العمل

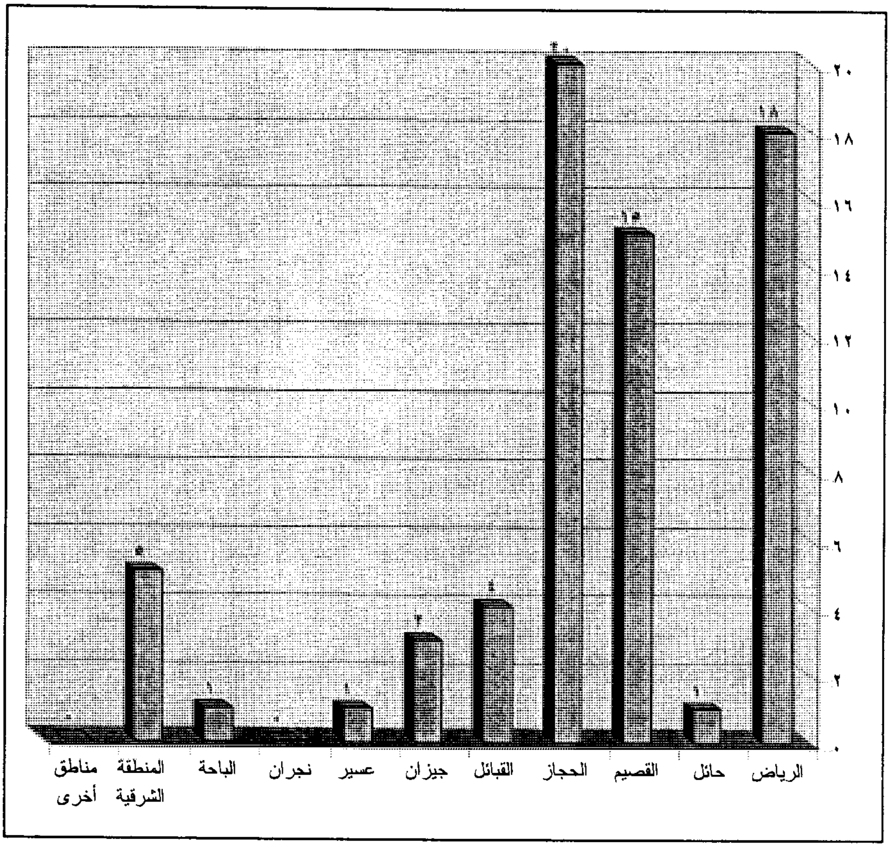
الأفكار الجريئة والاستحقاقات الفاعلة لتقدمه. وهنا يعتبرون مجلس الشورى استراحة البيروقراطي ـ وليس المحارب ـ كخدمة إضافية يحرصون على استمرارها، فأقصى طموحاتهم، بل أهدافهم، التجديد لهم في الدورات القادمة. إنهم لا يخشون أصحاب القرار من الأسرة المالكة فحسب، بل يخشون حتى رئيس المجلس الذي يحرصون على رضاه أملاً في التجديد لهم في الدورة القادمة، كما تشرئب أعناقهم لضمهم في عضوية بعض الوفود التي تذهب إلى الخارج في الزيارات وذلك لغرض النزهة والمكاسب المادية.

خامساً : الأصول المناطقية والجغرافية لأعضاء مجلس الشورى

الشكل رقم (٤ ـ ٥)
أعضاء مجلس الشورى حسب توزيعهم مناطقياً



الشكل رقم (٤ ـ ٦)
أعضاء مجلس الشورى حسب توزيعهم جغرافياً



ملاحظات: نجد تتألف من الرياض والقسيم وحائل.
والجنوب يتألف من عسير ونجران والباحة وجيزان.

يتضح لنا من الشكلين رقمي (٤ ـ ٥) و(٤ ـ ٦) اللذين يوزعان مجلس الشورى جغرافياً ومناطقياً أن حاضرة منطقة الحجاز، ثم الرياض، فالقصيم، تستأثر بنصيب الأسد من عدد أعضاء مجلس الشورى.

فقد اتضح من قراءة الشكل رقم (٤ ـ ٥) الذي يوزّع أعضاء مجلس الشورى مناطقياً أن عشرين منهم من حضر الحجاز ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف فقط، وثمانية عشر من حاضرة منطقة الرياض، وخمسة عشر من حاضرة منطقة القصيم، وواحداً من حاضرة منطقة حائل، وخمسة من

حاضرة المنطقة الشرقية. أمّا القبائل، فإنها ليست ممثلة إلا بأربعة فقط، في حين أن جيزان ممثلة بثلاثة، وعسير بواحد، والباحة بواحد. أمّا بقية المناطق فغير ممثلة كنجران وتبوك وعرعر وغيرها.

أما التوزيع جغرافياً كما يوضحه الشكل رقم (٤ ـ ٦)، فقد جاء على النحو التالي :

ـ نجد، وهي الرياض والقصيم وحائل، حظيت بأربعة وثلاثين عضواً، أي بنسبة ٥٠ بالمئة من الأعضاء.

ـ الحجاز بعشرين عضواً، أي بنسبة ٢٩ بالمئة.

ـ الجنوب وهو : عسير ونجران والباحة وجيزان، خمسة أعضاء، أي بنسبة ٧ بالمئة.

ـ المنطقة الشرقية حظيت بـ ٧ أعضاء، أي بنسبة ١٠ بالمئة.

ـ القبائل لم تحظ إلا بأربعة أعضاء، أي بنسبة ٦ بالمئة.

وقد خلت بقية المناطق الأخرى من أي «تمثيل»، وعندما تخصص للقبائل نسبة منفردة، فإن ذلك يكون مجازاً، لأن القبائل موجودون في كل المناطق المذكورة ـ كما أشرت في السابق ـ وهم السكان الأكثر عدداً، ولكن تخصص لهم نسبة لأن التعيين في مجلس الوزراء ومجلس الشورى وفي الأجهزة البيروقراطية في ما يخص المراتب العليا، يتم بشكل انتقائي، ويتم إقصاء القبائل بشكل مقصود من البيروقراطية الاقليمية لأنهم من البدو. وهذا الفعل الممارس أصبح ظاهرة في المملكة العربية السعودية، وعلى علم الاجتماع السياسي أن يكشف ستره ويعطي الإشارة لدراسته ومعالجته ولرقع الخرق الاجتماعي الذي بدأ يتسع حتى أخذ يظهر للعين المجردة حتى لعابر السبيل. وقد بدأت السياسات والممارسة البيروقراطية تبتعد به مسافة أطول عن اللحمة الاجتماعية المتجسدة بعملية الصهر والذوبان الاجتماعي والتماسك المجتمعي الذي تأسس به هذا الكيان.

وذلك ما يؤكد أن اعتبار «التمثيل المناطقي» يعدّ أمراً شكلياً غير محدد في اختيار أعضاء المجلس، وذلك ما أكدته المادة الثالثة من نظام المجلس، والتي نصت على أن اختيار الأعضاء يقع على أهل العلم والخبرة والاختصاص والقدرة، وليس على عامل أصولهم المناطقية. وقد استغلت هذه الثغرة في نظام

المجلس، مما جعل التشكيلة الكبرى في مجلس الشورى تفد من مناطق محددة ومن عائلات محددة كذلك، وذلك على حساب مناطق أخرى خلت من التمثيل أصلاً على رغم وجود أهل الاختصاص والقدرة من أهلها.

وخلاصة القول في ما يتعلق بالنخبة الاستشارية في المملكة العربية السعودية ـ كما ينسحب على بقية النخب ـ أن نمط العلاقة التي تربط الملك ببقية الوزراء وكبار موظفي الدولة ومجلس الشورى وباقي المؤسسات المدنية والعسكرية، تقوم على الاختيار الذي يعتمد الولاء أساساً، ثم الكفاءة ومعايير أخرى، تضمن تسيير مهمة الوظيفة كالتخصص والخبرة والمؤهل. وإذا تأكد العرش من الولاء فلا يفرق المجلس العائلي على العموم بين المواطنين، إلا أنه يعرف تماماً الانحياز الإقليمي والعائلي. ورغم ذلك تأتي الخيارات الوزارية في العموم من الأقاليم المذكورة، والتي تستغل الموقع البيروقراطي لتوسيع المواقع على خريطة الإقليم، حيث إن التنافس بين كل رجالات الدولة لا يتم بالاعتماد على الكفاءة والقدرة وحدها، ولا على توظيف المواهب لصالح الوطن، بل بالاعتماد على الولاء والوفاء[٤]، أي أن حظوظ الصعود تتوافر للصاعد الذي يكون أقدر على نسج شبكة علاقات تبعية شخصية محورها شخص الملك الذي يلعب دور المرجح والهادي، أي الأب والمعلم الذي تتجاوز سلطته سلطة المؤسسات.

وما ينطبق على الملك ينطبق على الأمير والوزير والمدير العام، كلّ في حدود ولايته، فالظاهرة تسود كل الأجهزة الحكومية، فعلاقة التبعية التي يقيمها الموظف مع المدير، والمدير مع المدير العام، والمدير العام بوكيل الوزارة، ووكيل الوزارة بالوزير، منظومة تبعية تفتح الحلقة على الأخرى بشكل تراتبي حتى آخر السلم الوظيفي، وخاصة أن الملك محاط بمجموعة دوائر يحاول كلٌّ منهم أن يظهر أنه الأكثر ولاءً وغيرةً على الملك والكيان كله، إلا أن هؤلاء بقدر تنافسهم على الولاء لشخص الملك تكون لامبالاتهم في تحمل مسؤولياتهم تجاه الملك والوطن والمواطنين. كما أن صراعاتهم تحكمها

---

(٤) ما يجب التنويه بذكره أن كل القادرين على تحمل المسؤوليات من كافة أبناء الوطن وبالذات القبائل، يتوفر فيهم الولاء لعائلة الملك، وهو ما استمر في كل العهود السابقة، غير أن الغنيمة بدأت متدحرجة بين عوائل وأقاليم وسماسرة، وإذا ما استمرت هذه الظاهرة فإنها ستؤذن بالاهتزاز بشرعية الولاء.

موازنات هشة يقيمها الملك ليرجع إليه الجميع في نهاية المطاف، وذلك ما يخلق مفارقة مضنية : فكلما كان الولاء أشد، ضعف الالتزام بالشأن العام، وكلما كان الالتزام بالشأن العام أشدّ وأمتن، نظر له على اعتباره ضعفاً للولاء، في حين أنه بالإمكان تجنب ذلك على أساس الجمع بين الولاء والالتزام معاً.

ومجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ذكوري، فلا يوجد فيه أي تمثيل للمرأة السعودية. ولا ينطلق إقصاء المرأة السعودية من التمثيل عن رغبة من المجلس العائلي أو من عقيدة المجتمع بشكل عام، وإنما الذي يتصدى لهذا الإقصاء وبشكل إصرار ومواجهة هي المؤسسة الدينية التي تتقوى بالموروث للمجتمع الذي ينحاز دائماً للمؤسسة الدينية، وبالذات في ما يتعلق بالمرأة.

والمؤسسة الدينية تعترف أن الدين الإسلامي لا يقصي المرأة من المشاركة في الحياة العامة بكافة مجالاتها. والتجربة الإسلامية غنية بنماذج مشرفة لمشاركة المرأة حتى بالإفتاء عبر التاريخ الإسلامي. وأم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) خير نموذج يقتدى.

إلا أن الرغبة في الوصاية على المجتمع وتحقيق المكاسب من خلال إشغال كثير من مواقع الدولة، يصعد حجة الخوف على الفضيلة من أن تؤذى أو يزهق روحها، مما يدفع بالتيار المتشدد في المؤسسة الدينية أن يضحي إلى أقصى درجات التضحية في سبيل إقصاء المرأة من المشاركة في الحياة العامة.

وكثير ما يجامل المجلس العائلي المؤسسة الدينية على حساب الحداثة والاستفادة من المنجز الحضاري، طالما أن العرش بعيد عن المساءلة أو الانتقاد.

ولا يقف في وجه المؤسسة الدينية إلا اجتهادات ثقافية فردية لم يصل بها الحال إلى كونها مؤسسة أو تياراً معترفاً به. وكثيراً ما تقمع هذه الاجتهادات الفردية من قبل المؤسسة الدينية وترفع بوجهها العصا الغليظة من خلال اتهامها بالعلمانية حتى يخفت صوتها ولا يكاد يبين.

وإذا استمر المجتمع السعودي يسير خلف هذا التيار المتشدد من المؤسسة الدينية بالسير به القهقرى، فسيواجه المجتمع أزمة مع المجتمع الدولي. فالتغيرات العالمية من عولمة واتصالات وثورة معلومات وتقدم تقني، كلها تدفع بالعالم الى أن يصبح مجتمعاً واحداً في الألفية الثالثة.

سادساً : مجلس الشورى كـ «مجند للنخبة»

يعتبر مجلس الشورى أحد المؤسسات المجندة للنخبة في المملكة العربية السعودية، وقد طبق ذلك عملياً، فقد اختير من أعضائه خمسة وزراء في الحكومة بتاريخ: ٦/٣/١٤١٦هـ، وهم على سبيل الذكر :

١ ـ وزير البرق والبريد والهاتف.

٢ ـ وزير الشؤون البلدية والقروية.

٣ ـ وزير المعارف.

٤ ـ رئيس ديوان المراقبة العامة.

٥ ـ رئيس هيئة الرقابة والتحقيق.

وفي ٢٨/٢/١٤١٦هـ عين أحد أعضاء المجلس لجامعة أم القرى.

أما في عام ١٤٢٠هـ فعين من أعضاء مجلس الشورى وزيران، هما كل من :

١ ـ وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

٢ ـ وزير التخطيط.

وهذا ما أيدته الاستمارة، حيث اعتبر ٧٦ بالمئة أن مجلس الشورى يعدّ عاملاً مساعداً لولوج دائرة النخبة السياسية، وهذا الرأي يؤكده السبعة من الأعضاء الذين اختيروا من المجلس.

ونلاحظ ظاهرياً أن بعض الحقائب الوزارية تسند للقادمين من مجلس الشورى، ولكن في حقيقة الأمر ليس المجلس هو المجند الحقيقي، فالمجند الفعلي يظلّ باستمرار أحد أعضاء «المجلس العائلي» الذي عادة ما يرشح شخصاً ما إلى مجلس الشورى رغبة في توزيره في ما بعد على أن يكون مروره بمجلس الشورى مروراً مؤقتاً، إما لدربة أو تدريب أو محاكاة لبعض النظم البرلمانية التي تطعم التشكيلة الوزارية بأعضاء من البرلمان.

إن المجلس العائلي يشكل مكانة محورية في تشكيل النخبة وصياغتها وتكوينها، فالمجند الفعلي هو الملك وبقية أعضاء المجلس العائلي بشكل عام كما سبق أن بينّا.

أما مقاييس التجنيد، فإنها وإن كانت عادة ما تأخذ بعين الاعتبار المراتب البيروقراطية والمؤهلات العلمية، تضيف إلى ذلك العوامل التقليدية الأسرية والعائلية والمناطقية، وهي الأحسم أحياناً.

ومن كل ما ذكر، فإن الديمقراطية بكل مكتسباتها قد تتحقق من خلال:

١ ـ مؤسسات ودور للدراسات، تفكر تفكيراً ناضجاً للمجتمع وتضع العلاقة المثالية بين الأسرة الحاكمة والمجتمع من خلال المحاسبة والمشاركة والتعددية وتطوير الفكر الأخلاقي لتطبيع السلوك الاجتماعي على هذه المفاهيم حتى تصبح عادات وتقاليد يمارسها المجتمع في كل شؤون حياته.

٢ ـ مؤسسات تعنى بفتح الحوارات العلمية المنهجية والثقة بها بصفتها تعزز الأمن لا المخاوف منها. من خلال هذه المؤسسات المعتبرة من قبل المجتمع، تطرح كافة الموضوعات وتعالج بروح المصالح العليا للوطن ومقتضيات الوحدة والنسيج المتماسك، وتعزيز الهوية الإسلامية المتسامحة مع كل المذاهب والثقافات الأخرى واعتمادها القاعدة الرئيسية التي يرتكز عليها المجتمع.

إنها صمام الأمان للمجتمع، قيادة وحكومة وشعباً، فهذه المؤسسات تضيء الإشارة الصفراء للدوائر الرسمية إذا شعرت بانحرافها مهما كان صغر زاوية الانحراف، وهي بالقدر نفسه تعبئ الطاقات والقوى الشعبية والجماهيرية للدفاع عن النظام المعترف به من قبل الجميع، والذي بسلوكه السياسي والاجتماعي والاقتصادي فرض نفسه على أن يكون رمز الوطن ومكتسباته، إذا لاح في الأفق ما يهدده سواء من الداخل أو الخارج، وإن ضبط مسار الدوائر الرسمية في الدولة، ولا سيما أجهزة الخدمات والأجهزة الأمنية، هو أهم دفاع عن النظام والمجتمع.

والذين يرفضون الديمقراطية، فهم يرفضونها بحجة أنها ليست من الثقافة الإسلامية، أو أن تطبيقها يستوجب العلمانية، أي «إبعاد الدين عن الدولة»، باعتبار أن العلمانية تنظر إلى الدولة بصفتها الجهاز الذي يجري من خلاله التصرف بالسلطة السياسية وتدبير أمور الحياة الدنيوية المتعلقة بالناس (المجتمع) فقط.

إن أصحاب هذه الثقافة لا ينطلقون من قناعة دينية أو حتى وهم ديني، بل إنهم ينطلقون من هواجس إقليمية لقناعتهم الأكيدة بأن الديمقراطية تعطي

الحق بالمساواة من منطلق رغبة الأكثرية التي تحول بينهم وبين ما كانوا يستأثرون به، ولهذا فهم يحاربونها بالدين ظاهراً والإقليمية باطناً.

وهم يحتجون على بعض أدوات الديمقراطية، وهي الأكثرية لو اتفقت على إباحة الزنا مثلاً، وأكثرية المسلمين لا تتفق على ضلال، ولكن هناك عيباً في إجراءات الديمقراطية، وهي أنها في أكثر الأحوال توصل أشخاصاً سياسيين لا يسعدون شعوبهم وتكون المؤهلات التي أدت إلى نجاحهم هي السيولة التي تمتلكها البيروقراطية الإقليمية.

فالدول الديمقراطية الغربية يحصل فيها مثل ذلك، لا أقول يشترون الأصوات أو يفسدون ضمائر لجان الانتخابات، كما يحصل في الدول النامية. فهذه غير موجودة في الديمقراطيات الغربية، ولكن النتيجة واحدة من خلال الصرف على الدعاية ودعم الحملات الانتخابية والمرشحين حتى يصبح الناخب موجهاً بقوة تأثير الطغيان الإعلامي. وأنا لم أسمع أن رجلاً فقيراً مهما كانت مؤهلات الكفاية فيه وصل إلى منصب سياسي في الغرب، ناهيك عن أن يصل إلى منصب رئيس جمهورية أو رئيس مجلس وزراء كما في بريطانيا مثلاً.

إن الديمقراطية في جوهرها التطبيقي آلية ممارسة للحكم سواء أكان إسلامياً أم علمانياً أم مسيحياً أم بوذياً، أي أنها الآلية التي تعمل بها الدولة، وبذلك نستطيع أن نحسم القضية بأن الديمقراطية يمكن أن تتعايش مع الحكم الذي لا يفصل الدين عن الدولة.

ولعل بعض المنظرين في المجتمع الإسلامي ينجذبون إلى تلك القناعة، كالترابي وخاتمي وآخرين من المفكرين المسلمين الذين بدأوا يدركون أهمية الديمقراطية كمنهج حكم للدول الإسلامية، حيث أصبحت قناعة لديهم أن إرادة الناس ورغبتهم ركن أساسي لقيام الدولة واستمرارها، فالديمقراطية خيار المجتمعات التي ترفض الدكتاتورية[٥].

والباحث يعتقد أن ديمقراطية الدولة الإسلامية هي رغبة الأغلبية من المسلمين في أمور معاشهم وقضاياهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا

---

(٥) رجاء بهلول، **حكم الله، حكم الشعب** (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٤٤.

تتعارض مع روح الإسلام وفق مقتضيات العصر وحكم فقه الواقع وفقه الضرورات وفقه النوازل وفقه الأزمات، وفوق ذلك كله فقه الاجتهاد الذي يرفع الحرج عن المسلمين.

والديمقراطية إذا لم تؤيد، فهي لا تتعارض مع الممارسات العبادية، لأن كل ما قضى به الشرع لا رأي للناس فيه، فلو فرضنا ـ رغم استحالة الفرضية ـ أن إحدى الدول الإسلامية رفضت الأغلبية منهم الصيام أو أي ركن من أركان الإسلام، فحينئذ يجوز لنا استبعاد الإسلام عن هذه الدولة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن ندعي أن هذا المجتمع الذي أغلبيته يرفض أركان الإسلام كلها أو بعضها هو مجتمع مسلم، كما أن هذه الدولة التي افترضنا أنها كلها رفضت أركان الإسلام أو بعضها، فهي ليست أغلبية المسلمين، فالمسلمون أكثر من مليار مسلم.

ـ إذاً المسلم يرى في الديمقراطية منهجاً وأداء وممارسة وفق آلية تؤدي إلى خلق مؤسسات حارسة للمجتمع ومراقبة للنظام وفق مفهوم الإسلام، فالإسلام يحث على استقلال القضاء وقيام مبدأ الشورى من البيت إلى المدرسة، ثم الإدارة وكافة شؤون المجتمع، كما تحترم الديمقراطية رأي المواطن، والمواطن المسلم لا يمكن أن يفكر في ما يعارض الإسلام، وكذلك مبدأ محاسبة الحاكم وبيروقراطية الإدارة الحكومية هو مبدأ إسلامي. فالإسلام يحض على قيام مؤسسات تستطيع أن تضع قرارات الحكومة وسياساتها تحت المراجعة من خلال تمثيل الشعب باقتراع حر ونزيه، ومن حق كل مواطن تنطبق عليه أهلية الترشيح، وهو مبدأ من مبادئ الديمقراطية.

ـ الإسلام يحث كذلك على قيام مؤسسات تكفل حماية الحريات العامة، وهو مبدأ من مبادئ الديمقراطية.

ـ الإسلام يتمحور حول حق التعبير والنقد البناء دون خشية التعرض إلى عقوبات، وحق الحصول على معلومات بديلة للمعلومات الرسمية، وهو مبدأ من مبادئ الديمقراطية.

ـ مبدأ المساواة السياسية وتحقيق العدالة ممارسة وتنظيراً هدف رئيسي من أهداف الإسلام، وهو ركيزة مهمة من ركائز الديمقراطية، فالمناصب السياسية مفتوحة أمام الجميع وليست حكراً على منطقة أو عائلة أو مذهب.

ـ كما تتضمن الديمقراطية بعض الجوانب الإجرائية، كإبقاء الحكومة تحت مراقبة المحكومين: كالانتخابات الدورية والرأي العام، واستقلالية مؤسسات القضاء، وهذه من مفاهيم الإسلام وتعاليمه.

فالديمقراطية بمفهومها السياسي مشتقة من المساواة في الحقوق بين المحكومين، بمعنى الحيلولة دون نشوء مجموعة مغلقة من البيروقراطية ذوي المكانة المتميزة «Status» فالوظيفة الحكومية في فلسفة الديمقراطية مفتوحة أمام الجميع، كما تعطي الديمقراطية الرأي العام هامشاً واسعاً للتقليل من سلطة موظفي الحكومة وكافة مواقع النفوذ.

ولهذا نصل إلى أن الديمقراطية منهج سياسي وآلية ناجحة للمؤسسات المدنية التشريعية والتنفيذية. وهذا ما يؤكده فوكوياما، حيث يؤكد على ديمقراطية الدولة إن هي أعطت شعبها حق اختيار حكومته في انتخابات دورية متعددة الأحزاب سرية الاقتراع على أساس من حق الاقتراع العام والمتكافئ للمواطنين(٦).

والدولة الإسلامية الديمقراطية هي التي تمارس الديمقراطية كمنهج حكم وآلية إدارة بالطريقة التي تحقق مقاصد الإسلام انطلاقاً من مبدأ «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

أما ما يتعلق بحدود الله كقطع يد السارق ورجم الزاني إذا كان محصناً وحق تعدد الزوجات، والأركان الخمسة، والحق في ممارسة الشعائر الدينية، فهي أمور يقرها دستور الدولة (الشرع) ويحميها من أن تعدل أو تبدل. والديمقراطية حارسة لدستور الدولة أياً كان هذا الدستور، وأياً كانت هذه الدولة، وسنّ قوانين مغايرة للشريعة الإسلامية، هو انتهاك للديمقراطية الإسلامية.

فلو أن دولة معينة عدد سكانها تسعة ملايين مثلاً أسقطت حق تعدد الزوجات أو أسقطت حد جريمة الزنا، وكان هذا برضا الأكثرية، فإنها لا تعتبر أكثرية بالنسبة الى عدد عموم المسلمين على الكرة الأرضية. فالدولة القطرية في ما يتعلق بأركان الإسلام لا يعتد بقوانينها، وتبقى الأغلبية من المسلمين ورأيهم

---

(٦) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين الشيخ (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٤.

وفق الشرع هو ما يعتد به، مع ملاحظة وجوب قيام الاجتهاد، سواء أخذت به دولة أو أفراد. فلو أفتى أحد المجتهدين من علماء المسلمين بأن البنوك ليست حراماً، فلدولة أو لأفراد حق العمل بفتواه، ولكن لو أفتى مجتهد أو أكثر أن الربا حلال مع وجود نص في القرآن الكريم بتحريم الربا، فهي فتوى باطلة وغير معتد بها سواء من قبل الأفراد أو الدول. فإسقاط الدين في الدولة الشيوعية لا يعطي التبرير لترك الصلاة، فالمسلم يصلي في بيته أو في أي مكان لا يسبب له أذى.

وبناء على هذه المقدمة والنتائج لا تستعصي مشكلة الديمقراطية في المجتمع المسلم على الحل. قد تواجه الديمقراطية مشكلة تعدد المذاهب في المجتمع الواحد، كالسنة والشيعة، أو وجود دينين كالإسلام والمسيحية.

فبالنسبة إلى تعدد الأديان، فالإسلام حل هذه المشكلة بوقت مبكر جداً، ولكن مصيبة المسلمين في تعدد المذاهب، وهذه مشكلة تواجه الديمقراطية ولكن لا تلغيها. وهنا يكون المعول على رأي الأكثرية مع مراعاة الخصوصية في المذاهب إذا كانت لا تتعدى على مذهب الأكثرية. والقول الفصل لمنطق القرآن وفعل الرسول (ﷺ) وسنة الخلفاء الأربعة. والسنة تؤمن بخيرية كل الخلفاء الأربعة، والشيعة لا تستطيع أن تختزل التاريخ السياسي والتعبدي الإسلامي، فكل فعل لأي من الخلفاء الأربعة أقره الجمهور من المسلمين قبل الاختلاف الكبير، ليصير حجة على عموم المسلمين، سنيهم وشيعيهم، وموروثاً سياسياً ملزماً للجميع واحترامه واجب.

ويبقى العقل واجماً مذهولاً أمام القطيعة وإلى الأبد بين السنة والشيعة، ولا سيما في هذا العصر الذي تغلبت فيه المصالح الاقتصادية والسياسية على كل خلاف أو كل ثأر، وأصبحت الوحدة المنهج الوحيد الذي يحقق جوامع المصالح.

فالبنوك اتحدت من أجل مصلحتها جميعاً، والقارة الأوروبية اتحدت من أجل مصلحتها، والدين المسيحي جاد في اتحاد مراكزه على رغم القطيعة الكبيرة، إلا أن المسلمين مذاهب ونحل شتى حتى طمع العدو بهم من كل جانب.

يؤكد شومبيتر أن الديمقراطية مجرد طريقة للتصرف بالسلطة، وهي محايدة بين العلمانية والدين وحتى بين الاشتراكية والرأسمالية. وهي تعني بهذا

المفهوم الإجرائي المساواة السياسية والمشاركة في السلطة، كما تعني التعددية والحرية ضمن إطار من الإجماع الشعبي حول ما تعنيه مفاهيم المساواة والحرية في ظرف تاريخي معين، وفي إطار ثقافة اجتماعية ـ سياسية معينة.

إن المفكرين الإسلاميين الذين ينادون بالديمقراطية ركزوا جهدهم في إيضاح الأصول الإسلامية لبعض ركائز الديمقراطية، وبالطبع الإسلام سابق تاريخياً للديمقراطية الغربية.

وطالما أن الديمقراطية بمفهومها الإجرائي هي التداول السلمي للسلطة عبر التنافس الحر والنزيه بين أحزاب أو حتى بين أشخاص، إن لم توجد أحزاب بناء على أصوات الناخبين من المواطنين الذين يعتبرون الإسلام المكون الأساسي لهم. وجميع الأطراف يسلمون بمرجعية الإسلام، وإن اختلفت إجراءات التطبيق بين مجتمع إسلامي ومجتمع إسلامي آخر.

هنا يظهر أن الإسلام لا يرفض الديمقراطية باعتبارها منهجاً لممارسة الحكام والمحكومين من المسلمين.

ولا ضير إذا استعرنا بعض إجراءات الديمقراطية من الغرب أو الشرق، أو استعرنا أي مفيد للأمة الإسلامية من أي مصدر كان، كما نستورد الآلات الصناعية. فليس كفراً أو خللاً في العقيدة أن تستوعب ثقافتنا الإسلامية ما يفيدنا من الإرث الإنساني ولا يتعارض مع نص صريح الدلالة من نصوص الدين الإسلامي.

أليس الرسول (ﷺ) صام يوم عاشوراء عندما رأى اليهود يصومونه غيرة منه على موسى منهم..؟ وقبل من سلمان الفارسي حفر الخندق..؟ وأليس عمر استخدم سجل الجند الموجود في الروم..؟ وشواهد أخرى كثيرة تدل على تقبل الثقافة الإسلامية لثقافة الآخر إذا كانت مفيدة ولا تضر الدين في شيء.

فالديمقراطية الإسلامية هي المنهج أو الطريقة التي تمكن المواطنين المسلمين من أن ينتخبوا حكومة ذات ضوابط إسلامية.

ونعني هنا ديمقراطية إسلامية لمواطنين عمومهم مسلمون، إذ من البديهي أن الأكثرية لا ترضى بغير الدستور الإسلامي. فالحكومة الإسلامية كما تحث عليها مصادر الشريعة هي الحكومة التي تعمل على تحقيق العدالة السياسية

والاجتماعية والاستقلالية القضائية، وفق مفهوم الشرع، سواء كان نصاً قرآنياً أو سنة محمدية. فالديمقراطيات الغربية تحقق هذه المصالح سواء لشعوب إسلامية أو غير إسلامية. من هنا تتضح نتيجة محددة، وهي أن الديمقراطية آلية لمنهج محدد مثل آلية السيارة يركبها المسلم ويستفيد منها للذهاب إلى الصلاة والحج ولمنافع دنيوية أخرى لا تتعارض مع الدين، ويركبها غير المسلم لمنافع تهمه ويستفيد منها فوائد دنيوية.

فالمسلمون تتفق أغلبيتهم، إن لم يكن جميعهم، على تعدد الزوجات وعلى تقسيم المواريث بين الرجال والنساء وفق منطق الشرع، وتقر تطبيق الحدود مهما تعارضت مع القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة وغيرها.

وإذا طبق المسلمون الديمقراطية كما يجب، استطاعوا أن يتدخلوا في وثيقة حقوق الإنسان وفق مقاصد الإسلام، أما طالما هم يعادون الديمقراطية، فكيف يكون لهم رأي في سياسة المنظومة الديمقراطية.

إن حقوق الإنسان والمرأة والأقلية في الديمقراطية الإسلامية هي نص يتلى في القرآن الكريم ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾(٧). وقوله تعالى ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ. وَلاَ تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾(٨).

ـ ومن هنا نصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا يمكن أن يدّعي حقيقةً أي نظام سياسي الديمقراطية دون أن يوجد في أسس نظامه ما يعبر عن ممارسة ذات قيم ومرتكزات وتدابير فعلية ترضى عنها الأكثرية من الشعب. ويقترب النظام أو يبتعد عن الديمقراطية بقدر قربه أو بعده من هذه المفاهيم ومن العدد الراضي عن هذا النظام.

---

(٧) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ٦٩.

(٨) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآيتان ١٥١ ـ ١٥٢.

ـ الديمقراطية تعترف بخضوع المحكومين لحكامهم، إلا أنه خضوع وفقاً للعقد الاجتماعي الذي وقع عليه الطرفان بحرية واستقلالية تامة، وترعاه وتحرسه وتسهر عليه المؤسسات المدنية وأجهزة تنتخب انتخاباً حراً ونزيهاً، كالبرلمانات والمجالس البلدية وغيرها، ولا بد من أن تفضي هذه الأجهزة إلى التعددية.

ـ الديمقراطية تعني الحرية، وليس المقصود بها حرية إرادة الإنسان وانفكاكها من كل ما يقيدها. فالحرية المطلوبة هي الحرية التي تنتهي عند حرية الشرع من أوامر ونواهٍ، كما تنتهي عند حرية الآخرين، سواء كانت حريات سياسية يعترف بها المجتمع أو حريات الضبط الاجتماعي المتعارف عليه من المجتمع، أو حريات الدين الذي يعتنقه المجتمع. وغير المسلم له حريات غير حرية المسلم، وهي تتوقف كذلك عند حريات الآخرين من بني دينه وبني جنسه ومجتمعه، بمعنى أن مفهوم الحرية ابن بيئته، فما يراه غير المسلم حرية لا يراه المسلم حرية، وهكذا.

الفصل الخامس

النخبـة المشايخيـة

أولاً: تعريف الشيخ

يمكن تعريف العلماء (المشايخ)[1] من خلال امتلاكهم لوجاهة تستند إلى المعارف الدقيقة والواسعة في مجال مسائل الشريعة والعقيدة، وأيضاً من خلال السياق التبليغي الذي يمارس فيه الشيخ نشاطه، ويقوم فيه بالوظائف المنوطة به من خطابة وفتوى، وتبسيط مسائل الشرع، وشرح العقيدة للناس، وتعليم الناشئة العلم الشرعي. والذين يتخرجون على يد الشيخ يتعلمون بدورهم منه أمانة تبليغ العلوم الشرعية لغيرهم، وخصوصاً تلك الناشئة. وبهذا يكون المنبر متاحاً للشيخ، والجسور ممتدة أمامه، تصله بغيره، فلا توجد فجوة تفصل الشيخ عن الناس. فالمرأة تتصل به في أخص خصوصياتها، وكذلك التاجر الذي يستفتيه ويستفسر عن الحلال والحرام في فقه المعاملات. أما المتصدق، فإنه يرسل إليه صدقته ليوزعها على مستحقيها، كما يلجأ إليه الحاكم يتقرب من خلاله للرعية وعبر تبجيله للمؤسسة المشايخية عموماً، لكونها هي التي تعقد البيعة للملك بصفة الشيوخ من أهل الحل والعقد. كما يقوم المشايخ إضافة إلى ذلك بالتدريس والإفتاء والقضاء وإمامة الناس في الصلاة.

فالوظائف التشريعية والدينية والقضائية والإدارية المذكورة آنفاً أسندت للمشايخ لتكوينهم الديني، ومعرفتهم بعلوم الشرع. ويعتبر المشايخ هم النخبة

(١) لا تجوز في الإسلام مقولة: رجل دين، فكل المسلمين رجالاً ونساءً هم أهل دين، وليس هناك فئة متميزة باحتكار الدين، ولكن هناك أهل الاختصاص في العلوم الشرعية، والمتعارف عليهم في المملكة العربية السعودية بـ «المشايخ».

المثقفة في مجتمع المسلمين إلى حدود قيام العلوم الحديثة[٢]، وكان تملكهم لعلوم الدين يمنحهم أهمية كبرى في تعزيز مكانة الشيخ في المجتمع بقطع النظر عن أصله ونسبه، فرصيده الفكري والعلمي والأخلاقي يضعه في مكانة تفوق الأصل والنسب.

وقد تتعدى مزايا الشيوخ إلى تلاميذهم ومريديهم كالذين يحصلون منهم على الإجازة التي تؤهلهم لتدريس المادة العلمية التي تلقاها من شيخه (فيقال: تلقّى فلان تعليمه على يد الشيخ فلان). فالطالب يكتسب الجاه والشهرة والسمعة من خصال شيخه الذي عنه تلقّى العلم، ولا يزال هذا التقليد العريق موصولاً حتى في الجامعات الحديثة بدليل أن قيمة الطالب العلمية تستمد صيتها من صيت الجامعة التي تخرج فيها.

والعلماء المشايخ مؤهلون لتفسير كتاب الله ومقصودون للفتوى، وبهذا يكونون قد أرسوا الأسس الشرعية لمكانتهم الوسيطة بين العامة وولاة الأمر. ومهما كانت مؤهلات ولاة الأمر المادية وكفاءتهم السياسية، فإنهم يظلون بحاجة ملحة إلى سلطة معنوية تحقق لهم الاستقرار، وتمنحهم شرعية الفعل السياسي، وتكسبهم الطاعة والولاء.

ويمثل كبار العلماء وبعض من طلبة العلم المتميزين بفقههم وإدراكهم لمقتضيات الواقع صمام الأمان لاستمرار الأمن وتوطيد شرعية الدولة.

لذلك خصصت لهم مؤسسات تعليمية تعنى بتخريجهم (إنتاجهم). فتمدّ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكليات الشريعة في الجامعات الأخرى الدوائر العدلية والقضائية والشرعية، كدائرة الإفتاء والمجلس الأعلى للقضاء وهيئات التمييز وهيئة كبار العلماء ورؤساء المحاكم، بخريجيها. ولذلك فإن المشايخ العلماء، وفي إطار التقدير والإجلال الاجتماعي والرمزي، يمثلون المكوّن الأساسي لأهل الحل والعقد الذين يعدّون من مكونات النخبة بعرف علم الاجتماع السياسي.

وهنا نستبعد بعض التيارات المتشددة في المؤسسة الدينية وقد تطرقنا

---

(٢) صالح بن حميد، «المثقفون والمسار الحضاري،» محاضرة ألقيت في نادي جدة عام ١٩٩٨.

اليهم عند الحديث في فصل النخبة الشورية، أو ما سيأتي ذكرهم في ثنايا هذا الكتاب.

ثانياً : التنظيم الهيراركي للمشايخ (التدرج الهرمي)

على رغم أن الإسلام يخلو من أية تراتبية، فإن التاريخ قد حفظ لنا البعض منها، كما هو الأمر في الفرق الصوفية التي حاربها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ وبعض المذاهب ذات الصلة بالشيعة. وتراتبية العلماء في المجتمع السعودي تستند إلى تراتبية المواقع الإدارية، أكثر من أي سند آخر.

ويمكن تصنيف المشايخ وفقاً للهرم الإداري كالتالي:

١ ـ دار الإفتاء، ويرأسه المفتي العام، ويعتبر مفتي المملكة العربية السعودية أكبر منصب شرعي في المملكة العربية السعودية، وفتواه تكون مقبولة من العلماء في المملكة، وهذا القبول لا يمنع من أن يكون هناك اجتهاد مغاير لأحد العلماء.

٢ ـ هيئة كبار العلماء، وتتألف من رئيس وأعضاء.

٣ ـ مجلس القضاء الأعلى، ويتألف من رئيس وأعضاء.

٤ ـ محاكم التمييز.

٥ ـ رؤساء المحاكم.

٦ ـ القضاة في المحاكم وديوان المظالم.

٧ ـ أئمة المساجد.

٨ ـ المؤذنون.

٩ ـ خدم المساجد.

ويتوزع هذا الترتيب أفقياً فلا تكاد تخلو منطقة من هذه الرتب المتدرجة، وهذا التوسع الأفقي جعلهم أكثر التصاقاً بالناس وتعايشاً معهم وبينهم.

ثالثاً : الشيوخ وفق تصنيف الرأي العام لهم

يمكن تصنيف المشايخ استناداً إلى عاملين : رؤية الناس لهم، وتقييم ممارستهم الاجتماعية إلى الأصناف التالية:

١ ـ المشايخ الذين يعتبرون موظفين إداريين كوزراء، أو ذوي مراتب متدرجة حسب تصنيف وزارة الخدمة المدنية، يتوسع هامش نفوذهم في التأثير أو الإفادة من قرارات الملك من خلال أدائهم لوظائفهم الرسمية، ولكن يظل عزلهم منتظراً بين الفينة والأخرى[٣]، فيتحولون إلى أدوات فاعلة في الجهاز الرسمي الذي يمثل بدوره مجالهم المستثمر، لتمكين أنفسهم وتحقيق امتيازاتهم. أما بقاؤهم، فيعتمد على ما ينجزونه في أداء وظائفهم تماماً، كما ينجز أي صاحب منصب آخر وظيفته داخل الحكومة. وهذه الفئة المشايخية النخبوية يذوب فيها الشيخ ويتحول إلى أداة من أدوات الجهاز الحكومي، وتنظر إليهم بعض الفئات المتعلمة على هذا النحو لحرصهم على التوفيق بين مصالحهم الشخصية والمبادئ الدينية بتأويل النص القرآني وتفسير الأحاديث بما يدعم شرعية السلطة، بحجة تجنب الفتنة، تكريساً للنظام الأبوي كإطار اجتماعي سياسي قائم على إرادة الحاكم المطلقة التي لا تحدها إلا مشيئة الله، بما هي إرادة تستمد شرعيتها من الحق الإلهي، وليس من رضى الرعية لذلك. فكثيراً ما يستشهد بأحاديث ومأثورات منتزعة من سياقاتها المتعددة لتتأكد في شكل أوامر: «ينزع الله بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن»، «الحاكم ظل الله في أرضه»، «لأرض يقام فيها الحد خير من أن تُمطر أربعين عاماً»، «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتةً جاهلية»، «حاكم غشوم خير من فتنة تدوم»، حيث يجد الخضوع الذي يحكم علاقة الحاكم بمن حوله شرعيته في ما يوفره من حماية للبلاد حتى لا تنتشر الفوضى وتعم الاضطرابات التي يسعى المجتمع إلى تجنبها وحماية أفراده منها بشتى الطرق. وكثيراً ما يتبنى الخطاب المنبري الديني الخطاب السياسي حول تذكير الناس بظاهرة ضعف الأمن قبل قدوم الملك عبد العزيز.

ويجد الملك في المشايخ شرعيته من خلال الفتوى، وإقامة الحجة على المخالفين له بصفتهم مخالفين لله، عملاً بالمأثورات السابقة ذكرها، وذلك ما

---

(٣) من يصدر بتعيينه أمر ملكي، تنتهي خدمته بأمر ملكي.

يعني أن هناك ارتباطاً مصلحياً بين المؤسسة المالكة والمؤسسة المشايخية. فالثانية تمنح الأولى الشرعية المطلوبة، بما تملكه الثانية من قبول لدى عموم المواطنين، والأولى تصانع الثانية وتحتويها في الوقت نفسه، فكأنّ المسار الذي يحكم علاقة المشايخ بالعائلة المالكة مسارٌ قائمٌ على دمج وذوبان هؤلاء المشايخ داخل جهاز الدولة، مما جعل تلك العلاقة قابلة للاهتزاز في نظر بعض فئات المجتمع، وبالذات الفئة المثقفة، والشرائح الاجتماعية الأخرى غير الراضية عن نوع هذه الممارسات، فهي ترى أن وظيفة المؤسسة المشايخية أصبحت تبريراً لفعل السلطة. غير أنه، وفي الوقت نفسه، فالدولة هشة وقابلة للاهتزاز، لأنها لا تستند إلى هياكل ومؤسسات واضحة وقوية. وهذا ما يجعلها تواجه باستمرار بعض القلاقل التي قد تؤدي إلى انفجارات ذات خطورة خاصة، إذا تصدى بعض المشايخ المعارضين لصمت المشايخ ذوي المناصب الرسمية. ولقد سجل في السنوات الأخيرة ابتداء من بداية التسعينيات تنام صاعد لصوت مشايخ المعارضة، متزامن بدوره مع تنامي صوت المثقفين الرافضين لبعض ممارسة السلطة الذي اتخذ لنفسه مستندات متداخلة أحياناً، ومتقاطعة أحياناً أخرى، مع رؤية مشايخ المعارضة، إلا أن الاثنين توحّدا في تجربة «عريضة الإصلاح» التي قدمت للملك، والتي وقع عليها أكثر من أربعمائة شيخ ومثقف إبّان اعتداء العراق على الكويت (حرب الخليج).

هذه العريضة كانت تحمل مطالب تتعلق في مجملها بقضايا ذات صلة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما ظهر على السطح في الآن نفسه مشايخ يرفضون وجود القوات الأجنبية. وعلى صعيد آخر، رفعت النساء بعض مطالبهن كحقهن في قيادة السيارة التي لو تحققت ستكون البداية في مشاركة المرأة في الحياة العامة والتي ستكون في كثير من جوانبها من الدين في الضرورة، كخدمة المرأة في السجون والمحاكم ومؤسسات البيروقراطية التي تتعامل مع قضايا المرأة كتعاملها مع قضايا الرجال.

وكتحدّ للمنع قدن سياراتهن في شكل مسيرة بمدينة الرياض (العاصمة)، وذلك ما دفع البعض للحديث عن نواة حركة نسوية بالمملكة.

٢ ـ أما الصنف الثاني، فهم المشايخ الذين يعارضون بعض ممارسات المتنفذين بجهاز الدولة، وهم قلة، من خلال الخطابة أو المشافهة أو الكتابة، لأجل كشف نواقص المعاش، وعيوب الممارسة الإدارية والسياسية، وما يتسرب إليها أحياناً من مظاهر فساد أو خلل في الأداء، وسوء الاختيار للعاملين

في أجهزة الدولة، محاولين القيام بوظيفة دينية تربوية لترسيخ قاعدة اجتماعية تتعارض في الغالب مع ممارسة الحكومة. ولا شك في أن بعض هؤلاء قد يجلب له اختياره بعض المصاعب، ولكنه ـ وفق رؤيته الخاصة ـ يفضل الإخلاص للمبدأ على المصلحة الذاتية.

وعلى رغم ذلك، يظل تأثير هؤلاء ضعيفاً سواء في السلطة أو في المجتمع الذي لا يتقبل دعوتهم دوماً. ويمكن أن نعزو ذلك إلى قلة عددهم بالنسبة الى حجم المهمة التي يرومون تحقيقها، إضافة إلى هشاشة وضعف القاعدة الاجتماعية الشعبية التي تشكل أرضية لإنجاز مشروعهم، لأن البعض بدأت منه إشارات الحدة والشطط على المجتمع، كما أنه لم يتبنّ أهدافاً ذات مضامين عصرية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية، بالإضافة إلى أفكاره الماضوية الصرفة، حيث كثيراً ما يفتي هذا البعض في مسائل قد تكون جانبية وهامشية، كتحريم قيادة المرأة للسيارة، أو دمج تعليم المرأة والرجل بوزارة واحدة أو البنوك، أو كيفية أداء العبادات التي يختلفون فيها اختلافاً كبيراً. فكل فئة لها منهج مغاير للأخرى، وهذا ما أحدث تشويشاً على المجتمع السعودي المسلم أساساً، بالإضافة إلى غلو البعض منهم في التحامل على المجتمع، ولا سيما أن أخطاء بعض رجال هيئات الأمر بالمعروف تحسب على التيار المتشدد، كما تحسب على المؤسسات الدينية ككل. لذلك خسروا الشريحة المثقفة(٤)، كما خسروا كثيراً من فئات المجتمع ما عدا فئتهم الخاصة بهم.

فهم يسمون المثقفين من المجتمع بالعلمانيين «الكفرة»، ويرفضون التحديث والديمقراطية بحجة قدومها من الغرب، حيث قسموا المجتمع إلى صنفين :

الصنف الأول : من يدعو إلى العصرانية المطلقة من خلال استعارة المناهج الغربية كما هي، بزعمهم أنها النموذج الأمثل لتقدم الأمة الإسلامية.

الصنف الثاني : التراثيون الذين يحفرون في التطبيقات الدهرية الماضوية التي كانت تلائم الزمن الذي لا توجد فيه نوازل العصر. وهنا أقصد التطبيقات الدنيوية والاجتهاد في حل مشكلاتها، فالإسلام كنظام حياة وآخرة هو طبيب

---

(٤) انظر: فهمي هويدي، **حتى لا تكون فتنة** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١).

عصره، بدليل أن الخلفاء الراشدين لم يواجهوا فراغاً في الاجتهاد في النوازل التي واجهوها في قضايا لم تكن في زمن الرسول (ﷺ) على رغم قصر الفاصل الزمني، والقول المأثور «يحدث من الأقضية بقدر ما يحدث من النوازل»، حتى أصبح فقه النوازل، وفقه الواقع، وفقه الضرورات، وفقه الأزمات، من ضرورات الاجتهاد الإسلامي الذي هو أحد مصادر التشريع على طول مرحلة التجربه الإسلامية.

إن النموذج الغربي لا يصلح للأمة الإسلامية بسلوكه وعاداته وتقاليده، لكنه يصلح بتقدمه التقني والمعرفي وخلق آلية القوة والانضباط وحب النظام. وهذه الآلية، التي تولدت منها القوة العسكرية والمالية والعلمية، مردها إلى المعرفة وليس السلوك الغربي، فالمعرفة وما توصل إليه من ضبط اجتماعي وسياسي واقتصادي تؤدي بالتالي إلى سن قوانين القوة، سواء ذهب الفرد إلى المسجد خمس مرات أو ذهب إلى الكنيسة مرة واحدة في الأسبوع، فالانبهار المعرفي في النموذج الغربي هو من الإنجازات الملموسة التي يقدمها الغرب للناس، أما سلوكهم وعاداتهم وإباحيتهم فهي تنهش في إنجازهم الصناعي. فإذا أخذ المسلمون بداية الطريق لالتماس المعرفة بإنجازاتها المدنية، سواء السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية والاجتماعية، وقيام كافة المؤسسات المدنية، وجردوها من السلوكيات التي أنهكت المنجز الغربي، لبزوا النموذج الغربي في التقدم من خلال استفادتهم من المنجزات العلمية، وذلك مع واقع نظافة سلوكهم وطهرهم وعفافهم واستقامتهم التي يحث عليها دينهم الحنيف، الذي يقوّم الضمير ويوجهه إلى فعل الخير.

إن الفقه الإسلامي مدعو بإلحاح لفهم قضايا العصر والنوازل الزمنية الآنية والمستجدة بأدوات: فقه الواقع، وفقه الضرورات، وفقه الاجتهاد، وفقه النوازل، وفقه التأجيل، إلى حين، وفقه الأزمات، وفقه التأجيل، إلى حين، كاجتهاد الرسول (ﷺ) في صلح الحديبية، حيث أجل العمرة وقدوم مكة إلى حين، وقد حقق خيراً كثيراً للإسلام، بل كان سبب قدوم الفتح.

ولا بد من أن تنشط همة الاجتهاد الإسلامي في النوازل في القضايا والنوازل الزمنية التي تواجه الأمة الإسلامية وتزداد بين الفينة والأخرى، وبشكل إيقاعات متسارعة قد تكون يومية. ويمتاز المجتمع السعودي بتوحد الهوية الإسلامية، فلا يوجد فيه دين غير دين الإسلام، وللعلماء والمشايخ دور بارز

في حفظ هذه الهوية وسطوع شمسها على مر التاريخ الإسلامي. فالإسلام في تاريخ الجزيرة العربية، وفي سياق دعوته للتوحيد، وتوحيد العبادة لله دون سواه، حرر العربي من العبودية لغير الله، وحفظ له شرفه وكرامته، وحقق له العزة والمنعة، وأكد ثوابت العدل والقسط. والعلماء الربانيون المجتهدون الذين يلتقطون شوارد الحلول الناجعة للنوازل المستعصية في مثل هذا الزمن المعقد، هم أكثر وجوه تاريخ الإسلام شعبية، كما هم الأجدر بإدراك معاناة وآلام المجتمع المسلم.

إن انجذاب المثقف السعودي للتحديث لا يعطي التبرير لوصفه بالعلمانية، فالمثقف السعودي مسلم بالتأسيس والتنشئة، ويستفتي أهل الثقة من العلماء بمسائل الحلال والحرام، ويذهب إلى المسجد، فممارسته اليومية بالعبادة، وسلوكه المتكيف مع سلوك المجتمع، واعترافه بأبوة عالم الشرع، تنفي عنه صفة العلمانية.

وقد يكون من المستغرب أن يوصف المثقف السعودي بالعلمانية من قلة مذكورة بالغلو، بتبرير تعليمه الغربي ونزوعه إلى الحداثة في أمور التقنية والإدارة، أو اجتهاده في القضايا التربوية كهيكلة مؤسسة التربية والتعليم بمؤسسة واحدة للبنين والبنات بدون اختلاط، أو تطلعه كذلك إلى قيام مجتمع مدني بآلياته العصرية التي لا تتنافى مع الدين، إن لم تكن من الدين بالضرورة.

والمثقف السعودي ينظر إلى كبار العلماء بالتقدير والاحترام، وتبقى المؤسسة الدينية لها مكانتها في نفس السعودي المثقف كبقية المجتمع، ويتطلع إلى المشايخ بتنشيط الاجتهاد في القضايا الزمنية التي غزت واقع المسلم من خلال فهمهم وتمييزهم بين خير الخيرين وشر الشرين. فأسلحة العدو كثيرة، لعل منها العولمة بشقيها الاقتصادي والثقافي، وهي حقيقة واقعة لا بد من التعامل معها ولو اضطراراً.

من هنا، فذهن المثقف السعودي خالٍ من معاداة الدين أو الثقافة المختلطة بغير ثقافة الإسلام، حتى وإن تعامل معها من قبل «معرفة الشيء ولا الجهل به». وبهذا نصل إلى الجزم بأن المثقف السعودي الملم بثقافة العصر لا تنطبق عليه صفة العلماني بالمفهوم الكنسي.

والاهتمام بقضايا المرأة المسلمة من أهم مسؤوليات الدين، ومعالجة المرأة بقضاياها الخاصة وقضايا المجتمع عامة أمر مطلوب، وقيام المرأة بها

من خلال مؤسسات المجتمع هو امتداد لدورها في الأسرة التي هي وظيفتها الأساسية.

فالمجتمع السعودي بكافة فئاته مسلم بالأساس، ومن هو غير ذلك يفتقد القاعدة والمكانة في المجتمع الواسع.

ومن أراد من المثقفين أن يؤسس أرضية جماهيرية واسعة ويتوق إلى أن يكون محل احترام الناس وتقديرهم، فلا بد من أن يكون دينه دين الناس الذي به يدينون، وأن يكون على فهم واطلاع وصلة بمعرفة معتقداتهم وشعائر دينهم يمثل إلمامه أو أكثر بالثقافة المعاصرة.

ولا بد لمن تتوق نفسه لأن يكون من العلماء الذين يملكون سر حب الناس، أن يصبح بعيداً عن التحجر والسطحية والأخطار المحيطة والمعوقة لطريق تقدم المجتمع الإسلامي ومعايشاً للواقع، وأن يقبل الناس على ظاهر إيمانهم ولا يتدخل في سرائرهم يصفهم بالطائفية لمجرد أو انتماءاتهم الجغرافية فقط.

إن العالم الذي يفهم النصوص بظاهرها يوقع مجتمعه في حرج، فالنص لغزُه في مقتضيات عصره ومدلولاته ونوازل زمانه، ومن يفقهه الله في حل هذا اللغز من العلماء المجتهدين، فقد وفقه الله إلى تفريج كرب مجتمعه، وقدم لهم خيراً كثيراً يمتد نفعه لزمانه وما بعده.

إن هناك فرقاً جوهرياً بين العالم العابد والعالم المثقف، فالمجتمع الإسلامي في حاجة ماسة إلى العالم المثقف «المثقف الديني». ما أعنيه هو العالم الذي يواكب زمانه ويتفاعل مع متغيراته وتداعيات أحداثه، ويتفاعل بالتأثير والتأثر بقضايا العصر والتحولات الآنية للزمن.

ولعل المثقف يدرك قضايا الزمن بعكس غير المثقف، كما أن من يعتبر من أهل النيات الحسنة والطيبة والمعرفة بالتراث فقط والمقيم خارج زمانه لا يستطيع حل المعضلات المعاصرة، ومن يعتبر دائرة للمعارف المتنقلة في قضايا العصور الماضية لا يستطيع أن يتعامل مع أصغر قضايا العصر إذا صادفته.

إضافة إلى أن كبار العلماء وطلبة العلم الذين اختاروا الوسطية منهجاً لم يقروهم ونزعوا عنهم صفة العلم أحياناً، وأحياناً أخرى يصفونهم بـ«الخوارج» رغم تدينهم وورعهم.

ورغبة من الدولة في إعطاء المؤسسة المشايخية جرعة من المعاصرة لتيسير تقبلها في المجتمع، لجأت هذه الأخيرة إلى تبني خطة للتبادل: تبادل الزيارات بين القيمين على المؤسسات العدلية والقضائية وغيرها في الدول الإسلامية، وحضور الكثير منهم افتتاح المساجد والمراكز الإسلامية التي تقوم بعمارتها المملكة في الخارج لمساعدة الجاليات الإسلامية فيها.

كما يحتكّ الدعاة بغيرهم في المؤسسات المماثلة، أو غير المماثلة، كزيارة الفاتيكان مثلاً، وكان ذلك بقصد تحديث المؤسسات المحلية وجلب المنافع إليها، لتمكينها من مواجهة مستجدات العصر.

ونتيجة لذلك، فقد حاضر بعض من كبار العلماء في المملكة عن المثقفين والمسار الحضاري، وحاضروا أيضاً عن القضايا الائتمانية المصرفية[٥]، وغيرها من القضايا المعاصرة الأخرى. وكانت كلها تلحّ على ضرورة الاعتماد على النقل والعقل معاً، طلباً للمصالح التي يتطلع إليها المجتمع السعودي، وهي من مقاصد الدين الإسلامي.

٣ ـ أما الصنف الأخير، فهم مشايخ أصحاب وظائف مهنية، كالقضاة وهيئات الأمر بالمعروف، وهيئات التمييز والإفتاء، ومنسوبي ديوان المظالم والمدرسين، وهؤلاء أكثر استقراراً وضماناً لوظائفهم ما لم يشتطوا برؤى خارج مهام وظائفهم المسندة إليهم.

وباستثناء كبار العلماء وقلة من طلبة العلم ـ كما أشرنا سابقاً ـ يكون البقية قد اقتصرت وظيفتهم على مجرد تأويل الشريعة وتفسير النص، إما تأويلاً يتمشى ورغبة السلطة، أو تأويلاً محافظاً شكلياً يتشبث بحرفية النص بعيداً عن مقتضيات الواقع في مجتمع بدأ يتفتح على المنجزات السياسية والفكرية المحيطة به.

رابعاً: علاقة المشايخ بالسلطة

استثمرت العلاقة ـ منذ عهد الملك عبدالعزيز ـ بين الملك والعلماء (المشايخ) وارتهنت بحسب متطلبات النموذج المشايخي من جهة، والرمز

(٥) عبد الله المنيع، «الائتمانات المصرفية،» محاضرة ألقيت في دار الحديث بالمدينة المنورة عام ١٩٩٩. والشيخ عبد الله المنيع هو عضو هيئة كبار العلماء.

الملكي من جهة ثانية، فكلما كان الرمز الملكي يقدر النموذج المشايخي، وكان هذا الأخير يعزز الرمز ويقويه، حصل أصحاب المعرفة المشايخية على قسط مميز من السلطة ووضعوا في موقع يمكنهم من التعامل مع المجموعات الأخرى ومساومتها من موقع القوة، والعكس صحيح أيضاً.

وتحاول الأنتلجنسيا التي سنتعرض لها لاحقاً أن تأخذ الموقع البديل من نموذج «المشايخ»، إلا أن العامة قد تنصاع إلى النموذج لما يملكه من منبر للخطابة والقدرة على توزيع الخطاب على شكل منشور سريع القراءة، إضافة إلى أن معظم العامة يفضل السماع على القراءة، ولا سيما إذا كانت عامة المشايخ كما ذكرنا تتكلم على الثواب والعقاب، وقضايا الطهارة، وعذاب القبر، والإسراء والمعراج، ومهر زواج الحوريات في الجنة. ولكثرة ما سمع المواطن العادي من ترديد هذه المقولات، اعتقد أن هذا هو دور العلم المشايخي ! أما دراسة قضايا المجتمع المحورية والنوازل الطارئة وتصور الحلول المناسبة لها، فإنه سيغدو ينشدها من التكنوقراطيين في أجهزة الحكومة أصحاب المعرفة العلمية، أو من المثقفين.

أما الذين لا يملكون إلا الكتابة في التعبير عن قضايا المجتمع، وهي محدودة، فهم لا يتمتعون بالشعبية، مما يجعل المثقف فاقداً للتواصل مع المجتمع من جهة، ومغضوباً عليه من «الرمز الملكي» الذي لا يرى في مؤلفه المدح ظاهراً. وقد يجد المثقف من أعدائه أو حاسديه من يتربص بالنص الذي يكتبه ليؤوله على غير مقصده حتى يسبب له الأذى[٦].

كما أن النموذج يقف موقف الرفض من أصحاب المؤهلات، لا باعتبارهم تهديداً خطيراً لخط العقيدة فحسب، بل لكونهم منافسين أقوياء لاحتلال المواقع. هذا من جانب أول، أما من جانب ثان، فلكون مراكز الدولة يحتفظ بجلها إذا لم يكن كلها ـ المشايخ ذوي التحدرات الحضرية النجدية، فإننا نستحضر في أذهاننا حقيقة ما كنا انتهينا إليه في ما سبق، وما سنذكره في فصول لاحقة، والمتمثل في أهمية التحدرات الاجتماعية. فالمؤهلات العصرية يحملها من يتحدرون من أصول اجتماعية قبائلية، وكذلك حضرية نجدية

---

(٦) المأثور الشائع عن برنارد شو: «أعطني مقالة أكثر الكتاب محافظة، وأنا كفيل بأن أخرج منها سطرين تفسيراً يقوده لحبل المشنقة».

وحجازية، ومن مناطق أخرى، بعكس العلوم الشرعية التي تكاد تكون محصورة في الحضر ومن نجد في أغلبها، والذين يرومون الاستئثار وحدهم بمواقع النخبة، ويسعون إلى ذلك بشتى الطرق، كحجة مواجهة العلمانية والخوف على تهديد العقيدة (الصراع الإيديولوجي)، فالصراع هو أيضاً صراع مصالح دنيوية بين الحضر (المشايخ) الذين يريدون الاحتفاظ بجل الغنيمة، والقبائل التي تطمع في المشاركة.

ختاماً، فإن المؤسسة النموذجية المشايخية تتمتع بسبق تاريخي على حامل المؤهلات العصرية، كما أن لها قاعدة كبيرة وعريضة للقبول من المجتمع لكونه مجتمعاً مسلماً بالأساس.

من هنا أصبح النموذج هو الوسيط بين العامة والرمز، لذا فإن الرمز يحاول دائماً احتواء النموذج، وذلك ما حدا المثقف على أن يحتلّ موقع الخصم لكل منهما.

كما أن المثقف يقف من المؤسسة المشايخية كما أنها لم يكن لها انشغالات تذكر بالبعد الاجتماعي، كمحاصرة الظلم والاستغلال ومنع الفساد والاحتكار، والتصرف بالمال العام تصرفاً سيئاً، والحيلولة دون الإثراء السريع بغير وجه حق. وإذا أرادت المؤسسة المشايخية أن تحافظ على موقعها في المجتمع، كما كان لها من السابق، فيجب أن تستشعر قضايا المجتمع الاقتصادية والتعليمية والتربوية والاجتماعية، وأن تحدث تعاملها مع الإسلام، وأن توسع الدائرة لقبول حملة المؤهلات الشرعية من بقية مناطق المملكة في هيئة كبار العلماء وهيئة القضاء الاعلى ومحاكم التمييز وفي المحاكم وبقية الدوائر الشرعية.

كما أن الفقه الإسلامي بالذات مدعوٌ بإلحاح إلى استيعاب المستجدات والقضايا العصرية ومواكبتها بالاجتهاد الشرعي والعلمي. وعوض ذلك انكبت المؤسسة المشايخية على مصلحتها الخاصة، وعقدت زواجاً مصلحياً مع العائلة المالكة باعتبار الأولى تتكفل بشرعية الثانية، والثانية تسامحت مع الأولى على حساب القضايا الاجتماعية والسياسية الملحة. وكلتا الفئتين تقترب أو تبتعد من الأخرى بتوافق أو تضارب مصلحتيهما، ويعمل النمط الواقعي من المشايخية على ما من شأنه عدم المعارضة مع السلطة من أجل تحقيق المصلحة العليا للبلاد. وقد كان الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ أبرز من يمثل هذا

الاتجاه، فقد رأى أن تحقيق مصالح الشريحة التي يمثلها يستوجب التعاون مع السلطة. ولأجل ذلك، فقد كان الشيخ عادة ما يحصل بهذا التعاون على بعض رغبات الاتجاه الذي يمثله ولو شعاراتياً، إلا أن مؤسسة العائلة المالكة كانت كثيراً ما تحتوي المؤسسة المشايخية بحكم أن الملك هو الذي يملك حق تعيين وإقالة الكوادر المشايخية، بالإضافة إلى التقدير والتبجيل والمرونة، وقبول الشفاعة التي يمكن أن تمنحها المؤسسة المالكة أو تمنعها.

ولا بد من أن ننوه بتميز علماء المملكة العربية السعودية بصفاء العقيدة الشرعية المتجردة من بعض معتقدات الفرق والمذاهب الأخرى، وذلك تأثراً بتراث الحركة السلفية (الوهابية)،كما حددناها في فصول سابقة والتي تأخذ الخط السلفي بوجه عام. وإن كان يُلمس من بعضهم الحدة والشطط بما يستعدي كثيراً من الناس على اتباع الحركة السلفية، كردة فعل على استعدائهم للمذاهب الأخرى الموجودة في المجتمع السعودي، فهي موجودة من قبل تكوّن الكيان السعودي، وقد أقرها الملك عبدالعزيز على ما هي عليه. ومن الجدير ملاحظته أن الإخوان على رغم تشددهم في الدين وجهادهم من أجل صفاء العقيدة وتطهيرها من الشوائب العالقة بها، فقد أقروا هؤلاء على ما هم عليه من مذاهب ولم يتعرضوا لهم بسوء، بعكس شباب اليوم من بعض الفئات الموسومة بغلوها في الدين، والذين يعملون جادين على تأطير الناس على مذهب واحد على رغم سعة الإسلام ويسره.

وهنا نثير إشكالية الإقليمية حتى في الدين، ونبدي ملاحظة لا بد من ذكرها : فمن كان والده شيعياً أو صوفياً أو مكرمياً، حتى ولو تخلى عقائدياً عن هذا المذهب، بحكم التعليم أو عدم التمييز السياسي بين المواطنين، وهي تسجل للنظام، وبحكم الاختلاط والعشرة، فإن الإقليمية لا تقبلهم، كونهم ينتمون لأقاليم مشهورة بالمذهبية، لا ما تستوطنه نفوسهم وعقولهم، وترفض حتى صدق نيتهم وتصريحهم بالتحول إلى مذهب الأكثرية (السنة).

وقد تأكد للباحث أنها لا تقبلهم حتى في الجامعات المتخصصة بعلوم الشريعة ولا بتدريس بعض العلوم في المدارس.

ولا ينفرد المجتمع السعودي وحده بتقديره العلماء، بل هي سنة درج عليها معظم المجتمعات حتى المعاصرة منها، إذ يذكر أمحمد صبور أن برديو يربط من جهة بين المكانة الوجيهة للانتلجنسيا وبين خصوصيات رأسمالها

الثقافي والفكري، إذ بإمكان رأس المال هذا أن يصبح مصدراً للسلطة والنفوذ[٧].

ولم يكن في مقدورنا تقديم إحصاءات عن عدد المشايخ وتصنيفهم حسب مؤهلاتهم وتخصصاتهم، والجامعات التي تخرجوا فيها وأعمارهم وغير ذلك، كما فعلنا في النخبة الشورية، لتعذر المصادر التي نستقي منها المعلومة الموثقة، فمعظم كبار العلماء لم يتخرجوا في جامعات عصرية، كما لم نقف على دراسات إحصائية للمشايخ تراعي هذه المحددات. وبهذا اكتفينا بعرض المتاح لنا والمتوفر من المعلومات والمعايشة.

(٧) أمحمد صبور، **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٨.

الفصل السادس

الانتلجنسيا السعودية (النخبة المثقفة)

أولاً: تعريف المثقف

يلف الغموض عادة مفهوم الانتلجنسيا لرواجه وكثرة توظيفاته وتباين مدلولاته، وخصوصاً أنه يتقاطع مع مفاهيم أخرى لمفهوم المثقف والمفكر، فيغدو أحياناً مرادفاً لها.

وقد ذكر الطاهر لبيب(١) أن روبرت بريم يرى أن «المثقف» كمصطلح قد استُخدم بصفة أساسية من قبل أولئك الذين كانوا ينادون بالحقوق السياسية، وقد تخلق هذا الاسم من خلال أدباء فرنسا الذين قادوا الحركة التي استهدفت تحرير الوظائف الأدبية والكتابية، وهي الحركة التي كانت ترمي أساساً إلى الحد من سيادة النزعة العسكرية، وقد وجه ذلك أساساً ضد المحاولة التي قادها دريفوس (Dreyfuse) عام ١٨٩٤م. أما اصطلاح «الانتلجنسيا» (Intelligentsia) فقد استخدم من قبل الأوروبيين الشرقيين، وهو اصطلاح يعني المفكرين الذين يهتمون أساساً بنقد السلطة القائمة، ويلعبون أدواراً رئيسة في الحركات الثورية. ولا يرى روبرت بالضرورة أن يكون المثقف راديكالياً أو من ذوي الميول اليسارية، ولكنه أكد أن كثيراً من الكتّاب يستخدمون اصطلاحي «المثقفين» و«الانتلجنسيا»، باعتبارهما يعنيان تلك الفئة من المفكرين ذوي النزعة النقدية والتقدمية، ويتخذان موقف الاغتراب والانفصال عن المجتمع.

---

(١) انظر: الطاهر لبيب، **سوسيولوجية الثقافة** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).

فإن المثقفين فئة تقف من المجتمع موقفاً نقدياً انفعالياً، وهذا يستوجب تحديداً سالباً لمفهوم المثقف. وذكر روبرت أيضاً أن سيمور مارتن ليبست عرّف المثقفين بأولئك الأشخاص الذين يمكن أن ينظر إليهم ـ مهنياً ـ باعتبارهم تلك الفئة المستغرقة في إنتاج الأفكار، مثل الباحثين والفنانين والصحفيين والعلماء. .. إلخ.

ويميز بوتومور بين المثقفين (Intellectuals) والانتلجنسيا (Intelligentsia)، ويعزو هذا التفريق إلى أن مصطلح الانتلجنسيا استخدم لأول مرة في روسيا، ويقصد به آنذاك أولئك الذين تلقوا تعليماً جامعياً يؤهلهم للاشتغال بالمهن الفنية العليا، وقد اتسع استخدامه وامتدّ مدلوله إلى كل الذين ينخرطون في مهن غير يدوية. أما المثقفون فهم أولئك الذين يسهمون مباشرة في ابتكار الأفكار أو نقدها، وتضم هذه الفئة المؤلّفين والعلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية والمحللين السياسيين. وقد يصعب تعيين حدود هذه الجماعة تماماً، ذلك لأن المستويات الدنيا منها تختلط بمهن الطبقة الوسطى، مثل التدريس والصحافة، لكن الخصائص المميزة لها التي تتعلق مباشرة بثقافة المجتمع تظل واضحة وضوحاً كافياً[٢].

أما موسكا، فقد اعتبرهم جماعة مستقلة تقف موقفاً وسطاً بين البرجوازية والبروليتاريا، بحيث تصبح نواة لنخبة جديدة ومهمة تلعب أدواراً كبرى بمقتضى تطور الصراع الاجتماعي.

كما اشترك موسكا وكارل منهايم في انطباعهما الجيد عن الطبقة المثقفة بحيث تأخذ حسب رأيهما في اعتبارها مصالح المجتمع بصفة عامة، حتى وإن أدى الأمر إلى تخليها عن مصالحها الخاصة، لأنها تفضل التنازل عن منافعها الآنية تحاشياً لشرور المستقبل، فالطبقة المثقفة هي التي تستطيع التحرك باستقلال لتحقيق المزيد من المصالح الاجتماعية العامة.

أما بالنسبة الى الأصول الاجتماعية للمثقفين، فقد استطاع التعليم أن يساعد ذوي المواهب من الطبقات الاجتماعية الدنيا على الحصول على مراكز اجتماعية مهمة الى درجة أنهم بدورهم أصبحوا نخبة. وكدليل على ولوج

(٢) توماس بيرتون بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري [وآخرون] (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)، ص ٨٧.

المثقفين دائرة النخبة السياسية، فإنه اتضح أن أكثر من نصف أعضاء مجلس النواب الفرنسي منذ عام ١٨٧١م حتى عام ١٩٥٨م المنتخبين، والبالغ عددهم ٦٠٠ نائب هم من المثقفين بالمعنى الواسع، ويضمون فئات متعدّدة، مثل الكتّاب وأساتذة الجامعات والمحامين والصحفيين والعلماء والمهندسين والمدرسين.

فالمثقف كان امتداداً طبيعياً لـ «الفيلسوف» في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وذلك على المستوى المذهبي والأيديولوجي. فبروز المثقف ارتبط بالصراع الفكري والسياسي، حتى إنه أحياناً يُقصد بالمثقفين الفئة النشيطة والمعارضة للسلطة. فالمثقف هو الفرد الذي يلتزم بإثارة القضايا التي تتعارض مع أي ضغط سياسي، ويشترط فيه أيضا أن يكون مالكاً لرصيد معرفي مهم.

ويُعَرِّف أحمد صادق سعد المثقف بقوله: «المثقف هو الشخص المنشغل بشؤون الثقافة المعنوية، وبحيث تتوافر لديه المعلومات والمفاهيم النظرية والقدرة على التعامل مع الأفكار المجردة عن الشؤون العامة المكونة لثقافة المجتمع»[(٣)].

وقد نقل عاطف عضيبات مجموعة تعريفات للمثقفين، إذ يقول: «إن تعريف المثقف أمر مشكل، حيث إن كلمة «مثقف» في لغتنا العربية وفي اللغات الحية الأخرى تعني أشياء عديدة، فكلمة «ثقف» التي تقابلها كلمة «Intellectual» بالإنكليزية، و «Intelligenty» بالروسية، و «Intelligenz» بالألمانية، و «Intellectuel» بالفرنسية، حملت الكثير من التعريفات، نذكر منها على سبيل المثال:

ـ المثقفون: هم مجموعة من الأشخاص الذين تمكنهم قدراتهم ومواهبهم الخاصة من النفاذ إلى منجزات ذات قيمة ثقافية [ماكس فيبر].

ـ المثقفون: هم أولئك الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة، وعلى أساس هذه المعرفة الموضوعية وتأملاتهم الذاتية يصوغون أحكامهم على الواقع دون

(٣) انظر: أحمد صادق سعد، في: **الانتلنجسيا العربية: المثقفون والسلطة: أعمال الندوة المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ ١٩٨٧**، تحرير سعد الدين ابراهيم، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٤٢٦.

أن يستخدموا هذه الأحكام مباشرة أو بالضرورة من خبراتهم الحسية [روبرت ميشل].

ـ المثقفون : هم المتخصصون في أمور الثقافة، ويضعون حساباتها فوق الحسابات الاجتماعية اليومية المعتادة [تالكوت بارسونز].

ـ المثقفون : هم ذلك القطاع من بين المتعلمين الذين لهم طموحات سياسية، إما مباشرة بالسعي إلى صياغة ضمير مجتمعهم والتأثير في السلطة السياسية في اتخاذ القرارات الكبرى [إدوار دستيلز].

ـ المثقفون : هم أولئك المتعلمون الذين يتمتعون بالروح الفلسفية النقدية، ويستخدمونها في مراجعة ماضيهم والتأمل في حاضرهم لكي يفسروا النبل الإنساني ويضيئوا الطريق لأبناء أمتهم ويرشدونهم سواء السبيل [جمال الدين الأفغاني][٤].

وتختلف الاجتهادات حول ماهية المثقف وأنماط تعاملاته، فالبعض يرى وجوب انخراط المثقف في حركة اجتماعية منظمة، أو أن يتولى القيادة الفكرية في إحدى مجالات الحياة العامة، والبعض الآخر يرى أن المثقف لا بد من أن يكون بمثابة «فيلسوف»، فتكون له مواقف أيديولوجية واضحة، إلا أن البعض الآخر يرى أن يقتصر المثقف على إنتاج الأفكار المجردة المفصولة عن الشؤون الثقافية العامة، ولا يرى ضرورة لكل ما ذكر آنفاً، فالعادة في الأحاديث الجارية عن المثقفين لا تشترط فيهم هذه الشروط، وإن كانت تعطي لهم مكانة اجتماعية خاصة، ويرى أيضاً أن إثراء أوساط المثقفين بالقادة الفكريين والفلاسفة أمر يتغير حسب الظروف العديدة»[٥].

وقد ذكر لبيب أن روبرت بريم جمع مواقف علماء الاجتماع إزاء المثقفين في:

١ ـ أصحاب الاتجاه الوظيفي الذين يرون أن المثقفين المستقلين لديهم القدرة على أن يكونوا أكثر تألقاً مع البناء الفوقي (Super Structure)، وهو ذلك البناء الذي يتميز بالانتشار والاتساع، فضلاً عن كونه بناءً منظماً موجهاً. ووفقاً للاصطلاحات الطبقية فإن هذه الطائفة من العلماء ترى أن المثقفين قد

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٨.

تكاملوا مع الطبقة الوسطى الجديدة، وأن نتيجة ذلك سياسياً تتحدد في نمو الطبقة المثقفة المعتدلة، وانسحاب الطبقة ذات النزعات الراديكالية.

٢ ـ أما الفئة الثانية من علماء الاجتماع، فهي تلك التي يطلق عليها اسم الماركسيين المحدثين، وهي الفئة التي تقف موقف المعارضة من الفئة السابقة أو الاتجاه السابق، وذلك انطلاقاً من تصورهم الذي مفاده أن انغماس المثقف في البناء العلوي المنظم يفقد المثقف استقلاله، والذي يتحول تلقائياً إلى عامل أجير.

٣ ـ وينطلق من خلال هذين الاتجاهين المتناقضين اتجاه ثالث يتزعمه كارل مانهايم الذي يرى أن المثقفين في العالم المعاصر يمكن أن ينظر إليهم باعتبارهم فئة بالانتماء الطبقي المحدود. ويبرر مانهايم تصوره على هذا الأساس: إن المثقفين قد تشكلوا من مختلف الطبقات الاجتماعية، وإن العملية التعليمية الخاصة بهم قد تمت في محيط كان يحثهم على النظر إلى المشكلات الاجتماعية والسياسية من مختلف المداخل، وليس من خلال مدخل أو منظور واحد.

فأفكارهم كما يذهب ليبست محدودة تحديداً طبقياً، كما هو الحال بالنسبة الى العمال أو أصحاب المشروعات، كما يرى أن اللاطبقية النسبية كسمة تميز المثقفين يمكن أن تكون عوناً لهم على التوصل بصورة عملية إلى طاقم من الحلول الصحيحة لمختلف القضايا الاجتماعية، وهي حلول لا تعبر عن رؤية طبقية خاصة.

٤ ـ وقام نفر كثير من علماء الاجتماع بتطوير الاتجاهات الفكرية الثلاثة، وقد اتخذوا من المجتمعات التي أصابت قدراً ملحوظاً من التقدم الاقتصادي بؤرة لاهتمامهم[٦].

ونحن إذا تناولنا الثقافة باعتبارها رأسمالاً، وجدنا أن الفكر في العصر الحاضر قد أصبح بضاعة ذات قيمة، وأسواق هذه السلعة الجامعات والأحزاب والصالونات والنوادي الأدبية والمنابر الإعلامية بكافة أشكالها، وحلقات المناقشة من مؤتمرات وندوات وجمعيات مهنية، وذلك بحثاً في ما يمكن أن

---

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الشيخ، **المثقف والسلطة: دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر**، تقديم سالم يفوت (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١).

يقدمه المتعلمون للمجتمع من حلول لمشكلاتهم وما يثيرونه من مناقشات في النوادي والمحاضرات والصحف والمجلات. ومن هنا تتحدد هوية المثقف، وإننا لا نتجاوز الحقيقة إذا أكدنا أن المثقفين في الدول الحرة، وخصوصاً أنهم قد قدموا أدواراً ممتازة في الحياة السياسية (رغم كونهم في واقع المجتمعات الاستبدادية)، لعبوا أدواراً احتجاجية حاسمة. لذلك فإن السؤال الملح : ما الموقع الذي يمثله المثقفون في المجتمع السعودي ؟.

ثانياً : المثقف السعودي

استناداً إلى هذه التعريفات الثرية والمتعدّدة للمثقف، يمكن أن نعرّف المثقف السّعودي باعتباره الشخص الذي حاز على درجة عليا من العلوم المعاصرة وغير المعاصرة، على أن يكون له اهتمام بالشأن الوطني وقضايا المجتمع. ويتجسد هذا الاهتمام في ما يكتبه من آراء عبر وسائل التعبير المتاحة كالكتب والدّوريات ووسائل الإعلام المرئية.

وتعريف المثقف السعودي ليس حصراً على ذوي التكوين العلمي المعاصر، بل يتعدى ذلك إلى المؤهلين شرعياً بشرط أن يكون لهم اهتمام واضح في الشأن العامّ، كما أنهم لا يرفضون المستجدات النافعة، والتسليم بالتحاور والمحاورة مع الآخر دون أن يكون ذلك شرطاً في التسليم له، ولكنه للاستفادة منه والتأثير فيه.

إن المثقف في المجتمع السعودي بدأ يستحضر مقولات التنظيمات الوطنية والشرعية والأدبيات التنموية، وهذا الاستحضار للمقولات الوافدة عمق فيه حالة من الوعي المنفصم الذي فيه يتمزق بين طرفي نقيض، إذ تتجاذبه من ناحية رغبة في الانخراط ضمن تيار الحداثة والعقلانية الغربية والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة، ومن ناحية ثانية رغبة في المحافظة على الذات ودعم الهوية وتجنب الهيمنة الحضارية، وبذلك استقرت في وعي المثقف السعودي هاتان الرغبتان المتعارضتان.

والمتتبع لإنتاج المثقفين السعوديين يدرك أن بعض المثقفين السعوديين حاولوا أن يكون لهم دورٌ في مسار التنمية وإدارة الشأن العام، إلا أن ذلك انحصر في المستوى النظري، أو الأداء الروتيني الوظيفي من خلال الانخراط في الأجهزة الحكومية بصفتها المجال الوحيد الذي يحقق له الهيبة والجاه

والتطلعات الشخصية للحراك الصاعد. ولم تضف ثقافتُه على الوظيفة الإبداع والمهارة وسرعة الإنجاز، بل عادة ما انحنى لتوجهاتها وراعى مزاجها بتنازله عن دوره كمثقفٍ مجتمع، مكتفياً بأن يكون دولاب وظيفة، ينشغل يومياً بملفات روتينية، وذلك ما قلَّص لديه حتى خلق الفرص أو حذق إدارة التنمية وفق ما يحقق أهداف المجتمع، بل في كثير من الأحيان ينهج مسالك البيروقراطية الفاسدة نفسها، التي يفترض أن يعاديها أو يغير من أسلوبها.

ثالثاً: محنة المثقف السعودي

يشكو المثقف السعودي من حالة خنق دائمة لا تمكنه من التنفس بحرية، ومردّ ذلك إلى عوامل سياسية ومشايخية ـ كنا قد تعرضنا لها سابقاً ـ وضيق في مساحات المجتمع المدني إلى حد الغياب أحياناً، وذلك ما حدّ من قدرة المثقف على توثيق الصلة بشرائح المجتمع وفئاته التي يتحدث بخطابه لها وباسمها ونيابة عنها. ولعل ذوي التكوين الشرعي (الديني) كانوا أكثر حظاً بالتعبير من المثقف الذي تعودت المؤسسة المشايخية على وصفه بالعلماني، وهو الوصف الذي يطلق على كل متعلم تعليماً عصرياً، أو مطلع على منجزات الحضارة الغربية، مُقْتنع بضرورة الإفادة منها.

وفي واقع الحال، فإن مطالب المثقفين السعوديين ما زالت محدودة، ومطلب التعبير عنها قد يفوق أهمية عن تحقيق الباقي منها.

وعلى رغم انجذاب المثقف السعودي للتحديث، فإنه لا يزال ككافة فئات المجتمع السعودي يذعن بالولاء والخضوع للسلطة الأبوية المتجسدة في رمز الملك[٧]، ويستفتي علماء الدين في مسائل الحلال والحرام، ويذهب إلى المسجد خمس مرات في اليوم، فممارسته اليومية في العبادة وسلوكه المتكيف مع سلوك المجتمع تنفي عنه صفة العلمانية بالمفهوم الكنسي.

ولا أدري لماذا يوسم بالعلمانية من قبل بعض الفئات المشايخية، ومما يظهر لي أنه بسبب تعليمه الغربي ونزوعه إلى الحداثة في ما يتعلق بالتقنية والإدارة والتطلع إلى قيام مجتمع مدني بمؤسساته العصرية التي تعتقد المؤسسة الدينية أنها ستسحب من تحتها البساط، بدليل الإشغال اليومي للمجتمع بكافة

(٧) انظر: هشام شرابي، **البنية البطريكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧).

محيطه سواء الحكومة أو الصحافة أو الانترنت حول دمج التعليم بنيناً وبنات في مؤسسة واحدة. وعلى رغم أن هذا لا يتنافى مع الدين في شيء، ولكن لعلة الخوف من ضياع المواقع.

من هنا يظهر أن أي نظام أو تطور أو فعل من خلال آليات المجتمع لا يظهر من تحت عباءة المؤسسة الدينية ينعتونه بالعلمانية (أي الكفر)، وهذه التبريرات للنيات أصبحت تشوّش على صدقيتهم حتى من المثقفين داخل المؤسسة الدينية، ومع ذلك تبقى المؤسسة الدينية لها مكانتها المتميزة في نفس المجتمع السعودي، بحكم عقلانية كبار العلماء فيها وواقعيتهم وإدراكهم لفقه الواقع، وتنشيط الاجتهاد في النوازل المعاصرة من خلال تمييزهم بين خير الخيرين وشر الشرين، ولا بد أن تكون هكذا، وإلا ستركض عليهم العولمة بخيلها ورجلها وبأسلحة لا قبل لهم بها.

وفي المقابل، فالمثقفون عموماً إما أن يمتلكوا وعياً ومكانة يسمحان لهم بصنع قدر الأمة باعتبارهم فاعلاً قادراً على تحفيز الجماهير وتعبئتها للبناء، انطلاقاً من فهمهم للتناقضات التي تحكم نسق المنظومة الاجتماعية وتحويل الصراعات والتناقضات في المجتمع إلى قوة دمج وصهر وذوبان، ليصبح الوطن كله نسيجاً واحداً همه تحديد الأهداف والسير بها إلى خيار المصلحة المشتركة والمنفعة المجتمعية، فيستثمر المثقفون قوة زادهم المعرفي لتضييق زاوية الانحراف مجتمعاً وقيادة، وبهذا يصبح المثقفون «النجوم» التي تهدي الأمة، لكونهم مثالاً يحتذى به. ومن دون ذلك سيتحولون إلى مجرد أفراد مُحتوين من قبل القوة الفاعلة في المجتمع سواء القوة السياسية أو المالية، مشغولين بتبرير الممارسة السائدة من خلال المدح والإطراء والتبجيل، أو موظفين من قبل الفاعلين في الدولة، وممجوجين من قبل الجماهير. وعندما يدرك المثقفون هذه الحقيقة، فإنه يتحتم عليهم إما أن يكونوا أحد مفردات البيروقراطية القادرة على توفير المعاش الاجتماعي لهم، من خلال ما يتلقونه من راتب الوظيفة الشهري وباقي الامتيازات الأخرى العديدة، أو أن يطوعوا معرفتهم من أجل عامة المواطنين الذين لا يقبلونهم إلا إذا وظفوا ذلك الزاد في الدفاع عن مصالحهم.

لكن ما إن يصبح المثقف غير ذي نفع لبيروقراطية المركز، حتى تستبدله هذه الأخيرة بغيره وهكذا دواليك، وذلك من استراتيجيات البيروقراطية في لعبها مع المثقف، أو أي فاعل آخر.

أما الفئة الأولى من «المثقفين»، فأعتقد أنها الأكثر انتشاراً في الأقطار العربية، وأما الفئة الثانية فهي الأندر. ومن هنا نستطيع أن نقرّ أن في إمكان المثقف في حالة الولاء والخضوع والتبعية إدراك المناصب العليا في الدولة، خصوصاً إذا أضاف لزاده المعرفي مكانته الاجتماعية الصادرة عن العائلة أو الشلة أو الزمالة أو المنطقة أو المصاهرة أو السمسرة، غير أن السمسرة تكاد تكون ظاهرة تختص بها الدول النفطية أكثر من غيرها. ولهذه العوامل مجتمعة قد يتنازل المثقف عن مطالب الاحتجاج كشكل من أشكال المقايضة.

ويرى أمحمد صبور أن انتقال المثقف من المجال الجامعي إلى مجال النخبة يتمّ عبر قنوات عديدة، لعل أهمها:

١ ـ النجاح المعرفي العلمي.

٢ ـ الالتزام والتحالف السياسي.

٣ ـ الوظيفة الإدارية والتكنوقراطية.

٤ ـ الطاقات الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي)[٨].

وقد تبين لنا ونحن ندرس تطور علاقة الدولة بالمجتمع أن الحالة السعودية يعسر مقارنتها مع أي حالة أخرى، فهي لا تتوفر على مؤسسات وتنظيمات قوية يمكن رصدها ودراستها وعلاقتها مع النظام ما عدا المؤسسة المشايخية، وهي كذلك لا تتمتع بتجمع هيكل قانوني، إلا أنها الأكثر حضوراً في ذهن الأفراد، وهي الفاعل الذي لا يمكن تجاهله من قبل الفاعل المركزي.

فالمثقفون في المجتمع السعودي يطلب منهم ضمنياً ومن خلال السنن الثقافية وعبر تقاريرهم ومقالاتهم وبحوثهم وندواتهم ومشاركاتهم في المؤتمرات وتحاليلهم الموثقة تقديم النصح والمشورة والرؤية لصانع القرار ولعموم فئات المجتمع، وذلك لما يتميزون به من غيرهم من استشعارهم لثقل الهم الاجتماعي بواسطة ما يماثل «الرادار» الوطني القادر على التقاط الذبذبات من

---

(٨) أمحمد صبور، **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٦.

محيط المجتمع، وصياغتها في أفكار قيّمة تجسر المسافة بين المواطن والمسؤول لتعميق الثقة والشعور المتبادلين بصفتهما متميزين بالقدرة على عرض قضايا وهموم ومشاكل وشجون مجتمعهما، سواء ما كان منها ظاهراً للعيان، أو خافياً كامناً في عمق خفايا المجتمع.

فالمثقف مطلوب منه أن يكون ضمير الدولة ووجدان المواطن، وذلك إذا ما التزم الصراحة والجرأة العلمية ليدركها المشرّع، ويتفهمها المنفّذ، ويطمئن آنذاك المواطن الى أن قضاياه ومطالبه تعالجان معالجة علمية ومعلومة لدى المعنيين بالأمر. وإذا تأكدت له هذه الحقيقة، فإنه لن يلجأ إلى السراديب المظلمة ولن تغريه الإشاعة، وربما لن يصدقها طالما أن قضايا المجتمع مطروحة للمناقشة أمام الرأي العام، ومعلومة من قبل الجهات الرسمية.

غير أن المجتمع السعودي يعاني القحط الثقافي، خصوصاً في مجال المضمون الواعي والهادف، فقد تحولت منابر الصحافة والتلفزيون والإذاعة وخطب المسؤولين في الكثير منها إلى المدح الممجوج والأغنية الهابطة والمقالة المرتزقة. فحتى منابر المساجد تحولت فيها خطب الجمع والأعياد إلى مجرد بيانات كلامية فضفاضة غافلة أو متغافلة عن طرح مضامين تعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي. فحتى المسائل العبادية لفقه النفس والمعاملات من تقوى وتوبة واستقامة وطمأنينة وتعامل يفضي إلى حسن المعاملة وقضاء حوائج أفراد المسلمين من قبل الموظف العام في المجتمع ظلت غائبة، فضلاً عن تناول القضايا السياسية، وفضح ممارسة المكلفين في الإدارة البيروقراطية. وهذا ما دفع إلى تجريد هذه الخطب الوعظية من مضمونها، فغدا ذلك قناعة لدى جل الأفراد.

وفي الختام، يمكن القول إن الصوت المشايخي ـ بوجه عام ـ وصوت المثقف العصري في المجتمع السعودي عادة ما يتعارضان، إلا أنهما يتفقان في خصوصية واحدة، وهي انشغالهما بالأطروحات النظرية أكثر من العملية، وترديد مقولات تراثية أو إحياء أفكار استنفدها التاريخ .

أما في ما يخص المثقفين بالذات، فإن المشهد نفسه يعاد إنتاجه : ترديد مقولات سبق أن قيلت في بقية مجتمعات الوطن العربي، أو المجتمعات الليبرالية الأخرى دون ابتكار أو تجديد. فلم تنشغل لا المؤسسة المشايخية لاستنباط حلول للمستجدات المتزامنة والمستحدثات القادمة، ولا

الانتلجنسيا لإبداع الرؤى الفكرية الموجهة، أو تحديد المسارات نحو أهداف واضحة[٩].

كل ذلك يدفعنا إلى الاعتقاد في تقصير المثقف السعودي في تلمس القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية لمجتمعه، واستبصار احتياجات الوطن حتى في أبسط الخدمات الإنسانية والاجتماعية، فخلت الساحة من صحافة وإعلام وتآليف ومؤسسات معنية بالأدب والفن من أي مضمون جاد، مما أدى إلى تكريس تلك المنابر للإعلام الرياضي المقتصر على الكرة والشعر الشعبي الغزلي المبتذل والأغنية الركيكة والمسرح الساذج، دون أن ننسى بعض الاستثناءات النادرة التي جلّت بوضوح صبر المثقف السعودي وهدوئه في زمن التشنج والتوتر. والأمثلة كثيرة بدأت تتنامى وتهمس من حين إلى آخر، فيسمع صوتها.

(٩) ما لاحظناه من خلال قراءتنا لبعض كتابات المثقفين السعوديين، فالمثقف الذي يكتب عن العولمة وهي قضية جدّ راهنة يردد مقولات قد قيلت في الغرب في الأربعينيات و الخمسينيات، وقيلت في الوطن العربي في السبعينيات.

الفصل السابع

النخبة البيروقراطية

تمهيد : مراحل الخدمة المدنية (الوظيفة العمومية)

كنت قد تعرّضت في الفصلين الأول والثاني في بحثي إلى معضلة البيروقراطية في المملكة سلوكاً وممارسة، فقد فرخت في الجهاز الإداري (الحكومي والخاص) ما يسميه الباحث السعودي أسامة عبد الرحمن بمافيا البيروقراطية[١]، التي تشكلت كجسم خفي في الإدارة تضغط وتوجه وتساوم وتبتز دون إعطاء مزيدٍ من الاهتمام للمصلحة الوطنية. وقبل تناول هذه المسألة بعمق يكون من الضرورة على الباحث التمهيد التاريخي لأهمّ مراحل نشأة الإدارة في المملكة وتطورها، والتي يمكن لي اقتضابها في المراحل التالية[٢]:

١ ـ **المرحلة الأولى**: من عام ١٣١٩هـ (الموافق لدخول الملك عبد العزيز الرياض ومبايعته ملكاً) إلى عام ١٣٤٣هـ: وهي مرحلة إعلان الدولة واستكمال تكوّنها السياسي. لم تكن بها إدارة بالمعنى الحديث للكلمة، وكان التكليف يتمّ على شكل مهمات، أو لا توجد مسميات وظيفية ما عدا (القاضي، الأمير، المطوع، المؤذن، الخراص[٣]، ولم يكن الأمر محدّداً برواتب شهرية نقدية بل ترك للاجتهاد، ويتخذ عادة شكلاً عينياً كالغنم والإبل، وكان ينعت هؤلاء «المكلفين» بالخدّام.

---

(١) انظر: أسامة عبد الرحمن: **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة؛ ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، و **عفواً أيها النفط** (تهامة، جدة: [د. ن.]، ١٩٨٧).

(٢) انظر: الديوان العام للخدمة المدنية، **الخدمة المدنية في مائة عام** (الرياض: مطابع دار الهلال، ٢٠٠٠).

(٣) الخراص: تُفيد في المجتمع السّعودي المختص في تقييم المحاصيل الزراعية من أجل الزكاة.

٢ ـ **المرحلة الثانية**: من عام ١٣٤٣هـ إلى عام ١٣٤٧هـ: وهي مرحلة بداية الاستقرار وإصدار الأنظمة العلية وما صاحبها من قوانين وتعليمات وضعت نواة التنظيم الإداري للمملكة. وقد ابتدأ الملك عبدالعزيز بمنطقة الحجاز نظراً لوجود نواة تقاليد وإرث إداري عثماني. وقد بدأت هذه النواة تتسع تدريجياً وانتقلت إدارة المملكة من التعدّدية الإقليمية إلى المركزية، حيث صدر أول القوانين المتعلقة بالدوائر «الإدارية» والتسلسل، وشروط الوظيفة والمجالس البلدية عام ١٣٤٥هـ، وتم عام ١٣٤٧هـ تأسيس إدارة في وزارة المالية تعنى بسجلاّت الموظفين.

٣ ـ **المرحلة الثالثة**: من عام ١٣٤٧هـ إلى عام ١٣٩٠هـ: وهي مرحلة عرفت اعتناءً خاصاً بالمركزية الوظيفية التي بُعثت، والتي أصبحت تسمى سنة ١٣٧٨هـ ديوان الموظفين العام. وهذه المرحلة هي الأكثر حضوراً في التشريعات الحالية للخدمة المدنية لأنها شهدت جهداً جباراً للتشريعات الدقيقة في وقتها.

٤ ـ **المرحلة الرابعة**: من عام ١٣٩١هـ إلى غاية عام ١٤٢٠هـ: وهي المرحلة الحالية التي شهدت هيكلة ديوان الموظفين العام، ثمّ تعديل اسمه إلى الديوان العام للخدمة المدنية عام ١٣٩٧هـ، دون أن ننسى التشريعات العديدة المتعلقة بالتوظيف. غير أن الأهم من ذلك هو أن بداية هذه المرحلة قد شهدت ولادة البيروقراطية السعودية، وذلك للأسباب التالية:

- انطلاق برامج ابتعاث الموظفين إلى الخارج.
- تزامن بداية هذه الحقبة مع الخطة الخماسية الإنمائية الأولى.

ـ تزامن هذه الحقبة مع السيولة النفطية والمالية ـ بداية السبعينيات الميلادية ـ إحداث المراتب العليا للإدارة ـ كما يتضح من الجدول رقم (٧ ـ ١) ـ واستنفاع ثلة منها للارتقاء إلى أعلى الهرم الإداري الذي تشوّه، وغدت في بعض الحالات المراتب العليا أكثر من المراتب الدنيا. فانقلب هذا الهرم، ومثّلت المراتب العليا، كما يقول يوسف إبراهيم السلوم[٤]: «عنق

(٤) يوسف إبراهيم السلوم، **بحوث ومقالات في الإدارة العامة** (الرياض: دار عبد الرحمن الناصر، ١٩٨٦)، ص ١٢٦.

زجاجة» يخنق التدرج الوظيفي والارتقاء. وهذا الإجراء عمدت إليه البيروقراطية، لتكوّن جسماً مغلقاً ضاغطاً وقوياً.

يوضح الجدول رقم (٧ ـ ١) الوظائف المدنية المعتمدة لمستوى الإدارة العليا (الاعتمادات الوظيفية حسب المراتب) خلال الفترة ١٣٩٥ ـ١٤٠١هـ.

الجدول رقم (٧ ـ ١)
الوظائف المدنية المعتمدة لكبار موظفي الدولة

المراتب / الفترة	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	ممتازة	وزير/ نائب وزير
الخطة الأولى ١٣٩٠/١٣٩١	-	٩٧	-	-	٣٧	٨٩	١٦	٣٧
١٣٩٢/١٣٩٣	٣٦٦	١٩٥	٣١	٢٤	٤٤	١٠٣	٢٠	٤٣
١٣٩٤/١٣٩٥	٦٤٤	٢٨٦	٩٦	٤٨	٥٤	١٢٠	٢٠	٤٤
الخطة الثانية ١٣٩٥/١٣٩٦	٩٠٥	٣٤٩	١٥١	٥٩	٧٠	١٣٥	٢٦	٤٨
١٣٩٧/١٣٩٨	١٣٢١	٥٢٠	٢٧٧	١٢١	١٣٢	١٦٦	٢٢	٦١
١٣٩٩/١٤٠٠	٢٤١٥	٧٥٢	٤١٦	١٩٦	١٧١	١٩١	٣٢	٦٦
الخطة الثالثة ١٤٠٠/١٤٠١	٣١٩٩	١٠٦٩	٦٠٠	٢٧٠	٢٠٦	٢٥٧	٣٦	٧٠
١٤٠١/١٤٠٢	٣٦١٥	١٢٨٣	٦٧١	٣٥٠	٢٤٩	٢٧٤	٤٧	٧٢

المصدران: الكتاب الإحصائي ([الرياض]: مصلحة الإحصائيات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٧٩)، **ومجلد ميزانية الدولة لعام ١٣٩٩ - ١٤٠٠، ١٤٠٠ - ١٤٠١، و ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ.**

ولما كانت الدولة تمرّ بانتعاشة اقتصادية كبرى، فإنها تميّزت بسخاء كبير على الإدارة، فكانت نسبة نمو المراتب العليا تتطور باستمرار دون الإخلال بالهرم الوظيفي، حتى تظل الفئات العلياء للبيروقراطية هي المستفيدة. وقد غنمت قطاعات : الدفاع، والحرس الوطني، والداخلية، والأمن، والخدمات البلدية، بالنّسب الأوفر من هذه الترقيات، كما يتضح من الجدول رقم (٧ ـ٢) الذي يبين معدلات النمو السنوي لمختلف القطاعات، أي عدد الوظائف المعتمدة في المراتب «الحادية عشرة فما فوق» ومعدلات النمو خلال السنوات الست الأخيرة.

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
الاعتمادات الوظيفية حسب القطاعات الرئيسية للإدارة العليا

القطاع	عدد الوظائف المعتمدة		الفرق	معدل النمو المركب السنوي السنوي (بالمئة)
	١٣٩٦/١٣٩٥	١٤٠٢/١٤٠١		
الإدارة العامة والقضاء	٣٧٩	٧٠٦	٣٢٧ +	١٠,٩
الدفاع والحرس الوطني	٤٦	١٧٧	١٣١ +	٢٥,٣
الداخلية والأمن	٩٧	٢٢٩	١٣٢ +	١٥,٤
تنمية الموارد الاقتصادية	٧٤	١٥٢	٧٨ +	١٢,٨
تنمية القوى العاملة	٨٠	١٦٢	٨٢ +	١٢,٥
التنمية الاجتماعية	٨٠	١٦٤	٨٤ +	١٢,٧
النقل والمواصلات	٣٩	٨٤	٤٥ +	١٣,٦
الخدمات البلدية	١٩	٩٠	٧١ +	٢٩,٥
التجهـيزات	١٢	٥٠	٣٨ +	٢٦,٨
إجمالي القطاعات	٨٢٦	١٨١٤	٩٨٨ +	١٤,٠

ولا نبالغ حين نقول إن بداية هذه الحقبة هي التي ستتحكم في البيروقراطية عملاً وسلوكاً، وهي قد عرفت التورّم الوظيفي وارتفاع الأجور وشبكات المحسوبية ومختلف التصرفات المشبوهة.

إن الجهاز البيروقراطي بصفته آلة الدولة في تسيير الخدمات والتحكم فيها قد أعطى الرئيس والتابع على السواء حق المنع والمنح والهبة حتى أصبحت البيروقراطية أفعى متعددة الرؤوس.

إن المعالجة التي تقوم بها النخبة البيروقراطية للقضايا المطروحة لا تكون حلولاً جذرية تستأصل المشكلة من جذورها (Uproots)، بل هي حلول مؤقتة (حبوب مسكنة)، تستديم أحياناً المشاكل لإطالة الابتزاز.

أولاً: الانحراف البيروقراطي

قام سليمان محمد المالك[٥] بدراسة لكبار موظفي الدولة وكبار رجال الأعمال بالمملكة، فانتهى إلى ما يؤكد أن كبار موظفي الدولة، من حيث درجة الرضا والالتزام الوظيفي ودرجة السلطة والقوة في اتخاذ القرارات الإدارية ودرجة الاستعداد للمخاطرة، يسلكون في ممارستهم لمسؤولياتهم درجة عالية من التحفظ والشمولية وغموض الدور والتقيد بالروتين الإداري.

وذلك ما أكدته نتائج الاستبانة، إذ عبر ٥٣ بالمئة من المستجوبين عن أنهم يتصرفون في سلوكهم الإداري حسب اللوائح والتعليمات تصرفاً حرفياً.

أما من حيث صناعة القرارات الاستراتيجية لكبار موظفي الدولة، فإنها تتصف بالأسلوب البيروقراطي المطول (Bureaucratic) الذي يبني القرار على عدة لجان ودراسات مطولة.

فالبيروقراطية كتنظيم متدرّج ومتخصص وراشد هي أمر مطلوب، فعلماء الإدارة وخبراؤها يحرصون على أهمية تنظيم السلوك الإداري في المؤسسات ذات الحجم الكبير، لتدور «عجلة» العمل الإداري اليومي وفق أسس وعمليات محددة لتحقيق أهداف معينة. وذلك ما يقصد به بتقنين إجراءات العمل من أجل الحدّ من اجتهادات الموظفين التي قد تؤدي إلى أخطاء إدارية، ربما تكون فادحة أحياناً حين تكون عشوائية أو مرتجلة.

إلا أن **المالك** يؤكد أن البيروقراطية السعودية طبقت من هذه المبادئ ما يخدم أصحاب المنافع من ذوي النفوذ في الأجهزة البيروقراطية، حتى أصبح التطبيق الحرفي للنظام أهمّ من الغاية والمقاصد العامة، مما زاد من الجمود والرتابة وتعطيل مصالح الناس، حتى ترسخ المفهوم غير المستحب عن البيروقراطية التي غدت في المملكة لفظاً شائعاً يخفي النقمة والإدانة.

وقد أكد المالك أن المشاركين في البحث اعترفوا أن هذه الظاهرة تؤثر سلبياً في سير القطاع الحكومي، وتعوق إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإفادة منها، كما تمنى المشاركون في البحث تطوير أساليب الإدارة

---

(٥) سليمان محمد المالك، «دراسة كبار موظفي الدولة وكبار رجال الأعمال في (المملكة)،» (دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة جورجيا، ١٩٨٩).

العامة في الدولة، من خلال تبسيط الإجراءات والمتطلبات، واختصار صياغة القرارات وتطبيق الصلاحيات والمسؤوليات، وتطوير طرق الاتصال، وتحسين مستوى الرضا، والالتزام الوظيفي، مما يؤدي بالحصيلة إلى مضاعفة إنتاجية الموظف الحكومي وتيسير الحصول على الخدمات.

ولم تستطع النخبة في المجتمع السعودي منع تحول البيروقراطية ـ وقد تكون النخبة هي السبب والمسبب ـ إلى عقبة كأداء تعرقل مسار الأداء الإداري. إنها تنفر المواطن من التعامل مع هذا الجهاز الرسمي، وتعطل نمو المشاريع الوطنية أو الخاصة، فأحجم كثيرون من المواطنين عن طلب الخدمة خوفاً من غول البيروقراطية وعقم الروتين.

فالقضايا التي هي تحت المعالجة البيروقراطية «تتطلب» شهوراً أو سنين أحياناً، وتظل معلقة نظراً للبطء الشديد في معالجتها، وهذه ظاهرة تلمس أكثر في الدوائر الحكومية، ولا سيما المحاكم منها وأجهزة الخدمات وإمارات المناطق، في ما يتعلق خصوصاً بالنزاعات بين القرى والقبائل لغموض الأنظمة وكثرتها وتناقضها، وهي سمة من سمات الروتين في الإدارة السعودية.

وعندما يتبين لنا أن كل مادة من النظام يترتب عليها عبء إداري وتكاليف مادية في تطبيقها ومتابعتها، ندرك مدى مضارّ ومشكلات كثرة الأنظمة (القوانين) هذه وخطر تنقيحها، حيث تظل عرضة للتناقض والتناسي بما يفتح باب التأويل الشخصي والتوظيف الانتهازي لها.

لقد أصبح الموظف السعودي بحكم الاختصاص والخبرة يتمتع بهامش واسع من حرية التأويل والتطبيق المتأتيين من الغموض الإداري وغياب المرجعية القانونية الدقيقة، وهذه الأنماط البيروقراطية السلبية تتكرر في كل مدن المملكة، إلا أنها تتكثف أكثر في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. وقد يعزى ذلك إلى موروث بيروقراطي يعود إلى ما قبل الحكم السعودي، وهو متجذر في هاتين المنطقتين.

وذهبت البيروقراطية أحياناً شططاً في تأويل النظام وتفسير من يستحق حقوقاً إدارية ومن لا يستحق، فالملك يأمر لاثنين من المواطنين قطعة أرض لكل واحد منهما مساحتها ٩٠٠ متر مربع مثلاً، غير أن مسؤول البلدية يمنح محاباة أحدهما موقعاً ليبيعه في ما بعد بمليون ريال، في حين يحصل الآخر

على موقع ثان لا يبيعه إلا بمائة ألف ريال فقط. ومن هنا يتأكد ما أثرناه سابقاً من دور النخبة في تخصيص «المشاع» للأقرباء وأبناء الحارة[٦].

إذاً، فالبيروقراطية قد تعطي وتحرم من دون علم الملك، وهذه الحالة التي ذكرناها آنفاً قد تسري على منح القروض الصناعية والزراعية والعقارية بملايين الريالات، في حين يظل البعض الآخر عاجزاً حتى عن الحصول على مجرد الترخيص لإقامة مشروع، كما يتضح من الشكل رقم (٧ ـ١) الذي يمثل التراخيص الصناعية عام ١٤١٩هـ، والبالغ تمويلها ١٠ ملايين فأكثر حسب التوزيع الجغرافي للمستفيدين.

إن تقنين أسس الولاء الوظيفي قد يكون صعب المنال، ولكنه يتفاوت من مجتمع إلى مجتمع آخر، حسب الثقافة والمعايير الأخلاقية والمهنية للمجتمع.

لقد تمخضت نتائج إحدى اللجان في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل أكثر من ستين عاماً على أن المعايير الأخلاقية للمجتمع هي التي تكيف معايير السلوك والولاء الوظيفي للموظفين، وهذا هو المهم في خلق مناخ عام يتشكل فيه الموظف العام.

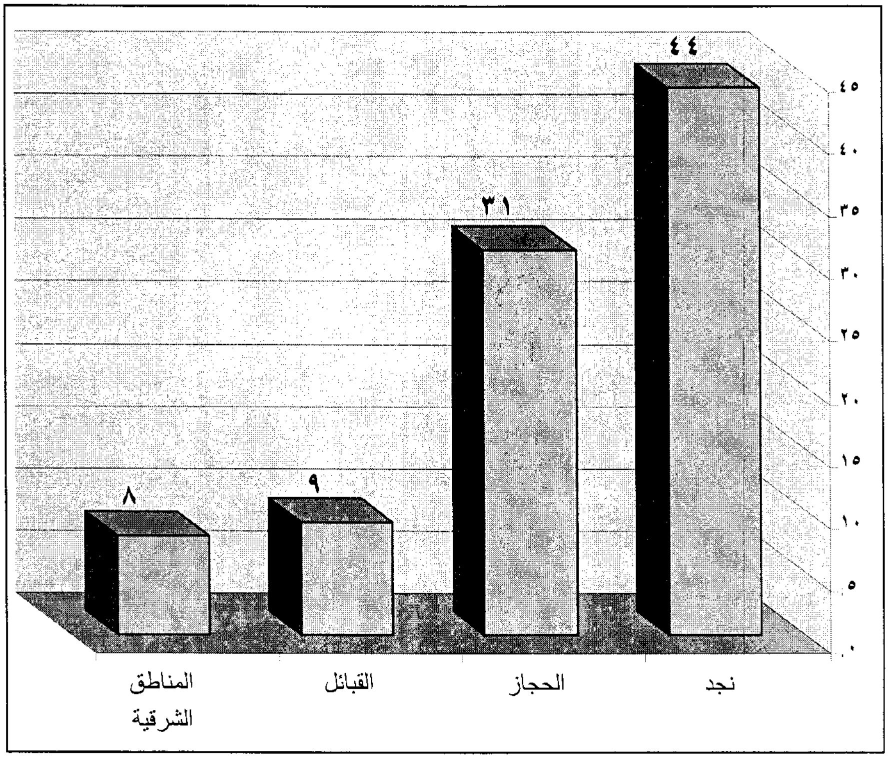
إن التوظيف على أساس الجدارة شأن على درجة عالية من الأهمية في قطع دابر الفساد، ولكنه للأسف مستحيل تحقيقه مئة بالمئة حتى في المجتمعات الغربية. وطالما لا يمكن استبعاد الواسطة والمحسوبية في المجتمع السعودي، فيمكن تلطيف شرور الواسطة من خلال ترشيدها وتطويعها لخدمة المصلحة العامة، حيث يكون كبار الموظفين ووجهاء المجتمع مسؤولين اجتماعياً وأدبياً، وحتى قانونياً عن الأشخاص الذين يزكونهم، ويكون هناك متابعة ومراجعة لسلوك رصيده من الأشخاص الذين عينوا لاعتباراته الشخصية.

وهنا لا بد من أن تقعد معايير ومحطات إيجابية تتفق والقيم الاجتماعية والمناخ البيئي العام.

---

(٦) يعرف الباحث تمام المعرفة قضايا كثيرة من هذا القبيل.

الشكل رقم (٧ ـ ١)
قائمة التراخيص عام ١٤١٩هـ والبالغ تمويلها عشرة ملايين فأكثر حسب التوزيع المناطقي للمستفيدين



المصدر: قائمة التراخيص الصناعية الصادرة عن وزارة الصناعة والكهرباء.

ثانياً : المكانة والهيبة البيروقراطية

يذكر مورو بيرجر أن الشعور نحو خدمة الحكومة في الدول المتقدمة يتناقض مع ما هو سائد في الدول الفقيرة، وكشأن دلائل السلطة الأخرى فإن الإدارة الوظيفية الحكومية تثير الرهبة والاحترام والمعارضة أحياناً حتى السخرية في مزيج يتوقف على التقاليد القومية وطبيعة النظام السياسي، والفرص الموجودة، ونوع الخدمة الحكومية التي تقدمها الدولة[٧].

---

(٧) مورو بيرجر، **البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة: دراسات عن موظفي الحكومة**، ترجمة محمد توفيق رمزي (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٥٩)، ص ١٣٩.

إن الموظف الحكومي في المملكة العربية السعودية يتمتع بالمكانة العالية والهيبة والجاه، لأن عامة المواطنين يرونه «وكيلاً» للسلطة، التي وحدها تمنع المواطنين من القيام بأفعال وتبيح لهم أفعالاً أخرى. فالدولة هي المصدر الأعلى للسلطة، ويرتبط النفوذ السياسي والاقتصادي بدوائر الحكومة وحزامها.

وبالتالي، فإن الموظف الحكومي الذي له نصيبه من الهيبة والجاه والتقدير والاحترام، بإمكانه تبعاً لذلك تحقيق بعض المصالح الخاصة بقدر موضعه في الهرم الإداري الحكومي.

وقد تأكد لنا استناداً إلى نتائج الاستبانة مع المستجوبين أن ٨٥ بالمئة منهم يلتحقون بالوظيفة الحكومية من أجل الوجاهة الاجتماعية كدافع محرض على الالتحاق بالوظيفة الحكومية، ولا يعني ذلك إنكار أهمية الأمان الاقتصادي.

ولعل ذلك من الأسباب القوية لجذب عدد كبير من النخبة المتعلمة للوظائف الحكومية، وهي التي أثارت حراكاً اجتماعياً واقتصادياً للنخبة ذاتها.

وقد يكون «الأمان الوظيفي» من بعض أهداف مخرجات التعليم، وبصورة أكبر لأصحاب المؤهلات العليا، لكون أجهزة الدولة تضمن لهم دخلاً ثابتاً، فتصبح الوظيفة العامة هي الطريقة الوحيدة للمكانة الاجتماعية والمركز المتميزين، بالإضافة إلى الأمان الوظيفي هذا.

وكنتيجة حتمية لبلد لا يُستوعب خريجي تعليمه إلا من خلال ما توفره الدولة من وظائف، تصبح البطالة ظاهرة متفشية بين المتعلمين، أو على الأقل بين أصحاب المؤهلات الجامعية فما فوق، إذ إن مشكلة التعليم النظامي هي كثرة خريجيه عاماً بعد عام، مع التناسب العكسي لما تستطيع أن توفره الدولة من الوظائف كل سنة. ولقد استفحلت هذه الظاهرة في العقد الأخير، وما رافقها من ظواهر أخرى عادة ما تصاحب البطالة، علماً أن التورم الوظيفي خلق بطالة مُقَنَّعَة، عمقت معضلة الإدارة لما تفرزه من قيم سلبية تؤدي عادة إلى التسيب الإداري والاتكالية والاستهانة بالوظيفة الحكومية.

ويذكر غسان سلامة(٨) أن المئات من التكنواقراطيين الذين يعودون جميعاً

(٨) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٢٨.

إلى البلاد بعد أن ينالوا شهادات من أكثر جامعات أوروبا وأمريكا شهرة يبلغ عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ثلاثة آلاف. ويعتقد سلامة أيضاً أن حوالى ٣٠ ألفاً من السعوديين قد أنهوا تعليمهم العالي في ما وراء الأطلسي. وقد تحدثنا عن ذلك بتوسع في فصل التعليم السابق.

فالمملكة وخلال فترة الثمانينيات ابتعثت للخارج، وبالذات بريطانيا وأمريكا الشمالية أعداداً كبيرة من الطلاب، بحيث بلغ عدد المبتعثين في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة دائمة ١٥ ألف دارس، كان أكثرهم من مستوى دراسات جامعية فما فوق. وجميع مخرجات العينات التكنوقراطية هذه من البعثية التكنوقراطية لا يحسن توظيفها لخدمة التنمية، فتحولت إلى بيروقراطية حولت مسار التنمية.

وقد ساعد على تفاقم هذه البطالة المقنعة ظاهرة كثرة الدواوين الحكومية ذات المهام المتشابهة، إذ يوجد في المملكة أكثر من جهة حكومية تخدم هذا الغرض نفسه، وتؤدي الوظائف والمهام نفسها، كرعاية الشباب، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة المعارف، ووزارة الصناعة والكهرباء، ومؤسسة تحلية المياه ومشروع الجبيل، وينبع، وهكذا. . .الخ.

وقد أوجدت ظاهرة البطالة قيم الوساطة والاستزلام بدلاً من أن تكون الكفاءة هي المقياس في التوظيف أو الارتقاء، وذلك ما عمق المحسوبية، على رغم نصوص الأنظمة التي تفترض أن المواطن السعودي يحصل على المناصب بفضل مؤهلاته وقدراته الشخصية التي تتمثل في التعليم والشهادات أو مهاراته المهنية، إلا أن النجاح الوظيفي يشترط للأسف الاحتماء بأواصر الدم العائلية أساساً والزبونية ثانيةً.

إن الإدارة البيروقراطية في المملكة هي على عداء مستحكم مع المعايير الموضوعية، كما أن الفاعلين فيها يتعمدون غياب الأهداف المحددة لتوسيع الهامش من الحرية وتوظيفه كيفما اتفق مع مصلحتهم الشخصية، على رغم عبارة «**بناء على مقتضيات المصلحة العامة**»، وخصوصاً أن المفاهيم الرقابية لم تأخذ في حسبانها تكريس المصلحة الوطنية والوازع الديني، ولم تعوّل على القيم الأخلاقية والاجتماعية، وذلك ما جعل الفساد الإداري يستشري دون إحساس بالذنب، فكأن الإدارة معزولة عن الخلق والضمير.

إن خبراء الأنظمة الرقابية، وعادة ما يكونون من غير السعوديين، افترضوا

حين وضعهم للأنظمة مسبقاً، سوء النية بالموظف، فتفننوا في سن تعقيدات الصرف البيروقراطية، وذلك ما دفع الموظفين ذوي المهارات والبراعات والحيل الإدارية إلى مزيد استنباط طرق التجاوز، وغدت الإدارة مضماراً للتسابق بين الرقابة من جهة، والتجاوز من جهة ثانية.

فالإجراءات الرقابية المالية، على وجه الخصوص، أثبتت أنها مخفقة وعاجزة عن ردع ظاهرة الفساد، إن لم تكن ساعدت على شيوع هذه الظاهرة.

إن علاج هذه الأمراض الإدارية يقتضي تشخيصاً يعتمد في الإصلاح الاجتماعي والتأثير التربوي الأخلاقي والقدوة التي تأتي من كبار الموظفين والقادة، ومن التنشئة الأسرية، ومن مؤسسات التربية التعليمية والاجتماعية التي تغذي الرأي العام، وتصنع الضمير على قاعدة تبجل العمل وتقدره حق قدره، وتعزز العفة في نفوس الموظفين العموميين، والبحث عن القياديين والرؤساء والمدراء والقدوات من أهل المروءات والقيم الذين يخافون العيب ويقدرون شرف السمعة وتحمرّ وجوههم خجلاً إذا تعرضت سمعتهم للخدش، وتجل الأداء والعطاء وزيادة الإنتاج وتقديم الخدمة، كما يريدها المشرّع. فالدين الإسلامي ينشىء المواطنين على حب العمل وإتقانه، وحسن التعامل مع الآخرين والتفاني في خدمتهم: «**الخلق عيال الله أنفعهم أنفعهم لعياله**»، والقيم العربية تغرس في نفوس الأفراد قيمة المدح والتضحية والتفاني في خدمة المجتمع.

ثالثاً: البيروقراطية معوّقة للتنمية

يتأكد لنا أن البيروقراطية في المجتمع السعودي قد غدت معطلة للتنمية، وذلك ما دفع بعزوف الاستثمار الأجنبي. فالمستثمر يتهيب الإقدام على مشاريع طويلة الأجل في المملكة لمعرفته بدهاليز البيروقراطية وتعقيداتها[(٩)]، لأنها تمثل أمامه عقبة كأداء ما لم يكن عارفاً بمسالك أزقتها، ولا يقدم أي منهم على الاستثمار إلا بشرط أن يكون له «**كفيل**» أو شريك من أحد السعوديين الفاعلين المتنفذين، وذلك لمواجهة البيروقراطية.

إن المعوقات البيروقراطية التي تواجه الاستثمار طويلة ومزعجة، كعدم السماح بتداول الأسهم والسندات لغير السعوديين إلا بشكل محدود، وغياب

---

(٩) انظر: ابن صنيتان، في: **الجزيرة** (الرياض) (٢٣ ربيع الأول ١٤٢٠).

بورصة لتداول الأوراق المالية، وطول الإجراءات الخاصة بمنح التصاريح، وإنهاء التسجيل لدى الجهات المختصة. كما أن البنوك المحلية لا تمنح حسابات لغير السعوديين إلا بوجود كفيل، وهذا الإجراء غاية في حرمان البنوك من السيولة والاستثمار، إضافة إلى عسر الإجراءات المتعلقة بالخروج والدخول من وإلى المملكة، ومنع تملك الأراضي والعقارات. هذا، فضلاً عن ضعف البنية التحتية المتكاملة في المدن الصناعية، مثل الماء والكهرباء والهاتف وغيرها، إضافة إلى قصر فترة الإعفاء الضريبي - التي يكون حدها الأعلى عشر سنوات، وهذه المدة لا تكفي لإغراء وجذب رؤوس الأموال الأجنبية - وعدم السماح لذوي الموظفين العاملين لدى المستثمر الأجنبي بالقدوم على كفالته أو كفالة الشركة، ومنع حتى الزيارات السريعة، ومنع الزوار التجاريين ورجال الأعمال من اصطحاب زوجاتهم وأولادهم أثناء إقامة المعارض أو الزيارات، بالإضافة إلى غياب مكاتب موحدة لممثلي المصالح الحكومية للتراخيص للمشروع[١٠]. فكل هذه العراقيل البيروقراطية أصبحت أخطبوطاً يلتفّ حول الاستثمار الوطني الأجنبي، ويشلّ حركته.

وقد تكونت قناعة لدى المتعاملين مع البيروقراطية أن إنجاز المعاملة يعتمد على طبيعة العلاقة التي يقيمها صاحبها مع الطرف البيروقراطي المعالج، أو أن يكون صاحب الخدمة فاعلاً في السلطة وتقف وراءه «واسطة متنفذة»، ولا سيما في ما يتعلق بالمشاريع الكبرى.

إن الفضاءات التي اخترقتها البيروقراطية يزداد اتساعها يوماً بعد يوم، ولم تعد بموجب ذلك ممارسة إدارية راشدة تيسر على المواطنين حل مشاكلهم المطروحة بسرعة وفعالية وإنجاز شؤونهم ومصالحهم حتى تأخذ طابعها النظامي، فلم تترك البيروقراطية مجالاً إلا اقتحمته. فكبار موظفي الدولة يتم تكوينهم عبر شبكة علاقة قابلة للتبادل والمقايضة، وقد يبارك هذا المسار البيروقراطي من قبل الفاعلين لتكريس التبعية في تسهيل وصول الخدمة أو بيعها أو تبادلها.

ولقد استفادت الإقليمية من البيروقراطية، وخصوصاً المثلث الحجازي (مكة، المدينة، جدّة) والمثلث النجدي (الرياض، القصيم، حائل)، فتمكن

(١٠) **معوقات الاستثمار في المملكة** (الرياض: مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية، ١٩٩٨).

الحضر من امتلاك العقارات التي نـزع الكثير منها وعوضوا بأثمان عالية، كما أن خبرتهم بالتجارة والحرف،، وانتماء كبار المسؤولين الإداريين منهم في هذين المثلثين ساهم في حراكهم الاجتماعي الصاعد، فأصبح الفلاحون عقاريين، وأضاف التّجار إلى تجارتهم الصناعة مستفيدين من القروض الصناعية، وتحوّل جلهم إلى مشاريعيين ووكلاء شركات عالمية كبرى، وذلك بعكس أفراد القبائل النازحين الى المدن والذين لايوجد من يمثلهم من كبار البيروقراطيين.

كما حاول بعض المهنيين كالأطباء والمهندسين من أهل المدن التحول إلى مجال الأعمال الحرة والاستفادة من الانفتاح الاقتصادي، إذ لم تعد تستهويهم الوظيفة الحكومية وقطاعاتهم المهنية، وخصوصاً الفئة التي كانت من أوائل من تنبه إلى مسألة القروض، وميل الحكومة آنذاك لمساعدة المواطنين في محاولة خلق قاعدة اجتماعية عريضة للتنمية، فاستقال البعض أو فتحوا سجلات تجارية بأسماء أقرباء لهم، أو زوجاتهم أو شركاء آخرين، للاستفادة من هذا الدعم الحكومي، والبعض منهم حولوا مهنهم الحكومية السابقة إلى مشاريع، وتحصلوا على قروض كبيرة. فالأطباء منهم أنشأوا مستشفيات تخصصية بلغت مساعدة الدولة لها ملايين الريالات، والأمر نفسه بالنسبة الى المهندسين وكبار الصناعيين. وقد نجح الرواد منهم بالإثراء السريع، فتحولوا بين عشية وضحاها إلى مشاريعيين مستثمرين في ذلك رأسمالاتهم المعرفية التخصصية وتحدراتهم الاجتماعية وعلاقاتهم الأخرى، وجل هؤلاء ـ إن لم يكن جميعاً ـ هم من الحضر ـ[١١].

ولقد تعرضت الى هذا الموضوع في مؤلفي **السعودية: السياسي والأيديولوجيا** لما حاولت توصيف الهيكلة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع السعودي في القسم الثاني أساساً.

فعلى مستوى الوظائف توصلت الدراسة الى أن منطقتي حاضرة نجد والحجاز على التوالي حصلتا من الوظائف العليا على النحو التالي، كما يتضح من الجدول رقم (٧ ـ٣).

---

(١١) انظر: قائمة التراخيص الصناعية الصادرة عن وزارة الصناعة والكهرباء.

الجدول رقم (٧ ـ ٣)
الوظائف العليا حسب التوزيع المناطقي

المرتبــة	نجد	الحجاز	قبائل	مناطق أخرى
وزراء أعضاء في مجلس الوزراء	٦٢ وزيراً ٧٨ بالمئة	٣٣ وزيراً ٣٢ بالمئة	١ وزير واحد ٠,٩ بالمئة	٧ وزراء ٧ بالمئة
وزراء غيـر أعـضـاء فـي مجلس الوزراء	٥١ وزيراً ٧٨ بالمئة	١٢ وزيراً ١٨ بالمئة	٠ ٠ بالمئة	٣ وزراء ٤ بالمئة
موظفو المرتبة الممتازة	١٣ موظفاً ٧٠ بالمئة	٢٠ موظفاً ٢٢ بالمئة	٢ موظفان ٢ بالمئة	٥ موظفين ٥ بالمئة
موظفو المرتبة الخامسة عشرة	٣٢٦ موظفاً ٥٤ بالمئة	٢٣٤ موظفاً ٣٩ بالمئة	٢٧ موظفاً ٤ بالمئة	١٢ موظفاً ٢ بالمئة

وكذلك البعثات الخارجية للدراسة العليا، والتي بلغت على النحو التالي :

ـ ٨٣٧ مستفيداً من نجد.
ـ ٦٩٧ مستفيداً من الحجاز.
ـ ٢٨٢ مستفيداً من المناطق الأخرى.
ـ ٦٨ مستفيداً من القبائل.

وكلها ناقشتها بتوسع في كتابي الآنف الذكر.

وأدت هذه المداخيل المرتفعة جداً لبعض الفئات إلى نموِ الفوارق الاجتماعية، وتدهورٍ في الطاقة الشرائية لضعفاء الدخل ومتوسطيه في مقابل بروز نمط معيشة باذخ، خاصة لدى أصحاب الثراء السّريع المستفيدين من بيروقراطية التنمية، كما سبق وأن ذكرنا من خلال فطنتهم في اقتناصهم للفرص المؤاتية، وإفادة أبناء مناطقهم أو أقاربهم مع النخب الأخرى من بيروقراطية الدولة وغيرها.

وحلت حرب الخليج لتفجّر الوضع وتكشف ما خفي ـ وكان أعظم ـ وبدأت العرائض المقدمة للمقام السامي من المشايخ والمثقفين تبرز بين الحين والآخر تحمل مطالبات بالديمقراطية والشورى والعدل في توزيع الثروة. وهذه المطالب لم يشهدها المجتمع السعودي من قبل، ومن الآن فصاعداً سوف يكون الأمر مألوفاً وسيستمر المجتمع بالمطالبة بالمزيد.

إن مختلف قطاعات الدولة شهدت بعد الطفرة البترولية تنامياً هائلاً للأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية، إضافة إلى التوسع الحضري والعمراني، وكلها في منظور الاقتصاد الكلي ذات أهمية، إلا أنها بسبب انحصارها في أيدي القلة أدّت إلى تفاقم التباين بين المناطق والأقاليم، كما اتضح من الشكل رقم (٧ ـ ١) الذي يظهر كبار رجال الأعمال في المملكة حسب انتماءاتهم مناطقياً خلال العقدين الأخيرين.

واستجدت ظواهر لم يتعوّد عليها المجتمع، فالجامعات لم تعدّ قادرة على استيعاب مخرجات الثانوي، وغدت البطالة منتشرة بين أوساط الشباب، وأصبح أهل الكفاءة منهم مهمشين حقيقة، وبدأت الدوائر السياسية تستخدم البيروقراطية في علاقات التبعية التي تحكم هذا السلوك. فتحول، بحكم هذا النهج، القطاع العام إلى جملة من الإقطاعات والامتيازات، بفعل أشخاص يوظفون صلاحياتهم لصالحهم عبر إقامة شبكات من العلاقات الشخصية لإسناد أدوار للصعود في تواطؤ بين الواهب والموهوب، وقد تصل إلى درجة اعتماد شكل من أشكال التضامن غير الرسمي في عمليات الأداء الرسمي لاحتكار مصادر القوة والثروة من خلال تزكية الدولة الضمنية أو الصريحة بأشخاص معينين ومحدودين لا يرشحون إلا من تربطه بهم علاقة. هذه العلاقة قد تكون قرابة عائلية أو إقليمية أو زمالة دراسة أو من أجل تمرير منافع عن طريق الشخص الذي يتولى المسؤولية في البيروقراطية مهما كان دنو مرتبتها.

وقد تنبه خلدون النقيب إلى هذا الميل لاحتكار القرار والثروة اللذين يؤديان إلى منغلقات الحراك الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى انبعاث حالات من السخط وعدم الرضا بشكل خفي أحياناً، وبشكل ظاهر أحياناً أخرى.

كما يرجع التاريخ الإسلامي أسباب الفتنة التي مزقت أوصال المجتمع الإسلامي حتى يومنا هذا، بمقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه)[١٢] إلى الميل في سوء توزيع الثروة والقوة والمحاباة والمحسوبية للأهل والأقرباء.

فالتوظيف وتوزيع المناصب وإعطاء المواقع وتوفير حظوظ الصعود في

---

(١٢) انظر: هشام جعيط، **الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١).

المجتمع السعودي يتم في إطار ضيق: فئوي، ومناطقي، وعائلي، على حساب القاعدة العريضة والأصيلة الجذور في التراب الوطني. والذين يتطلعون إلى مشاركة أوسع متذكرين كفاح آبائهم وأجدادهم المجاهدين لوحدة الله، ثم الناس والوطن، فهم يعتبرون أن تهيئة الفرص لحراكهم هي بمثابة المكافأة لما أنجزه آباؤهم من أدوار تاريخية عظيمة، وقد تزايد عددهم بين مستحقي الصعود من الطامحين الجدد بفعل انتشار التعليم وتحسين مستوى المعيشة النسبي بين أبناء الفئات الوسطى والدنيا.

غير أن التعويل على المؤهل العلمي والزاد المعرفي لم يعد يكفيان وحدهما لتحقيق الصعود والنجاح في المنافسة، بل عادة ما يتم اللجوء إلى علاقات التبعية الشخصية التي تتجلى خاصة في إطار التضامن غير الرسمي، تضامناً مع دستوره كما ذكرنا آنفاً. فتعمقت الولاءات التضامنية والتبادلية على حساب الولاء للوطن، وقد تحولت إلى أداة ضغط في بعض المناطق، وتحت شعارات ظاهرها يختلف عن حقيقة المراد منها، لتحقيق بعض المكاسب المادية، خاصة في ظل غياب المؤسسات المدنية القوية القادرة على إنجاز الانصهار الوطني والذوبان الاجتماعي. فأصبح الولاء على أساس مصلحي نفعي بحت، خصوصاً في أوساط بعض الفئات والعائلات المناطقية، تحت صمت الحكومة التي غدت هي المنتجة للثروة والموزعة لها ومعيدة لتوزيعها في الآن نفسه.

وقد يتقاطع الولاء مع النَّسَب والاحتواء والكفاءة والمستوى التعليمي، وكأن من طبع البيروقراطيين أن ينشدّوا إلى معيار الانتماء المناطقي أو العائلي على رغم تجذر الإسلام في عادات وتقاليد هذه البلاد. فالدين الإسلامي يرفض أشكال العنصرية والقبلية والأحلاف(١٣)، كما أن مصلحة المجتمع الوطني تقتضي إبعاد هذه الأشكال التي تعتبر من الجاهلية، كما قال عنها الرسول (ﷺ): «دعوها فإنها منتنة».

وقد أخذت الإقليمية البيروقراطية تكشف عن مساوئها من خلال حصيلتها الواسعة في غنيمة النفط، بل تلبست الإقليمية في الآونة الأخيرة لباساً تجاوز عهر البيروقراطية(١٤) وامتدّ إلى التلبس الديني. فالوهابية عندما تذكر بهذا الاسم

---

(١٣) انظر: عبد العزيز عبد الرحمن قارة، **الإسلام والعنصرية** (جدة: دار البشير ١٩٩٥).

(١٤) انظر: عبد الرحمن، **عفواً أيها النفط.**

مقصودة بالحدة والغلظة، حيث يقصد بها الاقليم النجدي مقابل تمجيد حديث، ورعاية المقامات والطرق وذوي الكرامات المفضية إلى الاستكانة واتساع الخرافات الذي بدأ يظهر على استحياء في الاقليم الحجازي. وهذا التلبس الظاهري للدين لكلا الإقليمين يخفي في حقيقته عنصرية إقليمية قد تفضي إلى تجزئة الوطن، أو هي تجزئة الوطن فعلاً اجتماعياً، إذ لم يبق عامل من عوامل الوحدة قائم سوى العامل السياسي. فالتجزئة الاجتماعية واضحة في هيئة اللباس واللهجة والعادات والتقاليد وحتى في الذوق العام.

ويبقى أبناء القبائل خارج اللعبة وخارج الغنيمة، فخُلُوّ «الذهن القبلي» من الأيديولوجيا السياسية همشها في عصر الصراع البارد ـ عصر غنيمة النفط ـ ولم يبق منها سوى المستهلك النهم لبضاعة السوق التي تصبّ أرباحها في جيوب التجارة المدينية، في حين أنها تظلّ في النهاية حامية وحدة الوطن عند الحاجة.

الفصـــل الثامن

النخبة السعـودية والحراك الاجتماعي

أولاً : حراك النخبة الاجتماعي ومفارقاته

تعريف الحراك

يعني الحراك بصفة عامة عملية الانتقال في سلم التراتبَ الاجتماعي صعوداً أو نزولاً، لتغيير الموقع والمكانة الاجتماعية سواء بالنسبة الى الفرد أو المجموعة، تبعاً لمعايير تكون بدورها فردية أو جماعية، عقلانية أو غير عقلانية، بشكل يحدد نمط علاقات التفاعل في شتى مستوياته داخل البناء الاجتماعي العام، بما يخلع على الدور والمكانة الشرعية كضمانة للاستمرارية، أو بخلعها عنهما فيجعلهما عرضة للاهتزازات. والحراك في عمومه يقصد به الحراك الصاعد من موقع إلى موقع أعلى منه.

ويتماثل الحراك بمجموع الآليات التي تتحكم في عمليات الانتقال في سلم المراتبية الاجتماعية التي تقتضي دراستها تبيين عمليات الانتقال والصعود في سلم المراتب الاجتماعية لتحقيق جملة من الأهداف للنجاح والثروة والسلطة بشكل يجذب النخبة ويغريها ويدفعها اليى توجيه الفعل من أجل مصلحتها.

فالموسوعة العالمية (*Encyclopaedia Universalis*) قد صنفت الحراك الاجتماعي إلى مجموعتين :

أ ـ المجموعة الأولى، تتألف من :

- حراك بين الأجيال.
- حراك داخل الجيل الواحد.

ب ـ **المجموعة الثانية**، تتألف من :

ـ حراك أفقي يدرس حركات الانتقال بين القطاعات المهنية.

ـ حراك عمودي يدرس الانتقال بين وضعيات اجتماعية تراتبية.

ويرى عبد الرحيم حافظ(١) أن دارسي مجال العمل مثلاً ذكروا سبعة أصناف من الحراك الاجتماعي في هذا المجال المهني :

ـ الحراك الأفقي.
ـ الحراك العمودي.
ـ الحراك البحت.
ـ الحراك البنيوي.
ـ الحراك المهني.
ـ الحراك المضاد.
ـ اللاحراك.

وقد تكون دراستي للنخب السعودية معنية على وجه الخصوص بالحراك الرأسي أو العمودي، إذ هو حراك ذو علاقة قوية بالتراتب الاجتماعي الذي يمكن أن يكون نازلاً أو صاعداً. فالفرد الحاصل مثلاً على مهنة مخالفة لمهنة أبيه يصبح ذا حراك ينعت بالصاعد إذا كانت مهنته أعلى من مهنة أبيه، وينعت بذي حراك نازل إن كانت مهنته أدنى من مهنة أبيه في السلم نفسه. فالضابط ابن الجندي هو متحرك رأسياً صاعداً، أما الممرض ابن الطبيب، فهو متحرك رأسياً نازلاً، وحتى لو كان صاعداً أو نازلاً من غير السلم نفسه، كأن يكون مهندساً ابن الجندي، أو جندياً ابن الطبيب... إلخ.

ويعزو حافظ عبدالرحيم الاهتمام بمسألة الحراك إلى الرغبة في تفسير التغيرات والتناقضات التي تخترق المجتمعات الصناعية ؛ تناقضات بين نموذجها المساواتي الذي رفعته شعاراً منذ بداياتها وبين حقيقتها الواقعية التي ظلت عاجزة عن تحقيق المساواة المطلقة التي تكاد تكون مستحيلة، حيث اتسمت هذه المجتمعات ـ مهما كان نظامها السياسي ـ بلامساواة حادة في حظوظ الصعود في شتى المجالات بالنظر إلى الخصائص الاجتماعية والتحدر

---

(١) عبد الرحيم حافظ، «النخبة السياسية والحراك الاجتماعي في تونس: النخبة التونسية،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية، كلية الآداب، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، ص ٩٨ ـ ١٠٢.

الاجتماعي المرتبط بالأصل. وهي تناقضات تكمن أسبابها في مستوى معيشة العائلة والأنظمة التعليمية المتبعة، وغيرها من الأسباب الاجتماعية العديدة.

فالتطورات العلمية والتقنية أفرزت ما أفرزت من فئات حالمة بالتعليم تزايد عددها واقتضت دربة تعليمية طويلة. فالمستوى التعليمي الذي يدركه الفرد يحمل في طياته تباشير حراك اجتماعي منتظر، غير أن المفارقة تكمن في أن الحظوظ إزاء التعليم موزعة بشكل غير عادل، وذلك استناداً إلى المكانة الأصلية.

وتعود جذور هذه اللامساواة إلى مستوى العائلة ذاتها بشكل أدى بريموند بودان (Raymond Boudan) إلى أن يستنتج أن المحيط الاجتماعي يمارس تأثيراً مهماً في النمو الذهني للطفل، وعلى حظوظه الدراسية. وقد أكد بودان أن العديد من الدراسات قد أثبتت أن الأهمية التي يتم إيلاؤها إلى النجاح المدرسي تتغير بشكل واسع تبعاً للخصائص الاجتماعية للمحيط العائلي. ففي العائلات الموسرة يتم النظر إلى النجاح المدرسي كأمر ضروري، وحتى في حالة محدودية النتائج يكون هناك ميل للاحتفاظ بالطفل لأطول وقت ممكن. أما في العائلات المعسرة فإن حظوظ الطفل أقل في النجاح، ويكون بقاؤه في المدرسة مرتبطاً بالنجاح(٢).

واستناداً إلى ما ذكرناه، فإن دراسة الحراك الاجتماعي تسمح بتبين هيكلة المجتمعات التي تأخذ شكل مجموعات اجتماعية: طبقات اجتماعية، مراتب اجتماعية، كما تسمح بتسليط الأضواء على التمايزات وتطورها، وعلى التغييرات عامة من خلال دراسة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والتربية والتنشئة والعمل... إلخ.

ولا يمكن أن تحقق تحركات أفراد فئة اجتماعية نحو فئة أخرى مساواة مثلى في الحظوظ، خاصة إزاء التعليم والعمل. لذلك سوف يتأكد أن الموقع الذي يحتله الفرد داخل أي مجتمع مهما كانت طبيعة نظامه السياسي إنما هو في جانب كبير منه رهين عوامل عدة، منها: ما يعود إلى إرادة الفرد ذاته وقدراته، ومنها ما يتجاوز تلك الإرادة وتلك القدرات إلى عوامل يمكن أن

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٨-١٠٢.

تتمثل أساساً في الأصول الاجتماعية أو العرقية أو العائلية في إسناد الأدوار والمواقع مقابل التخلي عن معايير الكفاءة والجدارة والأهلية، وكل المقاييس الموضوعية الأخرى.

فالمكانة الاجتماعية تتحدد من خلال انتماء الفرد إلى مجموعته التي منها يتحدر، وانطلاقاً منها أيضاً ينظر إليه. فالنسب يلعب دور المسوغ لمهاجمة الفرد المنافس (ابن فلان) ودور المسوغ للثناء عليه، ودعم حظه في الصعود إلى مدارج الكمال. وبه يمتدح، فيقال عنه: «ابن عائلة».. فالعائلة التي يتحدر منها الفرد إذاً تعتبر ذات أهمية في تقييم المجتمع للفرد.

ولا يرتهن الحراك للتحدر الاجتماعي فحسب، بل قد يكون لتداخل الثروة مع السلطة والهيبة الاجتماعية أثرٌ ملموسٌ في تحديد الحراك الاجتماعي، وينسحب الأمر نفسه في مسألتي التعليم والوظيفة.

كما أن تغير قيمة «القدرات» و«الكفاءات» مع مرور الزمن يسمح بدورة النخبة، حيث تموت نخبة معينة وتصعد نخبة معينة أخرى من خلال قانون الحراك الاجتماعي النازل أو الصاعد. والنخب المنغلقة على نفسها والتي تكون سداً منيعاً في وجه المساواة في الحراك الاجتماعي، تكون سبباً مباشراً في إحداث خلل في بنية المجتمع، مما يحدث هزات عنيفة في وضع السلطة التي تبارك هذا الانغلاق، أو التي ترعى عدم المساواة.

ينقل حافظ[٣] عن سوركين (Sorkin) أن انخفاض الحظوظ في الحصول على حراك اجتماعي داخل بنية اجتماعية ما، يصدر عنه ثورات اجتماعية وهزات لهذه البنى، لأن الفرد أو المجموعة لا يقنعه مجرد مقارنة بين المكانة التي يحتلها والمكانة التي كان يحتلها والده، بل إنه يسعى كذلك إلى تحديد موقعه انطلاقاً من داخل البنية نفسها بواسطة ما سماه سوسيولوجياً «الحراك بالمقارنة الجيلية»، بل إنها كذلك رهينة البنى الاجتماعية التي تتم في إطارها عمليات التكوين واكتساب الخبرة النظرية والعملية التي تسهم في تحقيق التطور التقني بما يقصي بعض المهن ليدعم أخرى بديلة في سلم الأهمية، لتبرز شرعية جديدة صاعدة. ومن هنا تتأكد العلاقة بين ظاهرة الحراك والمجال السياسي.

---

(٣) المصدر نفسه.

ولا ينبغي لنا في كل الحالات أن نغفل أهمية التعليم القصوى في إنتاج ظاهرة الحراك التي تتضح جلياً مع العملية التعليمية.

كما ينسب حافظ كذلك لعالِمَي الاجتماع بندكس (Bendix) وليبست (Lipset) عند دراستهما للحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية، أنهما انتهيا إلى وجود علاقة قوية بين انتشار التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين الحراك الذي عاشه ويعيشه الأفراد والمجموعات، إذ يمكن سوسيولوجياً أن يعد الثاني في جانب كبير منه نتاجاً للأول.

ثانياً : التعليم والحراك في المجتمع السعودي

لا شك في أن النخب السعودية كان لها حظها الوافر من التعليم العالي بفضل الفرص التي أتاحتها الدولة، سواء بالابتعاث الى الخارج أو الانخراط في مؤسسات التعليم العالي في الداخل في ما يتعلق بالدراسات التقليدية الشرعية، غير أن المعطيات المتوفرة لدينا تغلب بعض العوامل الأخرى على التعليم الذي وإن كان ليس شرطاً، فإنه يعدّ محدداً حاسماً، كـ«اللعبة غير المعلنة» في سبيل الحراك الصاعد. ولكن ورغم ذلك، فإن الحكومة عوّلت أكثر على التعليم كرهان لحراك المجتمع، فأرسلت الطلبة السعوديين أفواجاً إلى أوروبا وأمريكا للابتعاث للدراسات الجامعية والعليا[٤]- كما سبق ذكره - وخصصت لذلك مبالغ كبيرة الحجم، إذ ترسخت لدى الفاعلين السياسيين في ذلك الوقت أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه السعودي المتعلم في مجال التنمية، وتكونت لديهم قناعة مفادها أنه لا يمكن بناء دولة حديثة متطورة إلا من خلال التعليم باتجاهيه الرأسي والأفقي، لتكوين الإطارات المؤهلة في شتى التخصصات لتفعيل التنمية بكافة وجوهها والسير بالمجتمع إلى الأمام.

وبذلك، احتل رهان التعليم في زمن الطفرة البترولية التي عاشتها المملكة موقع الصدارة في اهتمامات المخططين، وأصبحت الدولة كريمة وسخية الى درجة البذخ والعشوائية في الابتعاث أحياناً.

واستمرت الرغبة إلى حد الآن في أهمية التعليم، ولا سيما التعليم الجامعي فما فوق، باعتباره محدداً للمنوال التنموي بأكمله.

---

(٤) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٢٨.

وقد أعدت خطط على عجل تغلب عليها عادة العاطفة والارتجال أكثر من العقلانية والتأني في دراسة النتائج المرجوة. وبناء عليه، تمت محاولة الربط بين تخطيط التعليم وتنظيمه، وبين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي عامة.

وبموجب ذلك، أصبح التعليم وتخطيطه لا ينفصلان عن التخطيط للتوجه الاقتصادي والاجتماعي، قصد إعداد كوادر مؤهلة على إدارة التنمية، فربطت مخرجات التعليم بالجدوى الاقتصادية، مما جعل الشهادة تمثل عملية استثمارية للمتعلمين، وأصبحت مخرجات التعليم هذه استجابة لحاجة السوق، حتى أصبح التعليم مصنعاً لتخريج كوادر للبيروقراطية النظامية والقطاع الخاص معاً، في حين أن هذه المهام من اختصاصات معهد الإدارة العامة والتعليم المهني والفني، وبقية المؤسسات المهنية الأخرى، أو على الأقل من المفروض أن تكون كذلك. إلا أن كافة المؤسسات العامة والخاصة عولت على التعليم العام حتى انتهى الجهاز البيروقراطي عاجزاً عن قبول الآلاف من مخرجات التعليم تلك، ولم تكن هذه الآلاف مؤهلة وقادرة على تلبية حاجة القطاع الخاص المعني بالربح، وزيادة الإنتاج فحسب.

ولا أدل على ضعف التخطيط وثقل الأحكام المسبقة مما حدث مع قطاع السياحة، فمخرجات التعليم الفني لا تلبي حاجات أبجديات خدمات القطاع السياحي من فندقة وغيرها. وقد يفسر القطاع السياحي من لدن بعض الفئات الاجتماعية حتى المتعلمة منها على أنه «عمل من أعمال الشيطان الرجيم».

ولقد بدأت ظاهرة البطالة بالشيوع، حتى أصبحت حديث المجالس والأسر، وحديث الصحافة والكاريكاتير[(٥)]، فتصطف أفواج من الشباب أمام الدوائر الحكومية بحثاً عن عمل، مما وَلّد عدم الرضى عن تساوي الحظوظ ووفرتها بما سيشكك في قيمة الشهادة العلمية ذاتها، خاصة بعد أن بدأ يترسخ في قناعات الناس أن الشهادة العلمية لم تعد توفر لحاملها فرصاً أفضل للعمل.

وشهدت النخبة في المجتمع السعودي حراكاً اجتماعياً صاعداً، ولكنه

---

(٥) كثرت الكاركاتيرات في الصحف اليومية التي تصور البطالة والشباب بالذات.

حراكٌ منغلقٌ في دوائر ضيقة مناطقية أو عائلية أو مصلحية، تحاول الدولة في الآونة الأخيرة فتحه، ولكن على استحياء[٦].

وهذا الحراك الذي حصل للنخبة لا تتجاوز آثاره الاستفادة من فرص التنمية فقط، حيث ظلت القضايا السياسية بمنأى عنه.

إن صعود المتعلم ووصوله إلى دائرة النخبة قد يرجع إلى التكوين العلمي، إلا أن المحدد الحاسم هو «رأس المال» الاجتماعي، الذي تنسج خيوطه من الانتماءات الجغرافية والتحدرات العائلية. فهذه الخيوط هي الرشاء الذي يمتح به المرء حظه بالصعود، ولم تستطع الكفاءة أو التميز أو النجاح أن يلعب الدور الرئيسي في ذلك إلا نادراً.

ثالثاً: تأثير الموروث الاجتماعي والرمزي في الحراك

الحاصل في صعود النخبة في المجتمع السعودي ليس هو الحاصل في الأنظمة الديمقراطية الحرة، ولا حتى الأنظمة التي تحاول محاكاتها. فالصعود لا تحكمه فقط شرعية كفاءة الفرد وقدرته على الأداء، وما يسمح به مستواه التعليمي وتجربته الوظيفية وخبرته الميدانية وإمكاناته الذهنية والعقلية والجسمية، ولا كذلك مساهمته التاريخية في الكفاح الوحدوي وتوطيد أركان شرعية الكيان والاستمرار في حراسته، بل إن «الحراك» محكوم بعلاقات التبعية الشخصية وعلاقات المنفعة والزبونية، كما سبق وأن ذكرنا مراراً، وأحياناً بالاستمزاج الذي يقيمه الصاعد مع الأطراف الفاعلة، وهي المحددات المسكوت عنها صراحة في الأنظمة، إلا أنها واضحة في روح هذه الأنظمة ذاتها، وفي الممارسات الهشة على مستوى النخبة.

فالنسق السياسي في المملكة يقوم على دوائر منغلقة الدائرة الواحدة تلد في رحم الدائرة في شكل تابع ومتبوع، وتكرس النخبة المتعلمة هذه الممارسة، إذ لم تحاول التحرر من أشكال القيم التقليدية بين التابع والمتبوع التي تخترق المجتمع السعودي في أسسه ومكوناته الأولية. وهذه القيم متجذرة في تمثلها فردياً وجماعياً عبر مختلف مؤسسات المجتمع القانع والراضي بلعب

---

(٦) صدر أمر ملكي بتحديد مدة شغل وظيفة وزير ونائب وزير وموظفي المرتبة الممتازة بأربع سنوات، رقم أ/ ١٤ بتاريخ ٣/ ٣/ ١٤١٤هـ، إلا أن التجربة أثبتت أنه نظام شكلي لم يطل إلا أفراداً محصورين جداً.

دور المعزب والتابع. وهذا القبول يعتبر إفرازاً لمسار كامل من التنشئة الاجتماعية (Socialization) التي تغرس، بل تجذر هذه المفاهيم وتعطيها الشرعية الاجتماعية، فتتحول إلى ممارسة اجتماعية مقبولة تتمثل في تدافع مفردات النخبة المتعلمة إلى «المعزب» الذي هو رضاهم وحظهم بالصعود، والعكس صحيح أيضاً. فالمعزب قد يأخذ الشكل التراتبي، فقد يكون أستاذ المدرسة والجامعة الذي يمنح درجة النجاح، ثم المدير في الوظيفة، فالوزير، وأخيراً الملك.

فالملك يتمتع بكامل الصلاحيات في الدولة، ابتداءً من تعيين الحكومة وكبار القضاة وأمراء المناطق والضباط العسكريين، إلى صغار العاملين في الدولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتدخل أيضاً حتى في توجيه القضايا وخصومات القبائل والحدود بين المدن والقرى[٧]. هذه الممارسة الأبوية ليست فقط نظامية، بل إنها آلية اجتماعية أسهمت في تقديم الولاء على المعايير الأخرى، وبالتالي تحولت الوظيفة وبالذات المنصب من حق مكتسب إلى منحة أو هبة، وحتى المقاعد الدراسية في الكليات العسكرية والعلاج في الخارج يندرج ضمن فضائل المنحة.

إن الوظائف العليا هي تفضل من صاحب الصلاحية حتى في ما دون الملك ـ على التابع له أو القريب، فيظل الأخير مديناً له طيلة حياته المهنية ـ فيفتقد الشعور بالأمان على موقعه، وليس له من ضمان في الحفاظ على منصبه ذلك سوى استمرار تلك العلاقة والاعتراف باستمرارها بفضل الملك أو الوزير أو من كان أدنى منه مسؤولية[٨].

فالعلاقة ليست علاقة وظيفية مهنية، بل تبعية شخصية تقتضي تبادل المحاباة والحظوة مقابل الولاء بكامل مستلزماته بين الواهب والموهوب. ولا تعتبر هذه الحالة غريبة أو مستنكرة على مجتمع مثل المجتمع السعودي، حيث تقوم العائلة فيه بدور التنشئة الاجتماعية التي تحرض على تكريس وتجذير هذه التبعية عبر التنشئة السياسية والإدارية والاجتماعية[٩].

---

(٧) انظر: غازي عبد الرحمن القصيبي، **حياة في الإدارة** (الجزائر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١).

(٨) انظر: ياسر محمد سعيد، **مثقفون وأمير** (القاهرة: الأهرام التجارية، ١٩٩١).

(٩) انظر: هشام شرابي، **البنية البطريكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧).

أما في ما يتعلق بالعلاقة بالأسرة الحاكمة، فإن جل أفراد النخبة العاملين في الدولة يحاولون التزلف والتقرب بإظهار الولاء، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نوعين من الفعل:

١ ـ أن يفعل المرء ما يختلق الولاء، فيفعل ما يريده ولي النعمة، وإن كان في ذلك الضرر المحقق لولي النعمة نفسه[١٠] بمبرر رغبات القيادة، حتى وإن كان يعلم بخبرته أو بحكم التخصص، أو بما توفر له من معلومات، أن هذا الفعل يؤثر سلباً في القيادة في المستقبل، ورغم ذلك ينفذ إثباتاً لولائه وطاعته. وذلك هو السبيل الأوحد في تمثله لإظهار الطاعة والولاء ليضمن البقاء داخل دائرة النخبة.

٢ ـ أن يبقي حبال الشك والريبة بين الرعية وولي الأمر ممدودة، ليظهر الولاء والموالاة للمعزب. ولك أن تتصور كم هو عدد الموالين الساعين إلى الحفاظ بشتى وسائل الولاء على مناصبهم في كافة هياكل بيروقراطية الدولة. وقد أسهمت المؤسسة التعليمية بمعاضدة المؤسسة العائلية على تأطير عملية التنشئة وفق إرادة ولي الأمر.

وندرك آنذاك رهان ظاهرة الحراك الاجتماعي ومعاييره الذي تحياه النخبة في المجتمع السعودي، ولا أعتقد أن هذا الأخير متفرد بهذه الخاصية، بل إنها تكاد تكون ظاهرة تسود دول العالم الثالث على وجه العموم، والأقطار العربية على وجه الخصوص، فكأن الأنظمة العربية الحديثة ما زالت وفية لنظرية ابن خلدون عند دراسته لطبائع العمران (العصبية) والتي عبر عنها الجابري بـ «العشائرية»[١١]، وذلك باعتماد التعويل على الأقارب والأتباع عوضاً من ذوي الخبرة والمقدرة الذين يتمتعون بثقة المواطنين واحترامهم، والأحرى بهم أن يوظفوا خبرتهم وكفاءتهم لصالح الوطن والمواطن.

ولم تعد العشائرية تستند إلى الدم والنسب فحسب، كما هو معروف

(١٠) الجهات الاستشارية الرسمية وغير الرسمية كثيراً ما تحجب الحقيقة وتتجنب الصراحة مراعاة لمزاج المسؤول. وهم يعلمون أن النتائج في غير صالح المسؤول. ويؤثر عن شاه إيران أنه لام بعد فوات الأوان مثل هذه المؤسسات للتصرف ذاته.

(١١) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته،** ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٩٢.

عنها في البيئة القبلية قديماً، بل أصبحت تستند أيضاً الى الطائفة والحزب والإقليم والمدينة والحارة والشلة، وفوق ذلك كله الى المصالح المتبادلة.

لقد أضحت القبيلة (وأخواتها) حاضرة في الذهن السياسي العربي، ولكن تحت شعارات حديثة (العائلية والجهوية).

إن العائلة والمصاهرة والتحدرات الاجتماعية والانتماءات المناطقية والشللية والعصابات النفعية الزبونية التبادلية، أصبحت رأسمالاً اجتماعياً قابلاً للاستثمار وحظوظ الصعود. وإذا لم يكن للمثقف أو المتعلم نصيب من العلاقة بتلك المحددات السابقة الذكر، فإن حظه في الصعود، مهما كانت مؤهلاته العلمية والعملية، يتضاءل إلى حد الانعدام أحياناً. وإذا درسنا الخطاب الرسمي السعودي ومنطق الأنظمة المرعية، نجد أن الممارسة تخاتل القول وتخالف الفعل المعايش، إذ نجد التحدر ينال شريحة كبيرة من المجتمع، في حين أن الصعود تحتكره شرائح صغيرة ومنغلقة، استطاعت بقوة البيروقراطية استثمار رأسمالها الاجتماعي ونصيبها من أجل صعود سلم المهنية السياسية والإدارية، وبالتالي الاجتماعية.

وتعدّ هذه الظاهرة على درجة من الأهمية والخطورة، لأنها وضعت مساراً كاملاً من التجربة على محك الاختبار، من حيث التأكد من صدقية الشعارات واحترام نصوص الأنظمة القانونية لاكتشاف المفارقة الموجودة بين الفعل والقول، وذلك ما دفع إلى بروز ظاهرة عدم الرضى في الأوساط المتعلمة المحرومة من المشاركة السياسية بشكل خاص، ثم شملت في ما بعد أوساط العامة بشكل عام.

الفصل التاسع

النخبة المضادة

بدأت المعارضة السياسية الداخلية في وقت مبكر من بناء الكيان السعودي الحديث، وذلك عكس ما هو شائع عن المواطن السعودي بقبوله التبعية المطلقة. فالمراقب للمجتمع السعودي يخطئ عندما يكتفي بالحكم عليه من خلال غياب مؤسسات سياسية كأحزاب واتحادات وهيئات ونقابات... إلخ، فالراصد السياسي لإيقاعات المجتمع السعودي يجد أن قيادات الشرائح الاجتماعية، كالعلماء والمثقفين وقياديي عمال النفط[1]، وأهل المطالب الخاصة في المجتمع السعودي، يراقبون بوعي ممارسات الحكومة، وكثيراً ما يعترضون عليها سواء عن طريق الاحتجاج المكشوف، كحادثة السبلة في عهد الملك عبدالعزيز، والتي تمثلت في معارضة بعض الإخوان لإدخال الملك عبد العزيز لبعض الوسائل الحديثة في ذلك الوقت، كالبرقية مثلاً، وحادثة الحرم في عهد الملك خالد التي ادعت المهدية واعتصمت في الحرم أكثر من خمسة عشر يوماً، وقاومت بالسلاح أمن الحكومة، أو عن طريق الشكاوى والاتصال الشخصي بأحد أفراد الأسرة المالكة من خلال المعايشة اليومية ومعرفة كل للآخر. فالمجتمع السعودي في السابق لم يأخذ شكل المجتمع المدني المعقد، فكثير من المطالب تقضى عن طريق العرائض من خلال المجالس المفتوحة، وهي غير المجالس التي يروّج لها الإعلام الرسمي في الوقت الحاضر، إذ إن مجالس أعضاء المجلس العائلي الحاكم في الوقت الماضي تمكن صاحب الحاجة من عرض مشكلته للمسؤول وجهاً لوجه، وفي مجلس أشبه بمنتدى

(١) رغم غياب نقابات قانونية، فإن عمال آرامكو قد فوّضوا التفاوض لعديد من رموزهم وقيادييهم، رغم أنهم تقلصوا في العقد الأخير.

عشائري أو مجلس عمدة حارة، بعكس المجالس الرسمية اليوم التي هي للدعاية الإعلامية والاستعراضية السياسية، ثم تذهب العرائض إلى المخانق البيروقراطية من خلال اللجان والمستشارين.

وقد بدأت المعارضة بحركة الإخوان المسلحة، وهم المؤسسة الجهادية التي وظفها الملك عبد العزيز في توحيد المملكة والتي انتهت بموقعة السبلة، كما ذكرنا. وفي عهد الملك سعود واجهت الدولة تدهوراً اقتصادياً عاماً، فأصبحت الخزانة العامة مديونة للبنوك الأجنبية والمحلية ورجال الأعمال والمقاولين، ومضت عدة أشهر لم يتقاض الموظفون رواتبهم(٢)، وتفشى التضخم وغلاء الأسعار.

هذه السياسة الداخلية لحكومة الملك سعود في تلك الفترة أحدثت استياءً بين أوسع فئات السكان، وأدّت إلى بروز معارضة تمثلت بالكوادر المثقفة العاملة بالقوات المسلحة وموظفي الدولة المدنيين. لقد امتدّ هذا التنظيم إلى مؤسسة أرامكو، فشكلت نواة معارضة عمالية انحصرت في عمال أرامكو الذين كانوا غير راضين عن استغلال الأمريكان في شركة أرامكو وهضم حقوق العمال السعوديين.

أما معارضة المثقفين، فقد تبلورت في تشكيلهم تنظيماً ديمقراطياً ثورياً سرياً سمى نفسه «جبهة الإصلاح الوطني»، وأعلنت الجبهة أهدافها كالتالي:

١ ـ تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية، ومن التسلط الاقتصادي لأرامكو وشركات النفط الأجنبي (هدف سياسي واقتصادي).

٢ ـ اعتماد دستور يكفل الانتخاب البرلماني، ويضمن حرية النشر والتجمع وإجازة الإضراب، وتكوين النقابات، وحرية التظاهر والأحزاب (هدف ديمقراطي وعمالي).

٣ ـ تطوير الصناعة الوطنية، وتوفير البذور والأسمدة والآلات الزراعية للفلاحين بأسعار زهيدة (هدف اقتصادي واجتماعي).

---

(٢) آمال سعد زغلول، **سياسات المملكة العربية السعودية ودور الأمير فيصل في إعادة بنائها في ضوء الوثائق الأمريكية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠** ([القاهرة]: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٥)، ص ١٥.

٤ ـ إلغاء الرق (هدف إنساني).

٥ ـ إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع شركات النفط وتعديلها في شكل يضمن حق استثمار ثروات البلد بشكل يكفل تقدمه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (هدف اقتصادي وسيادي).

٦ ـ مكافحة الأمية، وتأسيس مدارس البنات، وتوسيع التعليم العالي والمهني (هدف معرفي).

وتكونت في المنطقة الشرقية صحيفتا **الفجر الجديد** و**أخبار الظهران**، وفي عام ١٩٥٦م قامت الحكومة بتصفية الجبهة والصحيفتين، واعتقل الكثير من أعضاء التنظيم.

وعلى رغم ذلك، وفي العام نفسه، أُسِّست منظمة تلاميذ المدارس في مدن عنيزة وبريدة وشقراء والرس، وكان من مطالبها الرئيسية : حل جماعة هيئات الأمر بالمعروف. وطالب التلاميذ بتوحيد أساليب وبرامج التدريس، وجعلها على غرار النظام المتبع في مصر وسوريا، وتأسيس معاهد عليا. وقد جرت في بريدة اشتباكات غير مسلحة بين التلاميذ ورجال الأمر بالمعروف والشرطة[٣].

وهذه السابقة التاريخية لمنطقة القصيم مفارقة عجيبة على خلاف المعارضات في القصيم اليوم، حيث هي على العكس تماماً، والتي هي في معظمها ارتداد ماضوي وانقلاب على الحداثة بإيجابياتها وسلبياتها.

أما المعارضة العمالية، فقد وجدت ـ كما رأينا سابقاً ـ بوادرها في الأربعينيات، وقد تجلّت في أول إضراب من العمال الأجانب في شركة أرامكو عام ١٩٤٥م، حصل بموجبه العمال على تحديد ساعات العمل بثماني ساعات ونصف يومياً، وستة أيام في الأسبوع، وإجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين.

وفي عام ١٩٥٢م شكل عمال أرامكو لجنة تقوم بعمل نقابة العمال، وفي عام ١٩٥٣م ظهرت مطالب اللجنة العمالية جدياً، والمعلنة في مطالبهم التي تقتضي ضمان حق التنظيم النقابي، وزيادة الأجور، وقطع دابر التمييز العنصري

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(الأمريكي)، وتوفير مساكن جديدة للعمال، ودفع أجور التنقل، واعتماد اللغة العربية في المدارس. وقد امتنعت أرامكو عن تنفيذ تلك المطالب وقتها، واعتقلت الحكومة ١٣ عضواً من اللجنة الثقافية[٤].

وفي العام نفسه، أضرب أكثر من عشرين ألفاً من العمال العرب، وحصل في المنطقة الشرقية (مكامن النفط) ما يشبه الأحكام العرفية، إلا أن سكان المنطقة والشرطة السعودية تصرفا بتعاطف مع العمال المضربين دون تفريط في الإخلال بالأمن، وذلك بدوافع الكره النفسي للأمريكيين لما في الاتفاقيات المبرمة لاستغلال النفط من غبن واضح، مما دفع شركة أرامكو إلى الرضوخ هذه المرة لمطالب العمال المضربين، والتفاوض مع اللجنة، وإطلاق سراح المعتقلين. وقد توصلوا مع «اللجنة العمالية النقابية» إلى:

١ ـ زيادة الأجور بنسبة ١٢ ـ٢٠ بالمئة.

٢ ـ تزويد العمال بملابس العمل والغذاء.

٣ ـ توفير وسائل النقل.

٤ ـ منح العمال درجات تأهيلية أعلى.

إلا أن العمال لم يحصلوا على حق التنظيم النقابي، وتولت لجنة حكومية بدلاً من النقابة النظر بالنزاع الحاصل من الشركة وعمالها، وعوضاً من النقابة التي رفضت وجودها كل من الحكومة والشركة، شكلت أرامكو لجان اتصال كلفت بدراسة مطالب العمال لتفادي النزاعات.

في عام ١٩٥٦م قام الملك سعود بزيارة للمنطقة الشرقية، واستقبلته مظاهرة ترفع شعارات مناهضة للإمبريالية، والمطالبة بإجلاء القاعدة الأمريكية. وتسلم الملك مطالب العمال المتضمنة: الاعتراف رسمياً باللجنة التي انتخبوها، وزيادة علاوة المعيشة، وزيادة الأجور، وتقليص يوم العمل، ووقف التسريح الكيفي، ومساواة العمال المحليين والأمريكيين في الحقوق، وإلغاء التمييز العنصري، وإصدار قانون يكفل حقوق عمال أرامكو ويحمي كرامتهم.

تلا ذلك صدور مرسوم ملكي يجرّم الإضرابات والمظاهرات ويعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات[٥].

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

وفي وقت مبكر نسبياً للتيارات الدينية في المجتمع السعودي، ظهر التيار التكفيري بقيادة جهيمان العتيبي، الذي كان يمزق «حفيظة النفوس» أو «التابعية» بحجة ظاهرها تحريم الصورة، وباطنها التخلص من الرعوية لنظام الطاغوت، حسب زعمهم. وبالقناعة نفسها قاطعوا مدارس الحكومة ووظائفها، ونتيجة لما يعيشه المجتمع السعودي من عاطفة فياضة تجاه الدين، فقد وجد هذا التيار تعاطفاً نفسياً ودعما مالياً من المجتمع الذي ظن أن جمع التبرعات كان من أجل أهداف دينية بحتة، وقد كانت السيولة كثيرة في أيدي الناس في تلك الفترة.

ومن المعروف أن المجتمع السعودي حديث عهد بالتنظيمات السياسية، فكل من يدعو إلى الله، فهو مؤمن لا يبحث إلا عن الجنة.

وفي عام ١٤٠٠هـ حدث إحياء لمعركة السبلة، حيث أعلن التيار عن نفسه في مواجهته المسلحة مع الحكومة من خلال اعتصامه المسلح بالحرم المكي، ومنعت الصلاة والطواف والسعي لمدة خمسة عشر يوماً، استطاعت خلالها الحكومة أن تخلص الحرم منهم، وقدموا للمحاكمة على الطريقة الشرعية، وأعدم من ثبت أنه أطلق النار داخل الحرم. وانتهت حركة هذا التيار السياسية، ولكنها كمنت ولم تنته، وأخذ المجتمع الإشارة الأولى بالحذر والتحفظ والشكوك حول التنظيمات الدينية.

إن الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفياتي عمم الظاهرة الإسلامية المذهبية التكفيرية، من خلال اشتراك الكثيرين من السعوديين، حيث اختلطوا بكثير من المشارب والأفكار والرؤى والمذاهب التي عرف أتباعها في ما بعد بـ «الأفغان العرب»، وجميعهم يتفقون على تكفير الأنظمة العربية من دون استثناء، وفي مقدمتها الحكومة السعودية، وذلك من خلال مناشيرهم وتصاريحهم. ولعل أهم مرجع للمذاهب التكفيرية هو كتاب **الكواشف الجلية في تكفير الدولة السعودية** للمقدسي. ولم يتوقف الأمر عند الأفغان السعوديين بتكفير الحكومة، بل تعداه إلى المؤسسة الدينية الرسمية متمثلة بكبار العلماء فيهم، والذين يرونهم عاجزين عن أن يكونوا القدوة للتيار الصحوي. وقد دشنوا اهتزاز ثقتهم في العلماء الرسميين والنظام إجمالاً بأحداث بريدة من خلال مهاجمة مبنى إمارة المنطقة. وقد سجن على أثرها سلمان العودة وسفر الحوالي، من قياديي تيار الصحوة.

ولقد تولد من سجن قادة الحركة الإسلامية السعودية تياران متباينان :

١ ـ التيار التكفيري الذي يديره حمود العقلاء الشعيبي بالريموت كنترول.

٢ ـ السلفية، وهو ما تعارف عليه بسلفية المدينة «الجامية»، وهؤلاء يعترفون بالشيخ ابن باز ويعتمدون فتاوى الشيخ ابن عبدالوهاب الحاضرة في دروسهم دائماً، كما يعتمدون الألباني والوادعي في الحديث، وأعلنوا ظاهراً ولاءهم للنظام من خلال تصديهم للتيار التكفيري. وقد استفادوا من الحكومة بسبب هذا الموقف الذي أعطاهم تذكرة المرور في مدة زمنية محددة، وقد استثمروها :

ـ **أولا**، في تصفية حساباتهم مع زملائهم، وذلك بإحالة بعض العلماء من أساتذة الجامعات للتقاعد من خلال الوشاية بهم وتجريحهم، إلا أن الحكومة انتبهت لما ألحقوه من ضرر بالناس، فأضاءت الدولة الإشارة الحمراء للتوقف.

ـ **وثانياً**، وهو المهم، في القضاء على قادة الصحوة ذوي الشعبية الكاسحة، فكثيراً ما استخدموا النص والاتكاء على مأثور السلف واحتكارهم لسلامة العقيدة لأنفسهم الذي لا ينقص تيار الصحوة كذلك.

إن رموز هذين التيارين وقادتهم والمسيسين منهم على مختلف ألوان الطيف فيهم، لم يركبوا موجة الدين خوفاً على الدين من أن يضيع بين الناس أو تزهق روحه. فالنظام يطبق الشرع، والشعائر الدينية تمارس من كافة أفراد المجتمع، ولكنه احتجاج غير معلن على الأوضاع الداخلية وعلى أداء الحكومة الاقتصادي والإداري وعدم العدالة في توزيع الثروة وتفشي الفساد البيروقراطي الذي يحرم المستحق والكفء، ويعطي غير المستحق وغير الكفء في بعض الأحيان، حتى فسر كثير من أهل الرأي في المملكة أنه قد أصبح المال العام دولة بين القلة من الناس، مما أفرز ظاهرة الطبقية والارستقراطية، وأرهق أصحاب الدخول القليلة أو الذين ليس لهم دخول، من خلال فرض الرسوم على الخدمات والجزاءات، والعقبات التي توضع في طريق فرص العمل المنتج، وخنق معايير فرص العمل التي تستوعب آلاف العمالة القادمة من الخارج، في الوقت نفسه الذي يحصل من لا يعمل على جل الثروة بحكم الانتماء العائلي أو الإقليمي أو الحاراتي.

وقد غابت بعيداً في أذهان الوزراء وكبار المسوؤلين الأهداف الواضحة لتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري، والعدالة في صرف المال العام والحس الوطني باستثماره وادخاره للأجيال القادمة. وقد صرف المال العام على الدعاية وكسب ولاء الآخر في الخارج، وعلى بنية الراحة والاستجمام في الداخل والخارج.

كل ذلك ضيق الممكنات، وأغلق الفرص على المواطن السعودي، فبدأ التذمر والتململ من فئات المجتمع الذين كانوا بارين بالنظام بحكم التنشئة الدينية والأسرية. ومن هذه التداعيات انقسم المجتمع إلى فئات :

١ ـ **الفئة الأولى** : وهي فئة قليلة استفادت من هذه الظاهرة في تكوين الثروة والحراك الاجتماعي، واقتناص كافة الفرص التي تحققت لهم دون سواهم.

٢ ـ **الفئة الثانية** : وهي الكثيرة أصيبت بالإحباط واليأس واتسمت بالسلبية.

٣ ـ **الفئة الثالثة** : وهي الفئة المتذمرة من السياق العام، حيث لجأت إلى الدين المتغلغل في نفوس الناس وضمائرهم، فاعتبرته الحصان الرابح الذي لا بد من أن يكسب الرهان، وكان قد كسبه إبان تأسيس الكيان السعودي.

وهؤلاء يتميزون بشعورهم الطويلة التي تصل إلى أكتافهم، وثيابهم القصيرة حتى منتصف الساقين، وبسرعة مشيتهم وكثرة حركتهم والتفافهم على بعض، وارتيابهم من الناس وتحاشي التحدث معهم، حيث إن العين المجردة لا تخطئ معرفة مثل هؤلاء في الحرمين الشريفين وفي الجوامع الكبيرة وداخل حرم الجامعات.

وهولاء عندما يذكّرون الناس بأخطاء الحكومة ويفضحون ممارسة المسؤولين، فإنهم يجدون تسامحاً كبيراً من المواطنين، إما بالموافقة، أو بالصمت، بمعنى شبه الموافقة حتى من بعض المسؤولين وبعض رجال الدولة الذين لا يرضيهم ظاهرة الفساد والإسراف. فهذه الظاهرة في عملية التسيير الحكومي أصبحت لا ترضي إلا المستفيد منها. وعلى رغم ذلك يستفيدون على خوف ووجل من العاقبة عندما يرون نماذج من خارج الوطن تتساقط تساقط حبات العنب.

وفي الختام، فإن المعارضة بكافة ألوان الطيف بمن فيهم من مثقفين وتيارات دينية تدفعها الى الفعل عدة بواعث :

١ ـ إما شعور مجموعة من الناس بالهوة الفاصلة بينهم وبين البناء الفوقي، فلا يستطيعون الصعود إلى النخبة، ولا النخبة تستطيع أن تردم وتجسر الهوة في ما بينهم وبين هولاء. عندئذ تلجأ القيادة الفكرية فيهم الى تعميم شعور عدم الرضا على البناء الفوقي من خلال كتاباتهم أو خطبهم أو تنظيماتهم.

٢ ـ الرغبة في السلطة من قبل بعض الرموز، وقد لا تكون السلطة السياسية الباعث الأول، ولكن مردها الى انغلاق النخب المرتبطة بالنظام، سواء نخبة المشايخ أو نخبة المثقفين، فلا يجد المتطلعون لولوج هذه النخب سبيلاً، فيكفرون بالنظام والمجموعة الشمسية للنظام.

وقد يكون لهم تأثيرهم إذا انطلقوا من أرضية مشبعة بالحرمان، فيستغل الطموحون هذا الشعور ويعممونه على الجميع. وتبدو المشكلة أكثر تعقيداً إذا كان هؤلاء الشاعرون بالحرمان من الشرائح الواسعة في المجتمع، ومنهم نخبة متعلمة تشعر بقدرتها واستحقاقاتها بالمشاركة، ولا تجد المكان الذي تتوق إليه، ولا يحصلون على حقهم الوطني من الفرص التي يحصل عليها غيرهم.

٣ ـ عدم قدرة النظام على سرعة التنبؤ بالاستياء، وانعدام المجسات التي تستطلع رغبات المواطنين وترصد مشاعرهم.

٤ ـ أنانية النخب الفرعية المرتبطة بالنظام، وحرصها على حصولها على كل شيء، ومنع كل شيء عن الشرائح الأخرى، ولا سيما إذا أصبحت النخبة ظاهرة إقليمية تلفت نظر الجميع، كما هو الواقع. فانغلاق النخب الفرعية وعدم انفتاحها لدماء جديدة تصعد من الأدنى إلى الأعلى تعطيها حيوية ومرونة تفرز غضباً عاماً تجاه النظام والنخب الفرعية للنظام.

٥ ـ عدم وجود قنوات ومؤسسات للمصارحة والمكاشفة أدى إلى التفاعل مع الانترنت من قبل المجتمع السعودي بشكل لافت للنظر بصفته هو الطريق الآمنة للتعبير والتنفيس عن شعوره وما يدور في خلجات نفسه، وهي ظاهرة تستحق الدراسة.

وتتعاظم درجة الخطورة هذه إذا كان المتعلم المحبط يتحدر من الغالبية

العظمى من السكان، وذلك ما يجعل النسق السياسي عرضة للاهتزاز والاضطرابات المفاجئة، والتي تنبعث من حين الى آخر، سواء بدعوى إيديولوجية الورع والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو بدعوى إيديولوجية المعرفة والتحديث، أو بالركون إلى السلبية والاغتراب والانكفاء على الذات...، وذلك ما أدى إلى ظهور احتجاجات بين الفينة والأخرى على طول عمر مرحلة التجربة. فحادثة السبلة مثلاً كادت تجهض تجربة الوحدة بكافة مكاسبها، أما حركة الضابط الشمراني، فقد مثلت شرخاً في المؤسسة العسكرية الجنينية، وقد تلاها ما تلاها من حركة الضباط الطيارين(٦)، فالشيوعيين، فالبعثيين(٧)، وحتى من أفراد الأسرة المالكة نفسها (الأمراء الأحرار)، ثم الاحتجاج على وجود التلفزيون ومدارس البنات، ثم حادثة الحرم التي كانت أشبه بحادثة السبلة، وأخيراً الاحتجاج على وجود القوات الأجنبية في حرب تحرير الكويت.

إن المتنفذين في النظام لا يتصرفون إطلاقاً من دوافع عدائية، أو أيديولوجية معينة تجاه كافة شرائح المجتمع، ولكنهم يتصرفون بالمال العام أو القرارات ذات المساس بالشأن العام بدوافع حب الذات وتقدير المصلحة الشخصية أو سوء التقدير الشخصي بأن المال العام أو مواقع المسؤولية ملك شخصي، أو من خلال ممارسة التجربة (صح/ خطأ).

هذه الخصوصية في التجربة السعودية جنبت المجتمع المواجهة المسلحة باستثناء حالة السبلة وحادثة الحرم (١٤٠٠هـ).

كما أن الحكومة كثيراً ما تأخذ بمطالب الاحتجاج أو الرغبات التي ترفع صوتها بين الحين والآخر، ولا يكون ذلك بصفة آنية مباشرة، بل يكون في سياق عام من خلال تطوير الأنظمة، أو انتهاج سياسات إصلاحية تعنى بتحديث هياكل الدولة والرفع من أداء أجهزتها. والمتتبع لمسار التجربة السعودية يشعر بأن الرغبة في التطوير والتحديث والتوق نحو الأفضل لا تحصل إلا بعد حدوث مواجهة، وهكذا باستمرار. فمشاكل المجتمع تزداد

---

(٦) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٢١.

(٧) انظر: تركي الحمد، **أطياف الأزقة المهجورة** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧).

بازدياد ما يطرأ من مستجدات داخلية وعالمية، ولكن يبقى الإصلاح والتحديث بشكله المحافظ حتى تتم مواجهة من المجتمع، وهكذا تعطي القيادة في النظام السعودي من التحديث والإصلاح بقدر ما تواجه من المجتمع، وهكذا دواليك.

وذلك ما دفعني إلى إبراز ملاحظة على قدر كبير من الأهمية، لم يلتفت إليها أحد ممن تناول التاريخ السياسي للمجتمع العربي السعودي، وهي أننا لو استعرضنا نتائج المعارضة في التاريخ السياسي السعودي ابتداءً من معارضة الإخوان حتى المطالبات في ما بعد حرب الخليج ـ كما سبق وأن أوضحت ـ لوجدنا أن كثيراً من مكاسب الوطن تعود ابتداءً إلى الرأي المعارض الذي يأخذ في بعض الأحيان شكل المواجهة، وأخيراً إلى عقلانية المعالجة السياسية من القيادة التي كثيراً ما تتنازل لرغبات المعارضة، مع يقيني أن المعارضة هي معارضة في الرأي بغية الأفضل، وليس مبعثها أفكار أيديولوجية هدّامة ترفض التوجه العام للمجتمع، أو تبحث عن بديل للرمز السياسي.

فتوسع الدولة في مجال توظيف المواطنين، مدنيين وعسكريين، والنجاح في المفاوضات مع أرامكو ابتداءً من تفتيت العقود المجحفة حتى تملك أرامكو بالكامل، وانتشار التعليم، وتحديث الإدارة، والبدايات الديمقراطية كمجلس الشورى مثلاً، وكثير من الإنجازات التي لو أرجعناها إلى أسبابها الحقيقية، لوجدناها ترجع أساساً إلى هذا الاحتجاج الصامت أحياناً، والهادر أحياناً أخرى.

وهذا ما جَرَّأ الرأي الحرّ المخلص للإعلان عن نفسه، ووَلَّد الثقة بقبوله من الفاعلين، كما عزز القناعة لدى الرأي العام والفعل المعالج بأن تفاعل الأنا والآخر (الوطنيان) هو سلك الحرير الذي ينظم المجتمع بكافة فعالياته: السياسية، والمشايخية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ولكن في ظني، ونتيجة لمعطيات عالمية قادمة، سوف تخترق عقل المواطن السعودي ووجدانه، لن يتمكن المجتمع ولا قيادته من السيطرة على لعبة شد الحبل إلى حين، ولا بد أن تأخذ القيادة زمام المبادرة.

أما أن يكون اختيار مفردات النخبة استناداً الى معايير لاعقلانية ولا موضوعية، كما هو حاصل الآن، فإن ذلك يؤدي إلى أن تكون ممارسة النخبة المنتقاة لدورها مماثلة لمعايير اختيارها أيضاً، فينجم عن ذلك خلل خطير تتأزم

وفقه علاقة المجتمع بالدولة، فتنشأ «بدائل» تبحث عن شرعية موازية لا تمنح فرصة التعبير العلني، ولكنها تصر،كرد فعل، على إتيان أشكال من العمل السري و«الانتشار في الظلام»[8]، حتى تجد في نفسها القدرة على المواجهة وتعلن عن نفسها في الوقت المناسب.

إن علاقة الملك بوزرائه وكبار موظفي الدولة، وعلاقة الوزراء بمن هم أدنى منهم في سلم الهرم تباعاً، ليست علاقة مؤسساتية أو عقلانية أو قانونية تجسم عملياً خيار التحديث لهذه النخب، ولكنها على خلاف ذلك هي علاقة تبعية شخصية تحكمها أسس غير موضوعية، تغلب الولاء والتبجيل والمدح الزائف لولي النعمة، سواء المجلس العائلي أو ما دونه في سلم الهرم، بحيث تؤكد نمط علاقة المعزب بالخادم داخل نمط مجتمعي تحكمه إلى جانب كبير هذه القيم، على رغم انتشار التعليم والإعلام والاتصال الواسع بكافة أرجاء الكرة الأرضية.

ومن هنا يتم اللجوء إلى علاقات التبعية الشخصية التي تتجلى في إطار التضامن غير الرسمي، والتي تكون العلاقة داخلها غير متكافئة بين «المعزب» والتابع، والذي عادة ما يكون «ابن الخادم». ومن هنا تتعمق درجة الولاء وتتناسب تناسباً طردياً مع درجة التبعية، ويكون كل ذلك على حساب الولاء للوطن وحتى الدين، وعلى حساب الشرعية واستمرارها أيضاً، فيتحول تأكيداً صدور هذه الولاءات من مجموعات إلى لوبي لتحقيق بعض المكاسب والمصالح المادية، خاصة في ظل غياب المؤسسات المدنية الصلبة والحرة. وهذا ما يترتب عليه اختفاء الأفكار القادرة على تحقيق الانصهار الوطني والذوبان الاجتماعي أو تهمش هذه الأفكار، فيخلو المجال لظهور فضاءٍ واسع للمصالح النفعية المتبادلة، وللفاقدين لرأس المال الاجتماعي من الطبقات الدنياً الباحثة بدورها عن الصعود.

إن توزيع المواقع حسب المعايير المؤدية للحراك الاجتماعي، والتي تعني الكفاءة والجدارة أساساً لدى المجتمعات المتقدمة، تختلف عن تلك التي تتبنى من قبل المجتمعات التقليدية التي تعنى بالانتماء العائلي والأصل والموروث

---

(٨) انظر: محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، ط ١٩ (القاهرة: شركة المطبوعات، ١٩٨٧).

الرمزي. فالمعايير تحدد شكل الحراك الاجتماعي ونسقه في إطار التراتبية القائمة تبعاً للنمط المجتمعي الذي يجري فيه قسمة الحراك الاجتماعي.

ولقد تعمق في المجتمع السعودي معيار النسب وعلاقة القرابة والانتماء العائلي والقبلي، واستجدّ في ما عرف بالطفرة البترولية ظاهرة «السمسارية»، وهو أن المتبوع يزكي ويدعم التابع ليمرر له منافع وخدمات، فكلاهما ـ أي التابع والمتبوع ـ مستفيد من هذه الشراكة غير المعلنة.

وهذا النمط من التعامل والتعاضد يسري على جميع المؤسسة الاجتماعية من أعلى الهرم إلى أسفله.

وهذه المعايير تعدّ مهمة في توفير حظوظ الصعود إلى درجة ترسبت في عمق المؤسسة الحكومية، حتى غدت المعيار الأكثر حضوراً بما يحول دون وجود معايير أخرى كالأهلية أو الكفاءة أو المعرفة باعتبارها معايير موضوعية في التنصيب.

فلم تعد شرعية إسناد المسؤوليات نمطاً مستمداً من معايير موضوعية، مثل الكفاءة والتكوين والقدرات والمواهب، أو حتى مراعيةً للرأي العام، بل غدت مستمدّة من **الثقة** في المكلف، فالشخص الذي يحصل له «شرف» تحمل المسؤولية بما هي تشريف أكثر منها تكليفاً، يغدو وكأنه مالك لها يتصرف فيها من منطلق الوصاية، ويوزعها في إطار الهامش الذي يتمتع به على عائلته وأصهاره وأبناء حارته ومنطقته، لكن يظل كل اختيار أو قرار في النهاية مرتبطاً بشخص «فاعل القرار»، إذ غالباً ما يكون صادراً عنه أو عن أحد أفراد المجلس العائلي، إلا أنه عادةً ما يختفي وراء مسؤول من ذوي المراتب العليا للإدارة. ويتصرف أولئك الأفراد طبقاً لثقته فيهم، بعد أن يدفعهم لمسرح الفعل، بما يضمن للفاعل وضعية مريحة، إذ هو المسير غير المعرض لأخطار التسيير لاختفائه المقصود، ليصبح في حل من كل أزمة تطرأ من تصرف المسؤول. وقد يعمد أحياناً إلى تغيير «المسؤول» الذي تصرف دون «علمه» حين يقع في الخطأ، غير أن النخبة الواعية من المواطنين أو بعض المراقبين الأجانب يعتبرون أن «الفاعل» المختفي هو المسؤول الحقيقي عن الصواب والخطأ معاً، أو على الأقل مسؤول عنه لأن الفاعل يقع تحت مسؤوليته.

وقد أخذت الواسطة شكلاً يمكّن صاحب الجاه والمتنفذ اجتماعياً من أن

يستثمر رأسماله الاجتماعي للاستزادة، وتحقيق القيمة الرمزية المضافة لنفع نفسه وأقربائه ومحسوبيه، وهي في الوقت نفسه تقطع على فاقدي الجاه تلك السبل، «فاحتكرت فرص الوطن من قِبل قلة من أبناء الوطن»[٩]، ولا سيما فرص التعليم العالي والمناصب الإدارية الرفيعة، وامتلاك المواقع المهمة من أراضي المدن والحيازات الواسعة على أطرافها من قبل من يملك شرعية الواسطة تلك والقادر على استثمارها، كما ذكرنا.

ويراعى أحياناً في توزيع المراكز الزاد المعرفي للفرد، في مستوى شهادته العلمية وتكوينه وكفاءته وأهليته، لكن لثقله أو «وزنه» السياسي المرتبط بدوره السياسي وأهليته في هذا المجال المحدّدات الأهم في اكتسابه الموقع المتقدم في إطار التراتب الاجتماعي.

ونتيجة لذلك، يمكن أن نذهب إلى اعتبار أن المؤسسة السياسية والتعليمية معاً تحددان إلى حد ما البنية الاجتماعية، أي تحددان نمط التراتب الاجتماعي ومعاييره، وبالتالي شكل الحراك ومعاييره، على رغم أنه يعاد إنتاجه في شكل يكون فيه وفياً بعض الشيء للمشهد الموروث إلى حد ما، وتلك هي مفارقة الحراك. فالمجتمع السعودي يظل مشدوداً على رغم ذلك في مستوى بنيته الاجتماعية - كما تقدم ذكره ـ إلى ثنائية حضر وبدو[١٠]، مما جعل معظم المناصب الإدارية والسياسية والعلية منها على وجه الخصوص تكاد تنحصر في أبناء الحضر، كما سيتضح من الأشكال أرقام (١٠ ـ ١) و (١٠ ـ ٢) و (١٠ ـ ٣) على التوالي، الواردة في الفصل العاشر.

أما الوظائف القضائية والمشايخية التي تَعْقد البيعة، فتكاد تنحصر في حضر نجد بالذات، دون أن ننسى فرص التعليم العالي التي يجتهد البعض في إقصاء القبائل منها للاستئثار بها. وقد سبق أن توسعنا بهذا المعنى بما فيه الكفاية.

إن القبائل، وإن اتسعت أراضيها من حيث المساحة، فإن حظوظها قد ضاقت، فانحصرت في الفلاحة ورعي الأغنام والاستيطان على الطرق التي

---

(٩) مرزوق صنيتان بن تنباك، **النخبة بين أدعياء الوطنية وممارسة التحيز** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)، ص ١٠.

(١٠) غازي عبد الرحمن القصيبي، **حياة في الإدارة** (الجزائر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ١٥٧.

تربط المدن. وهذه الحدود لم تفرضها الجغرافيا، بل فرضتها السنن الاجتماعية القديمة كتشبثها بالأرض أساساً، أو السياسات التنموية الحديثة التي لم تعن حقيقة العناية بهجرهم وقراهم. وعندما ينزح أبناء هذه القبائل إلى المدينة، فإن حظوظهم من فرص الاستيطان في المدن، هي ذلك الهامش الضيق المتاح لهم في تخوم المدن من خلال السكن العشوائي الذي يفتقد الحد الأدنى من البنية التحتية والخدمات الصحية والاجتماعية. أما فرص العمل، فهي الخدمة العسكرية أو خدمة بيوت الأمراء كأخوياء وسائقين ومرافقين، ووظائف الإدارة الدنيا في الجهاز الإداري لبيروقراطية الدولة.

الفصل العاشر

الدوران والاستمرار والانغلاق

انتهيت آنفاً إلى أن النخبة الوزارية بالأساس هي عصب الكيان البيروقراطي الإداري الذي يعنى بتنفيذ السياسات، ويخضع ذلك إلى توجيه الأمراء المتنفذين ومعرفة ميولاتهم وأمزجتهم. وليست النخبة الوزارية معنية بوضع السياسة إطلاقاً، فتلك من مهام المجلس العائلي تحت إمرة الملك. كما أن التغييرات التي تطرأ على النخبة عادة ما تتم بتدوير النخبة، وليس بإحلالها أو تجديدها، كأن ينقل وزير إلى منصب آخر كبديل لوزير، ولكن يكون ذلك وفق خط أفقي، وهذا لا يعني الانغلاق الكلي على وجوه جديدة تدخل دائرة النخبة، ولكن يكون ذلك بنسبة ضئيلة حينما تنفتح على وجوه مألوفة للمجلس العائلي، سواء بالاتصال الشخصي المباشر أو لتبوئهم مراتب عليا في الدولة أو في مجلس الشورى.

فالحكم الملكي في السعودية يكون في ما يتعلق بصنع القرار أو اتخاذه منفكاً من المسؤولية ومنعتقاً من المساءلة، ومع أن صلاحيات الملك من خلال ممارسة استحواذه الفردي على عملية صنع القرار واحتكاره ليست مقيدة كلية بمثلما يحصل من ضغوط مؤسساتية أو جماعية على من يتخذون القرارات في الدول الديمقراطية، فإن ذلك لا يمنع من وجود قيود لاشكلية تأتي من خارج الدائرة المباشرة الخاصة بعملية رسم وصياغة السياسات وتنفيذها، بمعنى أن الملك حين يختار من بين البدائل السياسية المختلفة يأخذ في حسبانه الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وتتم سلطة الملك على عملية صنع القرار من خلال توليه السلطة

التنفيذية وفقاً لنظام الحكم، فهو الذي يشرف على الحكومة باعتبارها الهيئة التنفيذية المتكونة من رئيس مجلس الوزراء الذي هو الملك ونوابه والوزراء ونوابهم.

فالحكومة في المملكة العربية السعودية جهاز يقوم الملك باختيار أعضائه وتعيينهم دون أن تكون الإرادة الملكية خاضعة لأحد. هذا على المستوى النظري لمن يقع عليهم الاختيار، أو تأثراً بأية ضغوط تمارسها جماعة سياسية بعينها، لذا فإن النخبة التنفيذية هي في حقيقتها مدينة بمناصبها واستمرارها للملك نفسه[١].

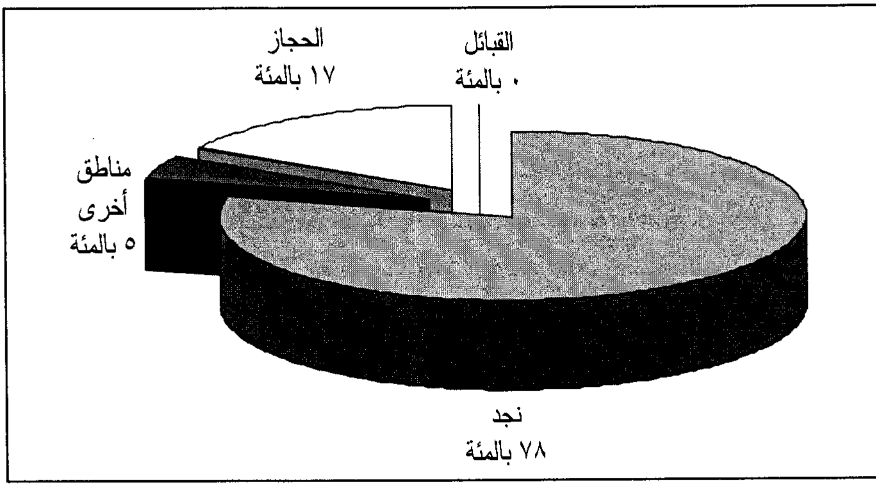
وكنتيجة حتمية لهذا الواقع، فليس للنخبة أي فضل رسمي على الملك في وجودهم في مناصبهم كملك، في حين أن له الفضل كله عليهم في وجودهم في مناصبهم تلك. ولقد أشرنا في معرض دراستنا للنخبة الوزارية أنها ـ ومقارنة مع العديد من دول الجوار ـ تتسم بالانغلاق، فمنذ تأسيس المملكة عام ١٩٢٦م حتى الشروع بهذا العمل لم يتوزّر سوى ١٠٥ وزراء (في حين أن مصر مثلاً وزّرت ٤٠٥ وزراء). وذلك ما يدل دلالة واضحة على جُمود الحراك السياسي السعودي، ويُضاف إلى ذلك انغلاق النخبة التي يستفرد بها المثلثان النجدي والحجازي بالقسم الأكبر، فلم تستطع المناطق الأخرى كسر هذا الاحتكار. فالشكل رقم (١٠ ـ ١) الذي يمثل النسب المئوية للمعينين على مراتب وزراء غير أعضاء في مجلس الوزراء حسب تحدراتهم الجغرافية، يظهر بوضوح أن منطقة نجد قد استحوذت على ٧٨ بالمئة، تليها الحجاز التي جاءت نسبتها بمعدل ١٧ بالمئة، ثم المناطق الأخرى التي جاء نصيبها ٥ بالمئة.

أما القبائل، فلم يخصص لها أي وظيفة، وحتى المناطق التي مثلت فقد جاء تمثيلها هزيلاً مقارنة بمنطقة نجد التي كادت تستحوذ على المراتب الوزارية.

(١) يلاحظ المتتبع للتعيينات في الصحف المحلية تكرار شكر المعينين للملك على الثقة.

الشكل رقم (١٠ ـ ١)

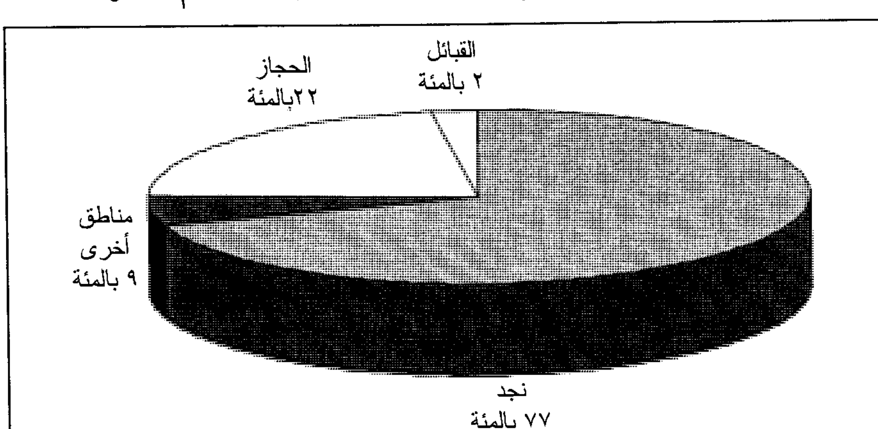
النسب المئوية للمعينين على مراتب وزراء غير أعضاء في مجلس الوزراء حسب تحدراتهم الجغرافية



ويأتي الشكل رقم (١٠ ـ ٢) الذي يمثل النسب المئوية للمعينين على مراتب ممتازة حسب تحدراتهم الجغرافية، وقد حافظت منطقة نجد على مكانتها في الصدارة محتفظة بنسبة عالية، كما شأنها في مراتب الوزراء، فقد مثلت بالمرتبة الممتازة بـ ٧٠ بالمئة، وكذلك الحجاز مثل بـ ٢٢ بالمئة، وجاءت المناطق الأخرى ٩ بالمئة، والقبائل ٢ بالمئة

الشكل رقم (١٠ ـ ٢)

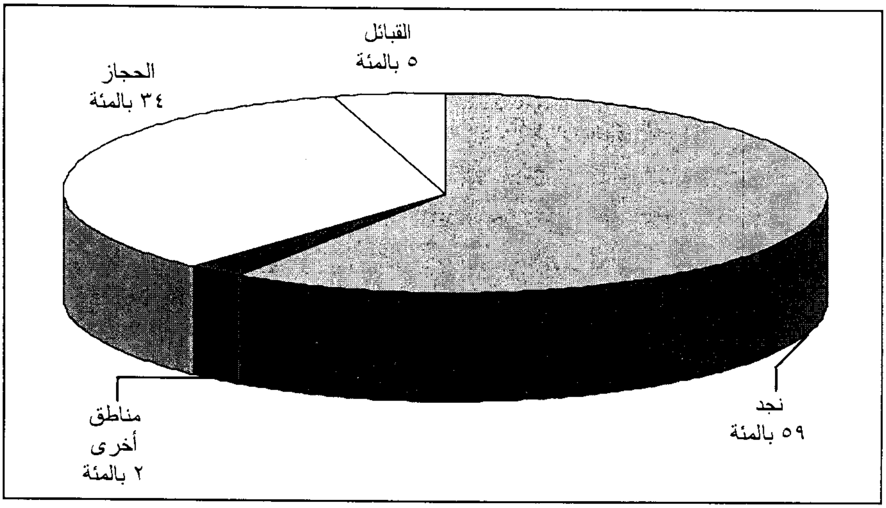
النسب المئوية للمعينين على مراتب ممتازة حسب تحدراتهم الجغرافية



وحتى المرتبة الخامسة عشرة التي يمثلها الشكل رقم (١٠ ـ٣) الذي يوزع النسب المئوية للمعينين حسب تحدراتهم الجغرافية، فإنها ما زالت المنطقة النجدية التي لها النسبة الكبرى، وهي ٥٩ بالمئة، وقد تحرك مؤشر نسبة الحجازيين إلى أعلى وارتفع إلى ٣٤ بالمئة. أما القبائل فقد وصلت إلى ٥ بالمئة، والمناطق الأخرى تدنت إلى ٢ بالمئة.

الشكل رقم (١٠ ـ ٣)

النسب المئوية للمعينين على المرتبة الخامسة عشرة حسب تحدراتهم الجغرافية



هذه الأشكال تعطي مرآة واضحة لأن النخبة تتميز بالانغلاقية والدوران حول نفسها، كما أنها تجسم بوضوح الإقليمية، فقد جاءت الأرقام خير شاهد على ما أثبتناه عن الإقليمية والانغلاق، إضافة إلى قلّة انفتاحها على «الفئات الحديثة» للمجتمع السعودي، فالوحيد الذي بدأ يلعب دور تغذية النخبة الوزارية هو مجلس الشورى، فعلى حداثته بدأ هذا المجلس يلعب دور المجند، ولن يكون ذلك باعث حراك حقيقياً، بل إن الأمر يتعلق بدوران يؤكد السمة الانغلاقية للنخبة السعودية التي تضيف إلى هذه السمّة سمة أخرى هي الاستمرار، ودليل ذلك ما برهنا عليه سابقاً من المُدد الطويلة التي تميز توزّر الوزراء السعوديين، كما اتضح من الشكل رقم (٣ ـ ١) الذي يمثل أعضاء مجلس الوزراء حسب مدة خدمتهم بالسنوات، إذ بلغ عدد من تراوحت خدمتهم بالوزارة من عشرين سنة إلى ٤٧ سنة ١٩ وزيراً، أي بنسبة ١٨

بالمئة، وبلغت نسبة من كانت خدمتهم ما بين عشر سنوات إلى تسع عشرة سنة ١٥ وزيراً، أي بنسبة ١٤ بالمئة. أما من كانت خدمتهم تتراوح من سنة واحدة إلى تسع سنوات فقد بلغت ٤٨ وزيراً، أي بنسبة ٦٤ بالمئة، وقد يلاحظ من النسب المعطاة أن هناك وزراء بلغت خدمتهم في الوزارة سبعاً وأربعين سنة.

وقد سبق أن ذكرت الأمر الملكي الذي يحدد بقاء الوزير في الوزارة بأربع سنوات، إلا أن الملاحظ أن هذا الأمر لم ينسحب على كامل الحكومة، مما يدل على أن انفتاح النخبة وتجديد دمائها لم يكن خيارات العرش. وتبقى ظاهرة الإقليمية مستمرة حتى وإن خرج أكثر من وزير من الحكومة لغرض حقن دماء جديدة، فإن هذه الدماء تبقى إقليمية أو عائلية، فالتمثيل على خريطة الوطن لم يكن في يوم من الأيام في الحسبان للنظام.

ولقد استبعدنا إلى حدّ الآن الحديث عن النخبة المشايخية، لأنها أكثر النخب استمراراً وانغلاقاً، لانحصارها في عائلات حضرية نجدية عموماً، في حين أن في مراتبها العليا تكاد تتكرر أسماء عائلة «آل الشيخ» (أسرة قائد الحركة الوهابية، الشيخ محمد بن عبدالوهاب (رحمه الله).

الفصل الحادي عشر

النخبة سجينة مواريثها المناطقية والبيروقراطية

ما زالت مكانة الملك عبد العزيز تتعاظم في نفوس مواطني المملكة العربية السعودية، وذلك لدوره المتمثل في الوحدة والتوحيد، فقد وحد القسم الأكبر من الجزيرة العربية، كما وحّد أبناء الوطن ساعياً إلى إزالة التفرقة المذهبية والمناطقية والفئوية، وقضى على تجزئة الوطن إلى حضري وبدوي بحكم الممارسة المعاشة. ففي عهد الملك عبدالعزيز عندما كان يقوم بمشاغل الوحدة لهذا الكيان كان التصاقه بالبدو أكثر من الحضر.

إلا أن النخبة من بعده، بفئاتها المتعددة السياسية والبيروقراطية، لم تنجح بالاستمرار على هذا النهج، بل أصبحت عاملاً مهماً في تكريس التجزئة والإقليمية والمناطقية، على رغم أن معظم أفرادها تكوّنوا تكويناً علمياً عالياً وحديثاً، وعلى رغم ذلك فإنهم يرتدون إلى ثقافتهم السائدة التي ما زالت تكرس ثنائية: حضر وبدو، مع ما يصاحب ذلك من محسوبية وانتهازية. فالنخبة من خلال ممارستها لمهامها أصبحت حائلاً يمنع الاندماج الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع السعودي، وتعرقل بذلك إمكانات انبعاث خلق مجتمع مدني يقوم على المواطنة الخالصة دون اعتبارات الانتماء القبلي أو الأسري أو المناطقي.

فثنائية «الأنا» و«الآخر» أصبحت ظاهرة مميزة داخل الكيان البيروقراطي، فقد غدت شعوراً معاشاً حتى لدى الانتليجنسيا السعودية. بهذا المعنى يقول تركي الحمد «ما نريد الحديث عنه هو ضرورة الوعي بمعنى الوحدة التي نعيشها، من أجل المحافظة عليها صحيحة الجسم دائماً، فهذا حديث عن معنى أن ينصهر الحجازي والنجدي والأحسائي والعسيري والتهامي والجوفي والنجراني والجيزاني في بوتقة واحدة، وأن يذوب العتيبي والعنزي والمطيري

والعجمي في إناء واحد، وأن يندمج البدوي بالحضري، والسني بالشيعي، وتذوب الحدود بين سكاكا وشرورة، وبين الجبيل وينبع. هذه مسألة ليست بالبساطة التي نتصورها، فكل من لديه طرف علم بتاريخ الجزيرة يعلم مدى العداوات والحزازات التي كانت تقوم بين البدوي والحضري، والبدوي والبدوي، والحضري والحضري، والنجدي والحجازي، والسني والشيعي، وابن القبيلة وابن المدينة، وهكذا»[1].

ونتفق مع ابن تنباك بأن الإقليمية والفئوية تمثلت بوضوح بتخصيص المشاع من خلال الانطواء الذاتي والشعور الفئوي، والصور الانغلاقية المشاهدة، واعتبارها ظاهرة تكبر وتتسع، وعلاجها يتم من خلال المناقشة المكشوفة على جميع المستويات، وفي مختلف الصعد، ويؤكد ابن تنباك أن رؤساء المؤسسات العامة التي تخدم الأمة ويبنيها المجتمع يحولونها بصلافة إلى خلية خاصة لأبناء قريتهم وأهل رحمهم، موهمين أنفسهم بأنهم يبرونهم ويصلونهم، ويعطفون عليهم، مقابل حرمان الوطن كله من قدرات أبنائه لحرمانهم الآخرين من شرف خدمة الأمة، والمشاركة في أداء الواجب نحو الدولة والمجتمع[2].

وهنا أصبحت ظاهرة الإقليمية والفئوية مكشوفة للشارع السعودي الى درجة تناولتها الصحافة السعودية بجرأة، وقد أعطت هامشاً محدداً لطرح الكتاب والمثقفين، فها هو أحد المثقفين السعوديين يجعلها عنواناً رئيسياً لمقالته: الدولة وإقليمية النخبة، ظاهرة المحاباة والمحسوبية في البيروقراطية التي غدت ظاهرة مفزعة، معتبراً ذلك مخالفاً لمبدأ الوحدة ومبدأ حقوق المواطنة، «غير أن ما ينبغي الوقوف عنده هو كيف نستطيع موازنة بعض التصرفات الإدارية التي تحكمها أمزجة خاصة ذات طبيعة إقليمية أو قرابية أو صداقاتية نشهدها في كثير من المؤسسات العامة، وبين الموقع الذي تحقق لنا كمجتمع توحيدي أصبح لاسمه رنين في العالم، كيف نتصور زيداً من الناس يقوم بتصرفات جده أو جد جده يوم كانت الأقاليم متطاحنة، والجهل مسيطراً، في حين يحمل صاحبنا في ذهنه أحدث النظريات في إدارة المجتمع والتنمية».

---

(١) انظر: تركي الحمد، في: **الإعلام والاتصال**، السنة ١، العدد ٤ (شوال ١٤١٩)، ص ٤٢.

(٢) مرزوق صنيتان بن تنباك، **النخبة بين أدعياء الوطنية وممارسة التحيز** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)، ص ١٠.

وقد استمرت الصحافة بجرأة في الطرح حول هذه الظاهرة التي بدأ يتذمر منها الشارع السعودي الى درجة أن رئيس تحرير جريدة **الرياض** تناولها في افتتاحية جريدته بقوله:

«لا أفهم أبداً كيف أبيح لنفسي مثلاً لو كنت مسؤولاً في دائرة ما أن يكون طاقم المساعدين حولي أو المهمين في دائرة العمل هم من أبناء مدينتي أو قريتي القديمة أو الذين تربطني بهم تجاذب قرابة أو صداقة. وبهذه المقدمة أصل فيها إلى رفضي التام لتلك الدوائر الضيقة التي تجمع الناس في مجال العمل أو الصداقات، ولا أتصور أنه انتماء ينم عن شمولية الولاء لو سمح الإنسان لنفسه في إشعار زميله المواطن الآخر بأنه معذور في تقريب من يأنس للهجته أو ينتمي لمدينته على حساب إهمال الكفاءة المجردة التي تفترض منا احترامها ما دامت تحمل هوية المواطنة»[٣].

أما على صعيد الأداء الاقتصادي، فإن النخبة الاقتصادية لم تستغل السيولة النقدية المتدفقة من النفط استغلالاً حسناً، كما فعلت النخبة الكويتية مثلاً[٤]. بل قد أساءت التصرف في ذلك.

ولئن كان يحسب للنخبة السياسية والبيروقراطية اهتمامها المتعاظم بالبنية الأساسية، إلا أن تكاليفها كانت باهظة وتجاوزت المعقول، وذلك راجع بالأساس إلى الفساد وسوء التصرف البيروقراطي الذي ضخم العقود، وغالى في البهرج والبذخ، بل إن البيروقراطية أولت حث الإسلام على صلة الأقارب والجيران «الأقربون أولى بالمعروف» و «حق صلة الجار» تأويلاً يشرّع لها توزيع ثمار التنمية، بتخصيص المنافع العامة، وكأن ذلك تقرب إلى الله بصلة القريب والجار. وذلك ما يفيد تشوّه القيم لديها وتعمدها استعمال حتى المفاهيم المقدسة لتحقيق المصالح الشخصية.

كما أن البنية الأساسية هذه ـ كالطرق والكهرباء وتمديد المياه ـ اقتصرت على المدن، مما زاد من معدل هجرة الأرياف والبوادي إلى المدن ـ كما ذكرنا سابقاً ـ حيث أصبحت المدن مراكز جذب للسكان في معدلات لم تستطع

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤) إن الكويت له تمويل استثماري، يسمى بنك التمويل الكويتي، وكانت له استثماراته بالخارج. عند احتلال العراق للكويت تمكن هذا التمويل من الصرف على كافة أفراد الشعب طيلة مدة الاحتلال.

التنمية ملاحقتها، وذلك ما ضخّم أسعار الأراضي، وأبرز سماسرة العقارات وأصحاب الحقوق الخاصة الذين يمتلكون المساحات الواسعة داخل المدن أو توجه الخدمات لهم عنوة لدفع قيمتها.

ولهذا نشأ ما عرف بالسعودية بـ «الأحياء الشعبية» و «أحزمة الفقر» من قبل ذوي الدخل المحدود الذين لا يملكون قيمة العقارات التي تتمتع بالخدمات، وهي ظاهرة لم يألفها المجتمع السعودي إلا في العقد الأخير.

في عام ١٩٨٠م بلغ دخل المملكة من البترول فقط ١٨٩,٣ بليون ريال(٥)، ومنذ اكتشاف البترول إلى حد الآن ظلت مداخيل المملكة جيدة مقارنة مع غيرها. ولو أدير هذا التدفق المالي الغزير إدارة حسنة وبمسؤولية الضمير الحي وعفة المسؤول المنفذ، ووزع توزيعاً عادلاً، لأصبحت المملكة قوةً صناعيةً إقليميةً، أو قوة مالية استثمارية تكفي عوائدها للأجيال القادمة.

غير أن صرف المعظم منها على الهبات والأعطيات ونفقات الأسرة الحاكمة وبعض العائلات المحدودة من غير الأسرة المالكة التي خصت برواتب ذاتية ابتداء من الولادة حتى الوفاة ـ وهذه الأسر لا يوجد مبرر لتميزها من بقية قبائل وعوائل المجتمع السعودي ـ وكذلك مخصصات ذاتية ونفقات وسفريات وأثاث وقصور ومصاريف لرجال الحكومة وضيوف الدولة وشراء أمزجة كثير من الدول المجاورة، أهدر فرصاً حقيقية لتنمية شاملة وعادلة(٦) تردم الفجوة بين السكان وبين الطبقات.

---

(٥) ابراهيم المبارك، «الخصائص الديمقراطية والاجتماعية للعمالة الوافدة،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٧)، ص ١٥١.

(٦) انظر: نادر الفرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، وعلي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

خاتمـــة

حاولت في بحثي قدر الممكن دراسة النخب السعودية واعتبرتها المدخل الأصوب لفهم تحولات المجتمع السعودي وما لحقه من تغيرات، ولم أنظر إلى النخب من الداخل فحسب، حتى لا تتحوّل إلى جسم غريب معزول عن مجتمعه، بل على عكس ذلك سلمت منذ البداية أن «نخب» المجتمع السعودي المتعدّدة ـ والتي تعرّضت إليها بإطناب ووقفت على مكوّناتها وخصائصِها ـ تحمل في طيّاتها الكثيرَ من سمات مجتمعها، ولم تُفلح المكانة الاجتماعية التي يحتلها أعضاء تلك النخب والثقافة التي يحملون في قطعهم عن المجتمع أو عزلهم عنه لثقل المواريث الاجتماعية التي عدّدتها في كتابي: **السعودية السياسي والأيديولوجيا**، يضاف إلى ذلك ما طرأ على المجتمع السعودي من تحوّلات، خصوصاً ابتداءً مع «عصر النفط» الذي غيّر العديد من ملامح المجتمع السّعودي دون أن يعيد صياغةَ عمقه على نحو آخر، أدى الى تداخل الأمور وتشوه البُنى. فمع «المدنية» و«الحداثة» ما زالت النزعات الإقليمية والثنائيات القديمة، خصوصاً ثنائية بدو وحضر، وحسب ونسب، وقبيلة ومدينة، تحدّد سلوك الناس. وكان الأمر يهون لو لم تتسرب هذه التصّرفات إلى النخب التي لم تكتف بالانسياق إليها، بل هي معنية في إذكائها وتبريرها، خصوصاً وهي تملك الزاد العلمي والمكانةَ الاجتماعيةَ، وذلك ما يجعلها ذات «إقناع ونفوذ».

لقد اخترت «النخبةَ» مقولة تفسيرية لاعتقادي الراسخ بأن المجتمع السعودي لخصوصياته العديدة: ثقل مواريثه و«صدمة النفط»، لم يشهد فرزاً طبقياً حقيقياً لغياب الصراع الطبقي أو وعيه، ولا أيضاً شهد حركاتٍ اجتماعيةً كالحركة العمالية أو الشبابية أو النسائية، وذلك ما منعني من استعمال مفاهيم أخرى كالطبقة أو الحركة الاجتماعية مثلاً، أو غيرها من المفاهيم التي لا تنطبق علمياً على ما يعيشه المجتمع السعودي.

لكل هذه الاعتراضات العلمية التي أعتقدها وجيهة، صرفت النظر عن استعمال بعض تلك المقولات التفسيرية وتشبثت بالنخب، وقد أشرت في معرض بحثي أنني لا أنظر إليها باعتبارها الفئة الأفضل سلوكاً أو الأكفأ والأجدر، بل باعتبارها التي تمكنت لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية من تحصيل زاد علمي ومعرفي مهم، أو تمرّس بيروقراطي في أعلى مراتب الوظيفة الحكومية، مكّنها عادة مع اعتبار بعض الظروف الأخرى التي عدّدتها من تسلق السلم الاجتماعي وتبوّؤ مكانة عليا في الحراك الاجتماعي الصاعد، خصوصاً الذي يتأتى بواسطة الانضمام إلى النخب.

إن «النهضة» التعليمية التي شهدتها المملكة العربية السعودية والتي مولتها «السيولة النفطية» ـ وربما كانت نتيجة لها ـ فتحت المجال لتشكّل نخباً «حديثة» لم يسبق للمجتمع السعودي أن عرفها. وقد اصطفت هذه النخب جنباً إلى جنب مع نخبه التقليدية، وخصوصاً النخبة المشايخية، فالأفواج العديدة التي ابتعثتها المملكة إلى الخارج لمواصلة التعليم العالي ـ وربما أكثر من أي دولة عربية أخرى ـ لم تضخ دماءً جديدة في المجتمع السعودي على رغم وجودها في جميع القطاعات والمجالات. وذلك ما دفعني إلى محاولة معرفة الأسباب التي عزوتها في النهاية إلى وطأة المواريث الاجتماعية التي تميز الجزيرة العربية، وما فعله النفط من تشويه وتزييف اجتاح حتى ضمائر الناس وقيمهم.

فالنخب السعودية ظلت مرتهنة إلى حد ما إلى مواريثها، مما جعلها تحمل العديد من خصائصه وسماته. ولم يستطع التعليم على أهميته تغيير «العقليات» التي ظلت أيضاً مشدودة إلى تلك الثنائية التي تحكمت، لا في تاريخ الجزيرة العربية فحسب، بل في تاريخ العرب قاطبة. إنها ثنائية : بدو/ حضر، كما ذكرت في أكثر من مناسبة.

فالنخب في المجتمع السعودي، كما أوردتها في كامل البحث، كانت في نشأتها وتكوينها، شديدة الخصوصية في مزجها بين عمق التراث وحداثة الحاضر دون أن تقع تحت تأثير ميراث ثقافيّ استعماري، كما حدث في أقطار عربية أخرى. لقد استطاعت هذه النخب أن تجمع ما يعده البعض «نقيضين» في ضرب من التوظيف المتبادل، فهي قد وظّفت العلم والمعرفة والإدارة مثلاً، لتشد أزر العائلة والإقليم، وربما مثل ذلك أحد مصادر قوّتها وفاعليتها.

هذه الخصوصية التي بدت لي جلية هي التي دفعتني إلى التعامل اليقظ

مع التراث النظري المتراكم في تعريف النخب ومصادر قوتها، كما جاء في القسم الأول من البحث، مما ألزمني بدوره بعدم إغفال الحراك الاجتماعي الذي شهده المجتمع السعودي. فالخصوصية لا تنبع من مواريث الماضي فقط، بل أيضاً من انعطافات الحاضر القريب، وبالتحديد منذ قيام الدولة السعودية الحديثة التي ترافق قيامها مع الاكتشافات المبكرة للنفط، مما أخضع المجتمع السعودي إلى تغييرات كبرى.

إن نشأة النخب السعودية، ما عدا النخبة المشايخية منها، كانت نشأة متأخرة نسبياً، مقارنة ببعض النخب العربية الأخرى، فهي لم تكتسب ملامحها إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي مرتهنة أيضاً إلى الدولة، حتى إنني كدت أصفها بكونها نخباً دولتية، فظلت لهذا السبب مدينة لها. فالنخب السعودية على اختلاف مكوناتها الفرعية هي بلا شك أحد نتاجات المشروع التحديثي للدولة السعودية التي سعت إلى تطبيقه من خلال المخططات الإنمائية المتتالية. لقد كانت النخب جنيناً تكون في رحم الدولة، واستمر يرضعها من دون فطام حتى حمل تبعاً لذلك العديد من سماتها وسمات المجتمع السعودي في الآن نفسه، كما بينت في كامل هذا البحث.

إن الدارس المتأني للنخب السعودية ليقف على حضور المواريث فيها، وخصوصاً تلك المتعلقة بالقيم والرموز والمعايير. إن المتمعّن في بنية هذا الجنين وتركيبته، أو ما سيطرأ عليه من تغييرات ـ على رغم بطئها ومحدوديتها ـ سيستفيق على حجم الموروث العائلي و«الإقليمي» الذي يسم تلك النخب.

لذلك كان لزاماً علي خضوعاً لمقتضيات المنهج وبحثاً عن سببيّة مفسرة أن أفرد لمواريث المجتمع السعودي المتعددة قسماً نقف فيه على هذه المواريث في تفاصيلها الدقيقة، وهي التي لا تزال حيّة توجه سلوك الأفراد والجماعات، ومن بينها سلوك النخب.

وهذا ما ناقشته في كتابي الثاني : **السعودية السياسي والأيديولوجيا،** فالدين الإسلامي والعروبة إلى جانب البداوة والقبيلة الضاربة في عمق التاريخ الاجتماعي للجزيرة العربية قد حدّدت بصفة حاسمة أداء النخب، كما ساهمت في صياغة مواقفها ورؤاها. فالضمير الجمعي على النحو الذي حدده عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم محكوم بهذا الثالوث: عروبة، إسلام، بداوة أو قبيلة (على اعتبار أن البداوة والقبيلة يكوّنان في اعتقادي مركباً واحداً

منسجماً)، وهو الثالوث ذاته الذي ظل يضغط على النخب على رغم أنها تفوق المجتمع قدرة على التعاطي معه ضمن رهاناتها واستراجياتها الخاصة خضوعاً لوطأة التحولات العميقة التي ما زالت تهزّ المجتمع السعودي برمّته.

إن هذا الارتهان إلى الموروث ذي الأبعاد الثلاثة المذكورة سلفاً لا يعني بأية حال أن النخب السعودية هي تطوّر من داخل الجسم التقليدي للمجتمع السعودي فحسب، فأنا لطالما أكدت خلال كامل فصول البحث على السمة الحديثة لهذه النخب باعتبارها، كما بيّنت ذلك، ولدت من «رحم» التحولات الحديثة التي ما زال يشهدها المجتمع السعودي، فهي حداثية النشأة والمولد لكونها مدينة في تلك النشأة بالذات إلى قيام الدولة السعودية الحديثة التي غذاها في ما بعد النفط والتعليم.

فالثروة النفطية التي أعقبت مباشرة قيام الدولة السعودية الحديثة ستفتح لعصر جديد ستتغير معه ملامح المجتمع السعودي وكامل الجزيرة العربية على نحو سيفتح المجال للحديث عن التشوه العميق الذي لن يطول البنى الاجتماعية لهذا المجتمع فحسب، بل أيضاً رموزه وقيمه ومواقفه ورؤاه.

فالنفط هو الذي حوّل إلى حدّ بعيد تلك الصحراء التي ظلت لحقب طويلة صامتة خرساء، إلى فضاء صخب وحركة وضجيج إلى حد الضوضاء على نحو عنيف، بمقتضاه يتهيكل المجتمع السعودي وفق بنى جديدة لم يألفها من قبل.

فالتشكيلة الاجتماعية السعودية التي على خارطتها تتوزع النخب، وتتحرك عمودياً وأفقياً، أسهم النفط بلا ريب في صياغتها، وأكسبها طابعاً هلامياً ألقى بظلاله على كامل الفضاءات الاجتماعية وما حوته من ممارسات اجتماعية أو سياسية، وكذلك أنماط وعي وأفكار ورؤى. ولم تنجح النخب السعودية بالتخلص من هذا الأثر لكونها عاجزة، كما بينت، عن تحصين نفسها من هذه الاختراقات الخطيرة التي لم يتصدّ لها ولم يلطفها إلا التعليم.

فقد استطاعت النهضة التعليمية الكبرى التي جندت لها الدولة السعودية الفتية منذ بداياتها الأولى كافة مواردها وإمكانياتها التي تدعمت بعد اكتشاف النفط من خلال مختلف الإجراءات والسياسات، كالابتعاث إلى الخارج،

وتركيز بنية أساسية كبرى لخدمة الغرض ذاته، أن تحوّر في المشهد التقليدي للمجتمع السعودي.

فالتعليم، كما شهده المجتمع السعودي، وخصوصاً في العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي، ساهم مساهمة فعالة في ميلاد النخب السعودية وتجددها. ولعل ذلك ما يجعلها مدينة له أيضاً، فتعميم التعليم، وما رافقه من حوافز وتشجيعات، استطاع خلال عقود من الزمن أن يفرز هذه النخب، وبالملامح التي حددتها أثناء البحث، التي بدورها غذّت الجهاز السياسي والإداري للدولة السعودية الناشئة، مما جعل سياسة السّعْوَدة أمراً ممكن الإنجاز بداية من التسعينيات في العديد من القطاعات الاقتصادية والإدارية على رغم بعض النواقص والملابسات.

لقد استطاع التعليم الذي إليه ترتهن النخب السعودية، كما بينت سلفاً إلى حدّ بعيد، أن يحدث تعديلاً ما على البنى التقليدية للمجتمع دون أن يفلح في تجاوزها تجاوزاً كلياً على نحو يقوّضها، ولكنه وبالمقابل أيضاً خضع بدوره لضغوطاتها. فلقد فازت بعض المناطق والأقاليم بالحظوظ الأوفر منه سواء من خلال سياسات الابتعاث، كما بينا خلال الجداول العديدة أو في حصص التوظيف، خصوصاً في المناصب العليا المسندة إلى أصحاب المستويات التعليمية العليا في الجهاز الإداري الحكومي (البيروقراطية). لقد تمكن التعليم ـ بذاته ـ وبما أشاعه استناداً إلى بقية الروافد الأخرى، كالصحافة المكتوبة ومختلف بقية الوسائل المسموعة والمرئية للإعلام، أن يغير بعض الشيء من الذهنية الجماعية أولاً وقبل كل شيء.

غير أن العقد الأخير من القرن الماضي حمل بعض المؤشرات السلبية، فالتطور الكمي المهم لنسب التمدرس، رافقه على العكس من ذلك عجز بدأ يخفق في توظيف مخرجات التعليم، وذلك ما لم يكن أحد يتصوره في مجتمع ظل إلى حد قريب ولا يزال مورّدًا لليد العاملة. إن هذه الأزمة التي بدأت تعتري مخرجات التعليم قد ضيقت الممكنات التي كان التعليم يحتفظ بها لنفسه في مجال الحراك الاجتماعي الصاعد خصوصاً، والذي بدأ يفتر في السنوات العشر الماضية تحت وطأة الفاتورة الباهظة لحرب الخليج وتراجع مشاهد الوفرة والرفاه إلى حد كبير. وذلك ما دفع أفواجاً كبيرة من الشباب المتعلم الى أن تبدي قلقها، وتملكها اليأس النهائي من أن يكون التعليم المسلك المناسب سواء للانتساب للنخب أو لتسلق مواقع النفوذ السياسي، أو

حتى الحصول على الوظيفة المناسبة على وجه العموم، مما أسهم أيضاً في دفع النخب إلى الانغلاق والثبات.

إن هذا الاعتناء الدقيق بمناخ النخب السعودية وخلفيتها السياسية والاجتماعية ما كان ليثني عزمي عن البحث المدقق في مكوناتها وتركيبها، فالنخبة ذاتها لو اقتربت منها لوجدتها تنقسم بدورها إلى نخب فرعية صغرى تنتظم على شكل عنقودي تلتف بموجبه حول كيان الدولة من خلال أجهزتها السياسية والبيروقراطية المشدودة، كما بينت في موضوع الخلفيات الاجتماعية والحضارية الموروثة والضاغطة. وكان همّي في هذا البحث أن أدرس النخب السياسية والإدارية والثقافية أكثر من النخبة الاقتصادية، لكون الاقتصاد، كحقل وممارسة ـ في المجتمع السعودي بالذات ـ في علاقة تبعية كبرى مع المجال السياسي ولا يستطيع أن يكون فضاءً مستقلاً أو منافساً. لقد التزمت بالواقعية العلمية حينما أكدت أن السياسة كانت أكثر حضوراً في تشكيل النخب وتوجيه فعلها، على رغم التقاطعات العديدة الحاصلة مع دنيا المال وخفاياه التي قد تكون أحياناً أشد بأساً وتوجيهاً.

فالنفط، عصب الحياة الاقتصادية للمجتمع السعودي ومغذّي شرايينه، يظل في نهاية الأمر ملكاً تابعاً للحكومة. إن الريع النفطي ظلّت تتحكم فيه «الدولة» وتوزعه على النحو الذي تشاء على رغم التغييرات الحاصلة على الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة. لكل هذه الأسباب قصدتُ دراسة تلك النخب الفرعية، واعتبرتها الطريقة الأصوب في الإلمام بالنخب السعودية ككلّ، فدرست تباعًا النخبة الوزارية والنخبة الاستشارية والنخبة المشايخية والنخبة البيروقراطية والنخبة المثقفة (الانتليجنسيا). ولعل استهلالي بالنخبة الوزارية لم يكن اعتباطاً، بل كان نتيجة لما تحتلّه هذه النخبة من قيمة رمزية عليا (وجاهة، نفوذ، هيبة) في المجتمع السعودي، أو بموجب ذلك فهي تتربع على عرش كامل النخب الأخرى المتبقية، وتتحكم في تحديد مسارها. غير أنه، وعلى خلاف بقية النخب الفرعية الأخرى والنخبة الوزارية في جل البلدان العربية، تتجه هذه النخب إلى الانغلاق. فهي نخب قليلة الدوران، اتضحت انغلاقيتها جلية حين المقارنة بغيرها من الدول العربية المختارة للمقارنة (الأردن، مصر)، وهذه الانغلاقية تكاد تكون ثابتة قلما تنفتح لتنتدب أعضاء جدداً، وتظل في ذلك على قدرتها محكومة بعدّة محددات لاشكلية، حيث تلعب العلاقات القرابية الأسرية، إلى جانب قيم الولاء الشخصي وقيم نفعية

أخرى، الدور الحاسم في تعيين الوزراء ذاتهم، وهي أكثر النخب السعودية وفاءً للموروث السلبي للمجتمع السعودي في رواسبه الأكثر تحجراً : الإقليمية، والمناطقية، والعائلية، والفئوية. فالعدد الأكبر من الوزراء **يتحدرون من المثلث النجدي والمثلث الحجازي.** هذا إلى جانب تدنّي الأداء المتسم بالفردية والزبونية الذي يعمل في ظل غياب قواعد مؤسساتية تعقلن التعيين وتنمّي روح المسؤولية والمحاسبة.

هذا المشهد يتكرر إلى حد بعيد مع النخبة الاستشارية، لكون هذه الأخيرة تعودت أن تكون رحماً يتشكل داخله أجنة النخبة الأولى (الوزارية). فالنخبة الشورية تروّض وتعرّض لعدة اختبارات، حيث تربي الأعضاء مؤقتاً لتدريبهم على تحمل مسؤولية الوزارة في ما بعد، فكأن مجلس الشورى يمرّن بعض أعضائه على وظائف وزارة قادمة. هذه الوضعية الانتقالية الضمنية لأعضاء مجلس الشورى عمقها الوضع الآخر الذي لا يقل أهمية، المتأتي من الصيغة التعيينية والاستشارية للمجلس برمته، فهو مجلس لا يمثل المجتمع السعودي بالمعنى الذي تحمله التمثيلية في النظم البرلمانية والديمقراطية الحديثة، على رغم ما يتميز به الأعضاء من تخصص علمي عالٍ مكنهم من الإلمام بثقافات متعددة، وسمة شبابية، مما يجعلهم نظرياً مهيئين للعب دور تمثيلي مهمّ، وخصوصاً أن بعض دول الخليج التي تنتظم مع المملكة في مجلس التعاون العربي الخليجي بدأت في اقتحام تجارب تمثيلية جريئة على غير ما اعتادت عليه المملكة، وستذكّي جذوة المطالبة السياسية التي ظلت إلى حد الآن إما مترددة أو خافتة.

أما في ما عدا النخبة السياسية بالذات، فإن النخبة المشايخية تلعب دوراً وسيطاً ومزدوجاً في الآن نفسه. إنه دور الانتقال من السياسي إلى الثقافي، والذي بمقتضاه تنتقل أيضاً من الخاصة إلى العامة. فهذه النخبة تستحوذ على رأسمال ثقافي ذي بعد رمزي في ظل مجتمع سعودي كنت حددت خصائصه، حيث ما زالت الثقافة التقليدية ذات المنبع الديني تلعب دوراً كبيراً في تشكيل رؤى الناس وتحديد سلوكياتهم وتصرفاتهم، وهي التي تعقد البيعة للملك باعتبارها من أهم مكونات أهل الحل والعقد، وهي التي يوكل إليها أيضاً تعليم الناس دينهم والقيام بمهمة الفتوى وتوضيح الحلال والحرام لمجتمع كافة أفراده مسلمون. وبهذا الدور بالذات تتصدى لما تعتقده آفة تهدد أصالة المجتمع السعودي وثوابته، ألا وهي الثقافة العصرية، التي من منظورها هي علمانية

بالضرورة. لهذا نفهم عداءها الشديد للنخبة المثقفة (الإنتليجنسيا) وهي التي وقفت عند تحليلها مطولاً، وخصوصاً أنها قد تربّت في محاضن المؤسسات التعليمية العصرية، فنشأت نشأة «حداثية» تعاظمت من خلال التثاقف الحادث تحت مفعول اكتشاف ثقافات جديدة عند الابتعاث إلى الخارج.

لقد استطاعت النخبة المشايخية من خلال الجهاز الإداري والسياسي، وما تمتلكه من تنظيم تراتبي دقيق، وتغلغل مناطقي محكم، وقبول عفوي من العامة، أن تضيّق الخناق على المثقف السعودي بالذات، وخصوصاً أنها هي التي تمرّست على المناورات السياسية المبكرة التي نجحت بإبعاد القبائل أو تهميشها حين أشعلت نار الفتنة بين القوة العسكرية والقيادة السياسية (موقعة السبلة)، فأبدعت استراتيجيات ورهانات خاصة بها تحذق بموجبها التفاوض والتنازل والتحالف، وذلك ما أكسبها خطاباً مؤثراً وفعلاً نافذاً.

هذا، في حين ظل المثقف السعودي قليل التأثير لمعوقات موضوعية كنت قد عددتها (هشاشة النخبة المثقفة، غياب مشروع متكامل، افتقاد الصلة بهموم الناس الحقيقية. . .الخ)، وأخرى ذاتية تتعلق بالانتهازية والمصلحية الفئوية، وذلك ما يعطل أداءها، ،خصوصاً وأنها هي الواقعة تحت إغراء المراتب العليا من الفئة البيروقراطية التي تظل نموذجاً لها يوقد طموحها، ويغذي أحلامها وأوهامها أحياناً. فالنخبة البيروقراطية المعشعشة في مفاصل الجهاز البيروقراطي الحكومي (والخاص)، على رغم الصيت السيىء الذي به تنعت في المجتمع السعودي، تظل مارداً إليه تتطلع قطاعات كبرى من المثقفين السعوديين الذين لم يعودوا يؤمنون بأي رسالة، سوى رسالة تسلّق السلم الطويل، والمهيمن أحياناً، للبيروقراطية التي عرقلت التنمية، وغذت النزعات الإقليمية والمناطقية والعائلية والفئوية، واستأثرت بقسط وافر مما تعده غنيمة.

إن هذا المشهد السياسي والاجتماعي الذي فيه تتجاوز النخب السعودية، طوراً في ضرب من التنافس أحياناً إلى حدّ التطاحن، وطوراً آخر في ضرب من المهادنة إلى حد التحالف، لم يغفلنا عن رصد «نخب أخرى» هي نخب مضادة تعمل في صمت وخفية، وتعارض النخب التي تظل وفق منظورها نخباً رسمية تعبر عن نظام اجتماعي لا ترتضيه. هذه النخبة المعارضة تؤكد أن المنظور المثالي للمجتمع السعودي يجافي الحقيقة ويعاديها، إذ إن هناك تعبيرات عديدة رافضة، وعلى رغم كمونها وعدم ظهورها، فقد استطاعت أن تحدّد وجهة المسار الذي كان على النخبة المفرزة أن تحذوه في الانعطافات

الحديثة للتجربة السعودية، ولربما سيكون المستقبل السياسي والاجتماعي للمجتمع رهيناً بالإصغاء النشط لذلك الصوت الناشز والصامت في الآن نفسه.

لقد أردت في هذه الخاتمة إعادة صياغة الأفكار الكبرى التي تضمنها هذا البحث، ولكن حرصي على التأليف بينها يضعني أمام رهانات أخرى تفتح آفاقاً أرحب للبحث.

ملحق

استمارة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المعالي / ....

صاحب السعادة /........

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يؤكد أحد الباحثين الغربيين «أندروسكي» سلطة المثقفين بصفتهم يملكون صنفاً من المعرفة، ويتحدد ذلك بعاملين، يرتبط أولهما بالوجاهة التي يحظى بها المثقف، والثاني بمعرفة المجتمع.

والوطنية لها قضايا عدة، في اعتقادنا أن أهمها في المملكة العربية السعودية هي قضية التنمية، وهناك علاقة وطيدة بين القيمة المعطاة للرأسمال المعرفي ودرجة رقي المجتمع وتقدمه، وحدود رأس مال المعرفة، ترسم وفقاً لما بلغه المجتمع من تقدم تبعاً للأهداف المرسومة والوسائل المتبعة لبلوغها.

ويوجد في تاريخ المجتمعات مراحل تعطى فيها الأولوية لقضايا بعينها دون غيرها. ويعتقد الباحث أن المجتمع السعودي ينبغي أن يعطي الأولوية لقضية التنمية بشموليتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان الأمر وارداً، فلا بد من أن تتجه الأنظار الى النخب الوطنية، وهذا ما عهده الوطن منذ أكثر من عقد، إذ حصل مجموعة من أصحاب المؤهلات الفنية العليا (التكنوقراط) وأصحاب المؤهلات العليا بالأنظمة والإدارة والسياسة والاقتصاد على مواقع متميزة في هرمية البناء الحكومي.

وكون شخصكم أحد المفردات المؤهلة التي ولجت دائرة النخبة في

المجتمع السعودي، ليسعدني إفادة شخصكم الكريم أنني أقوم الآن بإعداد رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي، وموضوع اهتماماتي «النخبة»، وعنوان البحث هو :

«النخب في المجتمع العربي السعودي»

ومجتمع الدراسة في هذا البحث الذي تقومون مشكورين بالإجابة عنه هم الوزراء، ونواب الوزراء، وموظفو المرتبة الممتازة والخامسة عشرة، والحاصلون على درجتي الماجستير والدكتوراه.

ويكون شرفاً عظيماً لهذه الدراسة أن شخصكم العزيز من ضمن مجتمع الدراسة، وعلى تعاونكم وتجاوبكم والاقتطاع من وقتكم الثمين يتوقف نجاح الدراسة وحصول طالب المرحلة على الدرجة المقررة لها.

لذا أضع بين يديكم الكريمة «الاستبانة» (Questionnaire) للأسئلة، مراعياً الاختصار والوضوح وتحاشي الأسئلة المحرجة، علماً بأن جميع مفردات العينة غفلاً من الاسم أو أي دلالة على الشخص صاحب الإجابة، إذ إن الهدف الذي يرمي إليه هذا البحث هو هدف علمي صرف، أجري لغرض الحصول على مؤهل أكاديمي، شرط الحصول عليه يتطلب الطرق المنهجية بمثل ما هو أمام أنظار معاليكم.

وإن الباحث يتعهد بعدم استعمال نتائج هذه الاستمارة خارج هذا الإطار الأكاديمي، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

محبكم الباحث

محمد بن صنيتان

عنوان المراسلة :

ص ب **٣٢٤٤ المدينة المنورة**

أولا : الخلفية الأسرية

س ١ : العمر ؟

❐ ١ ـ (٣٥ ـ ٤٥). ❐ ٢ ـ (٤٦ ـ٦٦). ❐ ٣ ـ (٦٧ فأكثر).

س ٢ : مكان الولادة ؟

س ٣ : مكان الإقامة الدائمة ؟

س ٤ : إذا سبق أن عاشت أسرتكم أو أحد والديكم وحده خارج المملكة لفترة طويلة، نرجو التكرم بتحديد المكان والغرض من الإقامة ؟

س ٥ : حدد المكان الأكثر إقامة لوالدكم.

س ٦ : حالتكم الاجتماعية ؟

❐ ١ ـ متزوج ❐ ٢ ـ مطلق ❐ ٣ ـ أرمل ❐ ٤ ـ أعزب

س ٧ : عدد الزوجات ؟

❐ ١ ـ واحدة ❐ ٢ ـ اثنتان ❐ ٣ ـ ثلاث ❐ ٤ ـ أربع

س ٨ : **عدد الأولاد ؟**

❐ ١ ـ ذكور.... ❐ ٢ ـ إناث....

س ٩ : مؤهل الزوجة ؟

	البلد	الجامعة	التخصص
لا يوجد			
ابتدائي			
إعدادي			
ثانوي			
جامعة			
ماجستير			
دكتوراه			

س ١٠ : هل الزوجة تعمل ؟ (إذا كانت الإجابة ب ـ [نعم]، فما هو عملها ؟

س ١١ : مؤهل والدكم ؟

	البلد	الجامعة	التخصص
لا يوجد			
ابتدائي			
إعدادي			
ثانوي			
جامعة			
ماجستير			
دكتوراه			

س ١٢ : مؤهل والدتكم ؟

	البلد	الجامعة	التخصص
لا يوجد			
ابتدائي			
إعدادي			
ثانوي			
جامعة			
ماجستير			
دكتوراه			

س ١٣ : عمل والدكم ؟

س ١٤ : عمل والدتكم ؟

س ١٥ : إذا كان ممكناً ذكر جميع إخوتكم الذكور والإناث العاملين والمؤهلين علمياً؟

الإخوة حسب التسلسل العمري	الجنس ذكر - أنثى	المؤهل	طبيعة العمل	المنصب
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				
١٠				

س ١٦ : القدوة والتنافس الشريف هما من الدوافع النفسية المهمة التي تدفع المتميزين أمثالكم إلى الأفضل، هل سبقكم أحد من أفراد العائلة أو الزملاء أو أحد أبناء المنطقة إلى منصب قيادي ؟

❐ نعم ❐ لا

- إذا كان الجواب «نعم»، فما نوع العلاقة التي تربطكم به، وما هو المنصب الذي وصل إليه ؟

نوع العلاقة	المنصب

- وإذا كان الجواب «نعم»، فهل تعتقدون أن وصول الشخص أو الأشخاص المعينين إلى مناصب قيادية حفزكم شخصياً على المزيد من الجهد للوصول إلى المنصب الذي أنتم فيه ؟

❐ نعم ❐ لا

- إذا كان الجواب «نعم»، فكيف كان ذلك ؟

ثانياً : الخلفية التعليمية

س ١٧ : نسبة كبيرة لاختيار التخصص بعد الثانوية تعود للطالب نفسه، وهذه النسبة تخضع لمؤثرات قرابة أو زمالة أو قدوة، فهل يمكن ذكر هذه المؤثرات بإيجاز ؟

س ١٨ : التدرج في التعليم حتى الحصول على المؤهل العالي أحد مؤهلات النجاح في الحياة، هل كان المنصب أحد أهدافكم من وراء التعليم العالي ؟

س ١٩ : اذكروا خلفيتكم التعليمية..

	البلد	المدرسة/ الجامعة	التخصص
ابتدائي			
إعدادي			
ثانوي			
جامعة			
ماجستير			
دكتوراه			

س ٢٠ : ما هي اللغات التي تجيدونها غير العربية ؟

س ٢١ : هل لكم مؤلفات أو بحوث أو مقالات منشورة ؟

❐ نعم ❐ لا

ـ إذا كان الجواب «نعم»، فما هي ؟

س ٢٢ : هل شاركتم في لقاءات علمية أو وطنية أو إقليمية أو دولية ؟

❐ نعم ❐ لا

ـ إذا كان الجواب «نعم»، فما هي أهم هذه اللقاءات ؟ وما هي مجالاتها ؟

ثالثاً : العمل وطموحاته

س ٢٣: تاريخ العمل السابق (التسلسل الوظيفي) :

التاريخ	الوظيفة	ملاحظات

س ٢٤: في المملكة العربية السعودية مؤسسات تؤهل الفرد للانضمام إلى النخبة. حددوا علاقتكم بها قبل تعيينكم بوظيفتكم الحالية :

الديوان الملكي:

❑ ١ ـ ممتازة. ❑ ٢ ـ مجرد معرفة. ❑ ٣ ـ لا يعرفونني.

الوزراء والمؤسسات الحكومية :

❑ ١ ـ لي علاقة صداقة مع واحد أو أكثر. ❑ ٢ ـ مجرد معرفة.

❑ ٣ ـ لا يعرفني أحد منهم.

أمراء في الحكومة:

❑ ١ ـ لي علاقة ممتازة بواحد أو أكثر. ❑ ٢ ـ مجرد معرفة.

❑ ٣ ـ لا يعرفني أحد منهم.

العلماء :

❑ ١ ـ لي علاقة ممتازة بواحد منهم. ❑ ٢ ـ مجرد معرفة.

❑ ٣ ـ لا يعرفني أحد منهم.

وسائل الإعلام :

❑ ١ ـ لي حضور واسع في الساحة الإعلامية. ❑ ٢ ـ لا يوجد لي حضور.

س ٢٥ : الدرجات العلمية من الركائز الأساسية للتعيين في المنصب، ولكن يرى البعض أنه بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أهم تؤخذ في الحسبان عند الاختيار، ما هي في نظركم هذه العوامل ؟

س ٢٦ : ما هي القطاعات والمؤسسات التي ترونها إحدى مجندات الصفوة في المملكة؟

❐ ١ ـ القطاع الخاص. ❐ ٢ ـ القطاع العام. ❐ ٣ ـ القطاع العسكري.

❐ ٤ ـ القطاع الأكاديمي. ❐ ٥ ـ قطاع آخر (اذكره) : ....

س ٢٧ : وبالنسبة الى الجامعات : ما هي الجامعات التي ترونها تؤهل خريجها أكثر من غيرها لقيادة المجتمع في المملكة ؟

	الجامعة	البلد
بكالوريوس		
ماجستير		
دكتوراه		

س ٢٨ : جميع مجتمع الدراسة يحملون الماجستير أو الدكتوراه، فهل ترى أن هذا كاف للوصول إلى الصفوة ؟

❐ نعم ❐ لا

ـ ولماذا ؟

س ٢٩ : ما هي المحددات والمعايير التي ترون أنها تراعى في التعيينات للمناصب العليا؟

❐ ١ ـ الهواجس الأمنية والتأكيد من الولاء. ❐ ٢ ـ المصالح الخاصة.

❐ ٣ ـ اعتبارات عائلية أو مناطقية. ❐ ٤ ـ تتبع مؤشر الرأي العام.

❐ ٥ ـ الكفاءة والاستحقاق. ❐ ٦ ـ التدرج الوظيفي.

❐ ٧ ـ الشهرة.

س ٣٠: البعض يذهبون مذاهب شتى في تفسيرهم لإعطاء المناصب العليا في الدولة، فما هي وجهة نظركم، ويمكنكم التعبير عن وجهة نظركم في أكثر من ورقة ؟

س ٣١: ما هي المؤسسات والمفردات التي تعتقدون أنها من العوامل المساعدة لولوج النخبة والنفوذ؟

- ☐ ١ ـ ترشيح أحد ولاة الأمر.
- ☐ ٢ ـ مجلس الشورى.
- ☐ ٣ ـ الديوان الملكي.
- ☐ ٤ ـ الوزارات.
- ☐ ٥ ـ تزكية إحدى الشخصيات المرموقة.
- ☐ ٦ ـ الجامعات.
- ☐ ٧ ـ مكانة العائلة.
- ☐ ٨ ـ قطاع الأعمال.
- ☐ ٩ـ أخرى، ما هي؟

س ٣٢: ما هي في رأيكم أهم وسائل الشهرة التي يمكن أن تساعد على وصول شخصية إلى منصب من مناصب النخبة ؟

❒ ١ ـ الصحافة والتلفزيون.

❒ ٢ ـ الإبداع الفكري.

❒ ٣ ـ رعاية منتدى أدبي.

❒ ٤ ـ الفن والرياضة.

❒ ٥ ـ التقارير لولاة الأمر بالصالح العام.

❒ ٦ ـ كثرة انتقاد موظفي الدولة على أدائهم لأعمالهم.

❒ ٧ ـ صاحب تخصص، الدولة بحاجة إليه.

❒ ٨ ـ وسيلة أخرى، ما هي؟

س ٣٣: كل موظف في الدولة له أمان وطموحات تختلف عن الآخر عند بداية التحاقه بالوظيفة الحكومية. نلتمس ترتيب الإجابة حسب أهميتها في اعتقادكم؟

❒ ١ ـ الأمان الاقتصادي.

❒ ٢ ـ المكانة الاجتماعية.

❒ ٣ ـ الشعور بالوطنية والالتزام بأداء الخدمة العامة.

❒ ٤ ـ الطموح لمركز قيادي.

س ٣٤: كيف تبلغتم عن تعيينكم بوظيفتكم الحالية قبل صدور الأمر السامي عبر وسائل الإعلام ؟

رابعاً : الاتجاهات والقيم

س ٣٥: المركزية واللامركزية من المفاهيم الإدارية لكل منهما نصيب في السلوك الإداري، ولكل منهما إيجابيات وسلبيات، أي المفهومين أحق أن يتبع في المملكة في نظركم، ولماذا ؟

س ٣٦: هل تظنون أن معظم كبار موظفي الدولة يتصرفون في سلوكهم الوظيفي وفق :

- ☐ ١ ـ اللوائح حرفياً
- ☐ ٢ ـ يتصرفون في تفسير اللوائح.
- ☐ ٣ ـ يتصرفون دون مناقضة اللوائح.

س ٣٧: التفويض إحدى الأدوات الفاعلة في الإدارة، وهي ليست على الإطلاق، والتوسع فيها أو تضييقها يقدرها صاحب الصلاحية، بصرف النظر عن المحددات العلمية البحتة في الإدارة. ترى ما هي النسبة التي يعطيها كبار موظفي الدولة لمساعديهم :

- ☐ ١ ـ ٢٠ بالمئة
- ☐ ٢ ـ ٤٠ بالمئة
- ☐ ٣ ـ ٦٠ بالمئة
- ☐ ٤ ـ ٨٠ بالمئة فأكثر.

وما هو تفسيركم ؟

س ٣٨: أغلبية كبار موظفي الدولة يختارون مساعديهم :

☐ ١ ـ لمعرفة سابقة.

☐ ٢ ـ لكفاءتهم فقط.

☐ ٣ ـ للتأكيد من التفاهم معهم بالعمل.

☐ ٤ ـ لعوامل أخرى (اذكرها) :

....

س ٣٩: خلال الخطط الخمسية المتعاقبة، قطعت المملكة شوطاً جيداً في التنمية، هل تظن أن معظم ذلك راجع إلى السيولة والوفرة المالية أم مرد ذلك إلى جهود وأفكار خلاقة من كبار موظفي الدولة؟ ممكن التعبير عنها بإسهاب؟

س ٤٠: تعتمد الحكومة في إدارة البلاد على جهاز بيروقراطي ضخم، هل تظن أن ذلك يساعد بكفاءة على معالجة المشكلات ويقضي على أسبابها؟ أم العكس؟

كيف ذلك؟

س ٤١: المملكة جزء لا يتجزأ من العالم العربي، والعالم الإسلامي، والعالم الكبير. نرجو التكرم بتقدير نسبة انتمائكم للعوالم التالية؟

☐ ١ ـ العالم العربي..... بالمئة

☐ ٢ ـ العالم الإسلامي.....بالمئة

☐ ٣ ـ العالم...... بالمئة

س ٤٢: ما هو قدر اهتمامكم بالقضايا العربية المعاصرة؟

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن تنباك، مرزوق صنيتان. **النخبة بين أدعياء الوطنية وممارسة التحيز**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣.

أبو حطب، فؤاد وآمال صادق. **مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.

إدارة الأبحاث والنشر (معد). **أضواء على منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية: النظام الأساسي للحكم، نظام مجلس الوزراء، نظام مجلس الشورى، نظام المناطق**. الرياض: دار الأفق، ١٩٩٥.

اسماعيل، قباري محمد. **أصول علم الاجتماع السياسي: نظرة انتقادية للماركسية**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

ايبل، جمس. **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٧.

بهلول، رجاء. **حكم الله، حكم الشعب**. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

بوتومور، توماس بيرتون. **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**. ترجمة وتقديم محمد الجوهري [وآخرون]. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

بيرجر، مورو. **البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة: دراسات عن موظفي**

الحكومة. ترجمة محمد توفيق رمزي. القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٥٩.

تحليل السياسات العامة في مصر. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.

الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

الجزائري، عبد الرحمن أبو بكر. **توظيف العلاقات الدولية السعودية في مجال التضامن الاسلامي**. [د. م.]: الجامعة الاسلامية، ١٩٩٨.

جعيط، هشام. **الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**. ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١.

الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢)

الحسيني، السيد. **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا**. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١. (سلسلة علم الاجتماع؛ الكتاب ٣٤)

الحمد، تركي. **أطياف الأزقة المهجورة**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧.

الخولي، عمر. **الوزارات والوزراء في المملكة العربية السعودية**. جدة: المؤلف، ١٩٩٨.

الدويك، عبد الغفار. **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الاسرائيلي**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٦

الديوان العام للخدمة المدنية. **الخدمة المدنية في مائة عام**. الرياض: مطابع دار الهلال، ٢٠٠٠.

زغلول، آمال سعد. **سياسات المملكة العربية السعودية ودور الأمير فيصل في إعادة بنائها في ضوء الوثائق الأمريكية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠**. [القاهرة]: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٥.

سعد، اسماعيل علي. **أسس علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

سعيد، ياسر محمد. **مثقفون وأمير**. القاهرة: الأهرام التجارية، ١٩٩١.

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (الدراسات الاستراتيجية؛ ٣)

السلوم، يوسف ابراهيم. **بحوث ومقالات في الادارة العامة**. الرياض: دار عبد الرحمن الناصر، ١٩٨٦.

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الشورى. الرياض: إدارة الاعلام والعلاقات العامة بمجلس الشورى، ١٩٩٥.

شرابي، هشام. **البنية البطريكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. (سلسلة السياسة والمجتمع)

الشيخ، محمد. **المثقف والسلطة: دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر**. تقديم سالم يفوت. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩١.

صبور، أمحمد. **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨)

عبد الرحمن، أسامة. **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٥٧)

ـــــ. **عفواً أيها النفط**. تهامة، جدة: [د. ن.]، ١٩٨٧.

العساف، صالح بن حمد. **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. الرياض: العبيكان للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

فرجاني، نادر. **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ**. ترجمة حسين الشيخ. بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٣.

قارة، عبد العزيز عبد الرحمن. **الإسلام والعنصرية**. جدة: دار البشير، ١٩٩٥.

قائمة التراخيص الصناعية الصادرة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي خلال عام ١٤١٩ هـ. الرياض: إدارة الإحصاء الصناعي، ١٩٩٨.

القصيبي، غازي عبد الرحمن. **حياة في الإدارة**. الجزائر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١.

الكتاب الاحصائي. [الرياض]: مصلحة الاحصائيات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٧٩.

الكواري، علي خليفة. **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

لبيب، الطاهر. **سوسيولوجية الثقافة**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

لينشوفسكي، جورج. **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**. ترجمة عادل مختار الهواري. القاهرة: الموقف العربي، ١٩٨٧.

ماركس، كارل. **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**. ترجمة محمد عيتاني. بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٨ - ١٩٨٢. ٥ مج.

مجلد ميزانية الدولة لعام ١٣٩٩ - ١٤٠٠، ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠١-١٤٠٢هـ.

مجلس الشورى: وثائقه ونظمه: أعضاء مجلس الشورى. الرياض: إدارة الإعلام والعلاقات العامة، مطابع الحرس الوطني، [د. ت.].

محمد، محمد علي. **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠. ٢ مج.

معوقات الاستثمار في المملكة. الرياض: مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية، ١٩٩٨.

المهنا، محمد العبد الله. **سجل أعمال مجلس الشورى وانجازاته خلال دورته الأولى**. الرياض: إدارة الإعلام والعلاقات العامة بمجلس الشورى، ١٩٩٨.

نحبورغ، روبرت. **التنظيم غير الرسمي في الصفوة في مصر**. القاهرة: دار الموقف العربي، [د. ت.].

نظام الوثائق الحكومية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ٢٠٠٠.

هويدي، فهمي. **حتى لا تكون فتنة**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.

هيكل، السيد خليل. **القانون الاداري السعودي**. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٩٤.

هيكل، محمد حسنين. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. ط ١٩. القاهرة: شركة المطبوعات، ١٩٨٧.

دوريات

الإعلام والاتصال (وزارة الاعلام السعودية): السنة ١، العدد ٤، شوال ١٤١٩.

جائزة المدينة: ٦ رجب ١٩٩٦.

الجزيرة (الرياض): ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٠.

السلمان، محمد. «بدايات النهضة في المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز.» **مجلة العقيق**: السنة ١١، العدد ٢٢، رجب ١٤١٩ هـ.

الشلهوب، عبد الرحمن عبد العزيز. «الحقائق العامة لأنظمة الحكم في المملكة العربية السعودية.» **مجلة الأمن**: العدد ١٨، شعبان ١٤٢٠.

النجار، غانم. «واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٦٨، حزيران/يونيو ٢٠٠١.

ندوات، مؤتمرات

الانتلنجسيا العربية: المثقفون والسلطة: أعمال الندوة المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ ١٩٨٧. تحرير سعد الدين ابراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. (سلسلة الحوارات العربية)

النخبة السياسية في العالم العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة، ١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥. تحرير علي الصاوي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦.

ندوة التخصيص وأثره في الاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، الإدارة العامة والبحوث، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩.

رسائل، أطروحات

حافظ، عبد الرحيم. «النخبة السياسية والحراك الاجتماعي في تونس: النخبة التونسية.» (رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية، كلية الآداب، ١٩٩٦-١٩٩٧).

المالك، سليمان محمد. «دراسة كبار موظفي الدولة وكبار رجال الأعمال في (المملكة).» (رسالة دكتوراه غير منشورة، **جامعة جورجيا**، ١٩٨٩).

المبارك، ابراهيم. «الخصائص الديمقراطية والاجتماعية للعمال الوافدة.» (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ١٤١٨هـ).

٢ ـ الأجنبية

Books

Halliday, Fred. *Arabia without Sultans*. Harmondsworth; Baltimore, MD: Penguin, 1974.

Hunter, Floyd. *Community Power Structure; a Study of Decision Makers*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, [1953].

Mills, C. Wright. *Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1956.

فهرس